

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير



مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

تحت عنوان:

دراسة العلاقة بين معدلات التضخم والملاءة المالية

- دراسة قياسية لشركة آليانس للتأمينات في الجزائر خلال الفترة

- (2021 / 2010)

إشراف الأستاذة:

حداد نرجس

من إعداد الطالبتين :

نايلي رشا.

ناصرى فريال.

السنة الجامعية: 2023/2022



"وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ"

سورة يوسف الآية 76.



شُكْرٌ وَعِرْفَانٌ

قال تعالى " رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ " "

سورة النمل الآية 19

الحمد لله والشكر لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل.

نتقدم بالشكر إلى والدينا حفظهم الله الذين كانوا لنا عوناً في كل شيء.

ونتقدم بالشكر إلى الأستاذة " حداد نرجس " على حسن قبولها للإشراف

على هذا العمل.

كما نتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية على ما قدموه إلينا من

أنوار أضاءت درب مشوارنا الدراسي.

كما نشكر السادة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول الاشتراك في مناقشة هذا

البحث المتواضع وتقييمه.

ولا يفوتنا أن نقدم خالص شكرنا إلى كل من وقف إلى جانبنا ولو بالكلمة الطيبة.

فجزاكم الله عنا خير جزاء.



إهداء

إلى من ساندتني في صلاتها و دعائها... إلى من سهرت الليالي لتنير دربي... إلى من تشاركني أفراحي وأساتي... إلى نبع العطف والحنان، إلى أجمل ابتسامة في حياتي، إلى أروع امرأة في الوجود... صديقتي وحببتي...

أمي سميرة

إلى من علمني أن الحياة كفاح... وصلاحها العلم والمعرفة... إلى رمز الصبر والحب والعطاء... إلى الذي لم ييخل علي بأي شيء... إلى من سعى لأجل راحتي ونجاحي... ذلك الرجل العظيم...

أي عبد الله رحمة الله عليه

إلى الذي جمعني به أظهر الحب... إلى الذي يشاركني الحياة بملوها ومرها... إلى من ساندني وخطى معي خطواتي ويسر لي الصعاب ووقوفي في هذا المكان ما كان ليحدث لولا تشجيعه المستمر لي.. السند والرفيق

والحبيب... زوجي حمزة

إلى من جمعهم معي ظلمة الرحم... إلى من يعيش في ظل وجودهم أمني... إلى من تقاسمت معهم كل لحظات حياتي.. إلى أخي وأختي... هيام مروى وفاء محمد توفيق رائد

إلى من كانت سنداً لي... إلى أمي و أختي العظيمة. إلى من اعتبرني ابنتها وغمرتني بحبها وحنانها ولطفها.

أطال الله عمرك يا غالية... "كاني" "سلاف"

أقدم إهداء خاص إلى براعم العائلة: قصي، شهاب، رفيف، ياسمين، أمير، جاسر، أمين، عبد الله، رسيم،

محمد نبراس

إلى رفيقتي في المشوار... إلى من جمعني بما أحلى الصدف... إلى من تشرفت بوجودها معي .. خير الصديقة

والزميلة... فريال

إلى أصدقائي... رفيقتي الطيبة... إلى كل الذين تقاسمت معهم تعب الدراسة وفرحة النجاح وخيبة الفشل... إلى

الذين سألقي أعتر بمعرفتهم مهما فرقنا الحياة. أية، وئام، أشواق، ريان، رونق، رانيا، خليدة

رشا

أهدي هذا العمل المتواضع

إهداء



إلى من وهبني الحياة، منحني الحب والحنان... إلى من جعلت الجنة تحت قدميها... إلى من ربنتني بلطف وعلمني حب الحياة... إلى تلك المرأة العظيمة، صديقتي وحببتي... أمي نجود بلهروس إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي... إلى رمز الصبر والحب والعطاء... إلى الذي توسم في درجات العلا والسمو... إلى ذلك الرجل العظيم... أبي مختار إلى الذي ترعرع في احشائي تسعة أشهر... إلى من ساندني طوال عامي الدراسي... إلى من ساندني وخطى معي خطواتي... ابني الغالي بوثلجة أسيد دانيال إلى من جمعهم معي ظلمة الرحم... إلى من يعيش في ظل وجودهم أمني... إلى من تقاسمت معهم كل لحظات حياتي... إلى أخي وأختي... وردة، سرور، تاج الدين، محمد الصالح إلى أختي الثانية التي لم تلدها أمي لكنها كانت سندا ودعما وحافزا لي... إلى التي شجعني وحملت معي همومي وكانت فعلا نعم الأخت والحبيبة إلى الغالية... ذكرى إلى رفيقتي في المشوار... إلى من جمعني بها أحلى الصدف... إلى من تشرفت بوجودها معي.. خير الصديقة والزميلة... رشا إلى أصدقائي... رفيقتي الطيبة... إلى كل الذين تقاسمت معهم تعب الدراسة وفرحة النجاح وخيبة الفشل... إلى الذين سألني أعتز بمعرفتهم مهما فرقنا الحياة... إلى كل إخوتي

أهدي هذا العمل المتواضع
فريال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
11	يوضح التضخم الزاحف والرقم القياسي للأسعار.	01
12	يوضح الدورة الخبيثة للتضخم الجامح.	02
12	يوضح أنواع التضخم حسب حدة الضغط التضخمي.	03
13	تضخم جذب الطلب.	04
14	التضخم بفعل التكاليف.	05
20	تفسير وجود الفجوة التضخمية.	06
33	أهم المصطلحات المرتبطة بالملاءة المالية.	07
40	العوامل المحددة لتطور هامش الملاءة.	08
60	المهيكل التنظيمي لشركة آليانس للتأمينات.	09
62	تطور رقم أعمال شركة آليانس للتأمينات خلال الفترة 2012-2015.	10
65	التمثيل البياني لأصول شركة آليانس للتأمينات خلال الفترة 2010-2021.	11
66	التمثيل البياني لخصوم شركة آليانس للتأمينات خلال الفترة 2010-2021.	12
70	تطور نسب الملاءة المالية لشركة آليانس للتأمينات خلال الفترة 2010-2016.	13
72	تطور هامش الملاءة المالية لشركة آليانس للتأمينات الجزائرية.	14
78	التمثيل البياني لتطور مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة 2010-2021.	15
80	خطوات التحليل في الاقتصاد القياسي التطبيقي.	16
82	التمثيل البياني والتوزيع الاحصائي IPC.	17
83	التمثيل البياني والتوزيع الاحصائي MSC.	18
87	الرسم البياني للأخطاء.	19
91	Response to cholesky One S.D innovations.	20
92	Variance Decomposition using cholesky Factors.	21
93	Inverse Roots of AR characteristic Polynomial.	22

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
63	القوائم المالية المختصرة لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2010-2015.	01
64	القوائم المالية المختصرة لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2016-2021.	02
67	حساب نسبة كفاية الأموال الخاصة للفترة (2010-2014).	03
68	حساب نسبة كفاية الأموال الخاصة للفترة (2015-2021).	04
68	حساب نسبة الأصول الثابتة للأموال الخاصة خلال الفترة (2010-2014).	05
69	حساب نسبة الأصول الثابتة للأموال الخاصة خلال الفترة (2015-2021).	06
69	حساب نسبة التعويضات للأرصدة التقنية خلال الفترة (2010-2014).	07
70	حساب نسبة التعويضات للأرصدة التقنية خلال الفترة (2015-2021).	08
71	حساب هامش الملاءة المالية خلال الفترة (2010-2014).	09
72	حساب هامش الملاءة المالية خلال الفترة (2015-2021).	10
73	نسب السيولة خلال الفترة (2010-2013).	11
73	نسب السيولة خلال الفترة (2014-2021).	12
74	نسب الربحية خلال الفترة (2010-2014).	13
75	نسب الربحية خلال الفترة (2015-2021).	14
75	نسب النشاط لمؤسسة أليانس خلال الفترة (2010-2014).	15
76	نسب النشاط لمؤسسة أليانس خلال الفترة (2015-2021).	16
77	تطور مؤشر أسعار الاستهلاك IPC خلال الفترة (2010-2021).	17
84	اختبار ديكي-فولر (ADF) لسلسلة IPC.	18
85	اختبار ديكي-فولر (ADF) لسلسلة IPC.	19
85	اختبار ديكي-فولر (ADF) لسلسلة MSC.	20
86	اختبار ديكي-فولر (ADF) لسلسلة MSC.	21
86	تقدير النموذج بين السلسلتين IPC و MSC.	22
88	اختبار ديكي-فولر (ADF) لسلسلة الأخطاء.	23

88	اختبار ديكي-فولر (ADF) لسلسلة الأخطاء.	24
90	اختبار سببية غرانجر Granger.	25
91	تحديد درجة تأخير النموذج.	26

قائمة الرموز والمختصرات

المختصر	معنى المختصر
F	الفجوة التضخمية.
M	كمية النقود في معادلة فيشر.
Y_c	قيمة الدخل التوازني.
M*V	معادلة التبادل لفischer.
P	المستوى العام للأسعار.
RBC	المبلغ الأدنى للأموال الخاصة الضرورية المرجحة بالمخاطر.
IPC	مؤشر أسعار الاستهلاك.
MSC	هامش الملاءة المالية.
ADF	اختبار ديكي-فولر.

الصفحة	المكونات
II	شكر وعرهان.
III	الإهداء.
V	قائمة الأشكال.
VI	قائمة الجداول.
VIII	قائمة المختصرات والرموز.
IX	فهرس المحتويات.
أ/هـ	المقدمة العامة.
الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم.	
2	تمهيد.
3	المبحث الأول: ماهية التضخم
3	المطلب الأول: مدخل التضخم.
7	المطلب الثاني: مقاييس ومؤشرات التضخم.
10	المطلب الثالث: أنواع التضخم وأشكاله.
16	المبحث الثاني: التحليل الفكري لظاهرة التضخم.
16	المطلب الأول: التضخم في النظرية الكمية للنقود.
18	المطلب الثاني: التضخم في النظرية الكينزية.
21	المطلب الثالث: النظرية المعاصرة لكمية النقود.
22	المبحث الثالث: آثار وسياسات الحد من التضخم
22	المطلب الأول: الآثار المترتبة على التضخم.
24	المطلب الثاني: سياسات الحد من التضخم.
28	خلاصة الفصل الأول.
الفصل الثاني: الملاءة المالية في شركات التأمين.	
30	تمهيد.
31	المبحث الأول: الأدبيات النظرية للملاءة المالية.
31	المطلب الأول: ماهية الملاءة المالية وأهميتها.
34	المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على ملاءة شركة التأمين.

36	المطلب الثالث: قواعد الملاءة المالية.
41	المبحث الثاني: أثر الملاءة في شركات التأمين.
41	المطلب الأول: المخاطر التي تؤثر على ملاءة شركات التأمين.
46	المطلب الثاني: تقييم الملاءة المالية.
48	المطلب الثالث: نسب الملاءة المالية.
50	المبحث الثالث: نماذج لتقييم الملاءة المالية في الأسواق العالمية وتأثير التضخم في شركات التأمين.
50	المطلب الأول: النموذج الأوروبي والنموذج الأمريكي.
53	المطلب الثاني: تأثير التضخم في شركات التأمين.
55	خلاصة الفصل الثاني.
الفصل الثالث: دراسة تحليلية إحصائية قياسية لشركة آليانس للتأمينات في الجزائر.	
57	تمهيد.
58	المبحث الأول: تقديم عام لشركة آليانس للتأمينات الجزائرية خلال الفترة (2010-2021).
58	المطلب الأول: تعريف شركة آليانس للتأمينات الجزائرية وهيكلها التنظيمي.
61	المطلب الثاني: أهم المنتجات التي تقدمها شركة آليانس للتأمينات.
63	المطلب الثالث: القوائم المالية المختصرة للشركة.
67	المبحث الثاني: تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (2010-2021).
67	المطلب الأول: دراسة وتحليل الملاءة المالية لشركة آليانس للتأمينات.
73	المطلب الثاني: دراسة وتحليل النسب المالية لشركة آليانس للتأمينات.
76	المطلب الثالث: تحليل مؤشرات التضخم في الجزائر.
79	المبحث الثالث: دراسة قياسية للعلاقة بين معدلات التضخم والملاءة المالية لشركة آليانس.
79	المطلب الأول: عموميات حول الاقتصاد القياسي.
82	المطلب الثاني: نمذجة قياسية لسلسلة أسعار الاستهلاك IPC وهامش الملاءة المالية MSC.
96	خلاصة الفصل الثالث.
98	الخاتمة العامة.

102	قائمة المراجع.
/	الملاحق
/	الملخص باللغة العربية وباللغة الفرنسية



المقدمة

العامّة

المقدمة العامة:

يعتبر التضخم من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها إقتصاديات الدول بمظاهر مختلفة تتعلق بالخصوصيات الاقتصادية و الاجتماعية لكل دولة، فشغل حيزا كبيرا من الدراسات الاقتصادية نظرا للأثار السلبية التي يخلفها من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية، وهو من أكثر الظواهر الاقتصادية و الاجتماعية تعقيدا، حيث نجد هناك جدل كبير بين الإقتصاديين في تحديد تعريف لهذه الظاهرة ومعرفة أسبابها، واثارها الاقتصادية، وكذا طرق معالجتها او الحد منها على الأقل وبما انه يمثل حالة من حالات الإختلال الإقتصادي التي تكون سببها قوى تضخمية تعمل على إستمرار إرتفاع المستوى العام الأسعار، طالما أستمرت تلك القوى للتأثير على مستوى النشاط الإقتصادي، لذلك فان معظم تلك الدول تسعى الى اتخاذ العديد من السياسات الاقتصادية لتقليل الأثار السلبية الناتجة عن ظاهرة التضخم و التي تؤثر على كافة الأنشطة سواء كانت إقتصادية او إجتماعية او سياسية، والتي من شأنها ان تؤدي الى تقليل القوى التضخمية ، تعتبر الملاءة من المواضيع المهمة لكل من السلطات الرقابية و شركات التأمين ، كما تستقطب الملاءة المالية اهتماما كبيرا بل و حساسية مفرطة في نشاط التأمين وإعادة التأمين تفرضه طبيعة هذا النشاط و الكيفية التي يمارس بها، فالسلعة التي يتم التعامل فيها بيعا و شراءا هي سلعة غير منظورة، بل هي وعد كتابي لشيء قد يتجسد في المستقبل المحدد زمنيا بمدة معينة و قد لا يتجسد، ولهذا لا بد ان يكون إستقرار و إستمرار ملاءة الشركة في المستقبل ممكنا و بدرجة كبيرة من الثقة، إذ ان إعسار شركات التأمين معناه انها لم تتمكن من تقديم الأمان وهو جوهر عقد التأمين، و بالتالي تنعكس أثاره على صناعة التأمين ككل، ومن أجل حماية هذه الشركات من خطر الإفلاس و حماية مصالح حاملي وثائق التأمين تنص قوانين الإشراف و الرقابة في مختلف دول العالم على تواجد حد معين للملاءة المالية يساعدها في تجاوز المخاطر التي تتعرض لها، ففي كندا يشترط وجود حد أدنى لصافي القيمة يعتمد على الإلتزامات الخاصة بالشركة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية توجد اشتراطات خاصة بضرورة وجود حد ادنى معين لرأس مال شركات التأمين، وعلى غرار الدول الأخرى تشترط الجزائر وجود مبلغ إضافي الأرصدة التقنية يسمى حد القدرة على الوفاء يتكون هذا الأخير من راس المال المحرر او أموال التأسيس المحررة والإحتياطات الإلزامية او غير الإلزامية، رصيد الضمان، و المخصص التكميلي الإلزامي للديون التقنية .

تعتبر الدراسات القياسية من اهم الدراسات الحديثة التي تعتمد على التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية، مستخدمة في ذلك مجموعة من الإحصائيات، البيانات والمعطيات التي يتم معالجتها من خلال وضعها في نماذج قياسية مناسبة لها ومعالجتها بالاعتماد على البرامج والبرمجيات مثل (eviews).

- **طرح الإشكالية:** من أجل الإحاطة بكامل جوانب الموضوع تم طرح الإشكالية التالية:
- **ماهية طبيعة العلاقة بين التضخم والملاءة المالية في شركة اليانس لتأمينات في الجزائر (خلال الفترة 2010 . 2021)؟**

الإشكاليات الفرعية: من أجل المعالجة الدقيقة للإشكالية تم طرح الإشكاليات الفرعية التالية:

- ✓ هل أثر معدل التضخم على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر؟
- ✓ فيما تتمثل أهم المخاطر المالية التي تواجهها شركة اليانس للتأمينات؟
- ✓ إلى أي مدى يمكن القول إن شركة اليانس للتأمينات تتمتع بأداء مالي جيد خلال فترة الدراسة؟
- **فرضيات الدراسة:** على ضوء التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية يمكننا طرح الفرضيات التالية:
- ✓ لا يؤثر معدل التضخم بأي شكل من الأشكال على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر.
- ✓ مخاطر السيولة وخطر الملاءة المالية من أهم المخاطر المالية التي تواجه شركة اليانس للتأمينات.
- ✓ تعتبر شركة اليانس للتأمينات شركة تتمتع بأداء مالي جيد كونها مدرجة في بورصة الجزائر، وتسعى دائما إلى تحسينه من خلال زيادة المردودية ورفع الملاءة المالية لها.
- **أهمية الدراسة:** تتجلى أهمية البحث في محاولة تحليل أثر ظاهرة التضخم على ملاءة شركات التأمين باعتبارها من الأمور التي ينبغي إعطاؤها أهمية نظرا لأثارها السلبية والاجتماعية والإقتصادية والسياسية التي يعانيها الإقتصاد عامة والمؤسسات خاصة.
- **اهداف الدراسة:** يمكن حصرها في النقاط الآتية:
- ✓ التحقق من الفرضيات الموضوعية والتأكد من صحتها من عدمها؛
- ✓ توضيح ظاهرة التضخم؛
- ✓ التعرف على الملاءة المالية والملاءة المالية في شركات التأمين؛
- ✓ التعرف على مؤشرات ظاهرة التضخم؛
- ✓ تحليل ووصف وقياس أثر التضخم على ملاءة شركات التأمين خلال الفترة 2010 / 2021.
- **محددات الدراسة:** حيث يتم تحديد الدراسة في العناصر الآتية:
- ✓ **الحدود الموضوعية:** سيتم التعرف على مفهوم كل من ظاهرة التضخم وطرق قياسه والملاءة المالية... الخ، وفي النتيجة سنحاول الوصول الى اظهار أثر التضخم على ملاءة شركات التأمين.
- ✓ **الحدود المكانية:** تم اسقاط الدراسة على شركة اليانس للتأمينات في الجزائر .

✓ **الحدود الزمنية:** من اجل تحقيق اهداف الدراسة والوصول للنتائج المرجوة من الدراسة تم تحليل وقياس التضخم والملاءة المالية خلال 2010 2021.

● **أسباب اختيار الدراسة:** يرجع إختيار موضوع الدراسة الى جملة من الدوافع أهمها:

✓ الميول الشخصية الى المواضيع المالية بالإضافة الى طبيعة تخصصنا؛

✓ يعد التضخم من المواضيع الحساسة وذات أهمية بالغة؛

✓ تعتبر الملاءة المالية من المواضيع المهمة في شركات التأمين

الدراسات السابقة: هناك بعض الدراسات التي تناولت بعض من جوانب الدراسة نذكر منها:

✓ دراسة هدى بن محمد 2005/2004، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بعنوان: **تحليل ملاءة و**

مردودية شركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT، جامعة منتوري قسنطينة،

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، هدفت هذه الدراسة الى ابراز أهمية قدرة شركات التأمين على

الوفاء بالتزاماتها وتحليل مختلف جوانب ملاءتها والتعرف على مدى احترامها الالتزامات الملاءة المفروضة

في التنظيم المعمول به في الجزائر، والتعرف على واقع مردودية شركات التأمين في الجزائر خاصة بعد فتح

السوق الوطني للتأمين امام المستثمرين الخواص وفي ظل ظروف الاستثمار السائدة وإبراز محركاتها التي

على شركات التأمين الاعتماد عليها، وإبراز طبيعة العلاقة بين الملاءة و المردودية في شركات التأمين و

السبل المتبعة من أجل تحسين كل منها.

✓ دراسة سعيد هتهات 2005،2006 مذكرة ماجستير بعنوان: دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم

في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم اقتصادية، هدفت

الدراسة الى إعطاء طابع جديد للدراسات التنبؤية حول التضخم في الجزائر باستخدام نماذج السلاسل

الزمنية غير الخطية، والتعرف على اهم النماذج الخطية و الغير الخطية الحديثة للسلاسل الزمنية، وإبراز

الأساس النظري والتحليلي لظاهرة التضخم واسقاط ذلك على واقع الجزائر، ومحاولة اقتراح نموذج قياسي

بأخطاء تتبع نموذج ARCH يمثل تطور ظاهرة التضخم في الجزائر، وكذلك معرفة اتجاه السببية بين

ظاهرتي البطالة و التضخم في الجزائر،

✓ دراسة عقون حكيم 2014/2013، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان: **إدارة مخاطر**

شركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT، جامعة العربي بن مهيدي ام

البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، هدفت هذه

الدراسة الى توضيح أكثر لمختلف المخاطر التي تواجه شركات التأمين، والتعرف على اهم الطرق لمواجهة أي خطر يواجه شركات التأمين، وإبراز أهمية التأمين كوسيلة.

✓ دراسة بوراس لميس 2015 / 2016 مذكرة ماستر اكايمي بعنوان: **دراسة قياسية واقتصادية**

لمحددات التضخم في الجزائر 2013/1990، جامعة ام البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، هدفت هذه الدراسة الى ابراز الجانب النظري و التحليلي لظاهرة التضخم واسقاط ذلك على واقع الجزائر، معرفة محددات التضخم التي تأثر فيه ومعالجتها من خلال السياسات المتبعة من قبل الدولة، ومحاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل التضخم وتطبيقه في الجزائر، ومحاولة ابراز أهمية الأدوات والأساليب القياسية في البحث العلمي، وكذا دور النماذج القياسية في تحليل وتفسير بعض المتغيرات مثل ظاهرة التضخم.

✓ دراسة بلحسيني نجاة 2016 / 2017 مذكرة ماستر اكايمي بعنوان: **تأثير الملاءة المالية على القيمة**

السوقية لسهم البنك دراسة لعينة من البنوك المدرجة في بورصة قطر خلال الفترة 2005/2015، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، هدفت هذه الدراسة الى بحث طبيعة العلاقة ما بين الملاءة و القيمة السوقية لسعر السهم في البنوك، ومحاولة للتوصل الى نموذج تفسيري لقيمة البنك في بورصة قطر من خلال تقدير مؤشر الملاءة الذي يسمح للمستثمر باختيار الأسهم الأكثر ربحية و اقل مخاطرة، وتقديم تفسير يساعد في فهم تقلب القيمة السوقية الأسعار الأسهم المتداولة و المدرجة في السوق المالي للبنوك القطرية بالشكل الذي يمكن للمستثمرين رسم سياستهم الاستثمارية و الاطمئنان الى مدخراهم في اسهم تلك البنوك المدرجة أسهمها في السوق .

● **مايميز دراستنا عن الدراسات السابقة:** هو أن دراستنا تهدف الى دراسة العلاقة الموجودة بين معدلات التضخم والملاءة المالية في شركة اليانس لتأمينات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 الى 2021.

● **صعوبات الدراسة:** خلال مراحل اعداد الدراسة تعرضنا لجملة من الصعوبات نذكر منها:

- ✓ قلة المؤسسات المالية التي تقبل استقبال الطلبة من اجل اجراء التريص في الولاية.
- ✓ صعوبة الحصول على القوائم المالية للمؤسسة.
- ✓ صعوبة جمع وتفسير وتحليل نتائج والمعطيات، مع اختلاف المفاهيم من مرجع الى آخر.
- ✓ اهم المراجع باللغات الأجنبية وبتالي بذل مجهود وقضاء أوقات إضافية من اجل ترجمتها.

● **منهجية الدراسة:** من أجل الإجابة على الإشكالية و الإشكاليات الفرعية المطروحة لتأكد من صحة الفرضيات من عدمها، بغية الوصول الى الأهداف المرجوة من الموضوع ثم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي في الجانب النظري للدراسة، حيث ان الاعتماد على هذا المنهج ضرورة حتمية وهذا بغية وصف و تحديد و تصنيف عناصر موضوع الدراسة، كما ان الدراسات التي تصف و تفسر الوضع الراهن او ما هو موجود فعلا تعتمد عليه في تكوين الفرضيات و إختبارها، كما يساهم هذا المنهج في توفير البيانات والمعلومات و تحليل الظواهر والحقائق المتعلقة بمشكلة الدراسة، حيث تم وصف متغيرات الدراسة(التضخم ومستوى أسعار الاستهلاك و الملاءة المالية و هامش الملاءة المالية) وتحليل كل عنصر تحليليا وصفيًا وكميًا، كما تم إستخدام الأسلوب الكمي، وهذا من خلال إستعمال مختلف الأدوات، النماذج و البرامج الإحصائية القياسية الكمية في الجانب التطبيقي، وهذا بغية بيان العلاقة بين التضخم و الملاءة المالية في شركة آليانس للتأمينات خلال الفترة 2010 2021.

حيث تم تقسيم موضوع الدراسة الى ثلاثة فصول وكل فصل الى ثلاثة مباحث وكل مبحث الى ثلاثة مطالب بالإضافة الى مقدمة عامة وخاتمة.

الفصل الأول كان تحت عنوان: **الإطار النظري لظاهرة التضخم** تناولنا في بدايته الى ماهية التضخم مبرزين مدخل الى التضخم ومقاييسه ومؤشراته وأنواعه وأشكاله، ثم أنطلقنا الى التحليل الفكري لظاهرة التضخم متطرقين فيه الى النظرية الكمية للنقود والكيبنزية والمعاصرة، وفي الأخير أثار وسياسات الحد من التضخم حيث تطرقنا فيه الى الأثار المترتبة على التضخم وسياسات الحد من التضخم.

اما الفصل الثاني كان معنون ب: **الملاءة المالية في شركات التأمين** تناولنا في بدايته الأدبيات النظرية للملاءة المالية مبرزين كل من ماهية الملاءة المالية وأهميتها والعوامل المؤثرة عليها وقواعدها، ثم انطلقنا الى أثر الملاءة في شركات التأمين متطرقين فيه الى المخاطر المؤثرة عليها وتقييمها ونسبها، وفي الأخير نماذج لتقييم الملاءة المالية في الأسواق العالمية حيث تطرقنا فيه الى النموذج الأوروبي والامريكي وتأثير التضخم في شركات التأمين.

بينما الفصل الأخير فقد خصصناه الى الدراسة التطبيقية تحت عنوان: **دراسة تحليلية إحصائية قياسية لشركة آليا نس للتأمينات في الجزائر** تناولنا في بدايته تقديم عام لشركة آليا نس للتأمينات الجزائرية خلال الفترة 2010 2021 مبرزين كل من تعريف الشركة و هيكلها التنظيمي واهم المنتجات التي تقدمها و قوائمها المالية المختصرة، ثم انطلقنا الى تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة 2010 2021 متطرقين فيه الى دراسة وتحليل الملاءة المالية للشركة ثم دراسة و تمثيل النسب المالية لها ثم تحليل مؤشرات التضخم في الجزائر وفي الأخير الدراسة القياسية للعلاقة بين

معدلات التضخم والملاءة المالية لشركة آليا نس حيث تطرقنا فيه الى عموميات حول الإقتصاد القياسي ونمذجة قياسية لسلسلة أسعار الاستهلاك وهامش الملاءة المالية.

الفصل الأول:

الإطار النظري

لظاهرة التخلف

تمهيد:

لقد ارتبط الفكر الاقتصادي والمالي في الكثير من الدراسات والأبحاث بمسألة التضخم، التي تعتبر أحد أهم المؤشرات الرئيسية لمدى تحكم الدولة في أوضاع الاقتصاد الكلي، أي هو ظاهرة اقتصادية اتسمت بها الاقتصاديات المتقدمة والسائرة في طريق النمو على حد سواء كونه يتصل بالكثير من العلاقات الاقتصادية، أهمها: حركات مستويات الأسعار، حركات استحداث التنمية ومعدلات النمو الاقتصادي.

فالمؤسسات الاقتصادية/المالية في الجزائر عانت من الأبعاد والانعكاسات الخطيرة لهذه الظاهرة، والمتمثلة في صورة ارتفاعات الأسعار التي صاحبت الأسواق الوطنية، خاصة في بداية التسعينات من القرن الماضي.

ولا شك أن المعرفة المستقبلية لمستوى التضخم تساعد كثيرا على تلافي بعض المخلفات السلبية الناتجة عنه، لذلك فإن الدراسات في هذا الإطار أصبحت تشغل باستمرار حيزا خاصا، وتفرض نفسها كفرع علمي مستقل، نظرا للدور الهام الذي تلعبه القيم المتوقعة للتضخم، وقد تضاربت مختلف النظريات في تفسيرها لهذه الظاهرة بسبب اختلاف الفلسفات التي تستند إليها كل منها، وهذا ما أدى إلى تعدد السياسات والأساليب الموجهة لمعالجة هذه الظاهرة واحتوائها والقضاء عليها، أو على الأقل الحد من تفاقمها، وسنحاول في هذا الفصل تناول الجوانب النظرية لهذه الظاهرة من خلال المباحث التالية:

✓ المبحث الأول: ماهية التضخم.

✓ المبحث الثاني: التحليل الفكري لظاهرة التضخم.

✓ المبحث الثالث: آثار وسياسات الحد من التضخم.

المبحث الأول: ماهية التضخم

يعتبر التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دول العالم على اختلاف نظمها الاقتصادية والسياسية، لهذا نجد أن هذه الظاهرة أصبحت ذات اهتمام كبير وأصبحت من أكثر المشاكل التي تعرضت للبحث والتحليل هذا لما تخلفه من آثار على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

لتحقيق مستوى من الاستقرار النقدي والاقتصادي، يجب تجنب التغيرات في المستوى العام للأسعار، يتطلب هذا استعمال سياسات كفيلة لمواجهة هذه الظاهرة، ومن بين هذه السياسات نذكر السياسة النقدية والمالية، ومن أجل أن يتضح موضوعنا هذا أكثر، فإننا نقوم بالتطرق إلى المطالب التالية:

✓ **المطلب الأول:** مدخل للتضخم.

✓ **المطلب الثاني:** مقاييس ومؤشرات التضخم.

✓ **المطلب الثالث:** أنواع التضخم وأشكاله.

المطلب الأول: مدخل للتضخم

يعود استخدام مفهوم التضخم لأول مرة إلى الاقتصاديات الأوروبية، وتحديدًا في تاريخ أوروبا الحديث، حيث اعتبر وسيلة لتحديد متوسط الأسعار، وانتشر المصطلح بشكل ملحوظ في القطاعات الاقتصادية في اسبانيا، إنجلترا وبروكسل، إذ كان مؤشر سعر الصرف للعمليات في هذه المناطق مساويًا للقوة الشرائية قبل أن يظهر ارتفاعًا ملحوظًا، مما أدى إلى عدم التوازن بين المؤشرات الاقتصادية، وأطلق على هذا الأمر اسم التضخم.

لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين بشأن تعريفه ويرجع ذلك إلى انقسام الرأي حول تحديد مفهوم التضخم كونه يصف عدد من الحالات المختلفة، وفيما يلي سنحاول توضيح أهم الجوانب المتعلقة بهذا المصطلح.

I. تعريف التضخم

لغة: مصدر ضخم، والضخم كما جاء في القاموس "العظيم من كل شيء".

اصطلاحاً: هو مرضا عضالاً، يهدد استقرار الاقتصاد، ويعرض جهود التنمية للفشل، إذ أنه اختلال في حركة التدفقات النقدية، وكذا حركة السلع والخدمات بصورة تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار بما يتلاءم وجوهر النمو الاقتصادي.¹

يمكن إيراد جملة من التعريفات الخاصة بمصطلح التضخم كما يأتي:

✓ المقصود بالتضخم في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية في كثير من الدول، وعند كثير من علماء المالية والاقتصاد هو " إصدار النقود بصفة مطلقة دون النظر إلى عوامل أخرى، كوجود تغطية لهذه النقود الصادرة"، ولكن هذا المفهوم قد تغير منذ الحرب العالمية الثانية، حيث أصبح المقصود منه هو " فائض النقد على فائض السلع والخدمات بصورة دائمة ومستمرة، بحيث تصبح الزيادة في النقد الصادر أكبر، وأعلى من كل زيادة تصاحبها في السلع والخدمات".²

✓ يعرف "إميل جام Emilé James" التضخم بأنه حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض.³

✓ ينشأ التضخم نتيجة عدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار، ونتيجة لضعف الطاقات الإنتاجية في الاقتصاد.⁴

✓ هو الزيادة المحسوسة في كمية النقود، بعبارة أخرى هو الزيادة في كمية النقود التي تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار.⁵

✓ ويعرف أيضاً على أنه "انخفاض القوة الشرائية للنقود".⁶

¹ Qusai musahr mohammad, **The danger of inflation and its impact on financial transactions in the light of sharia and economics**, research and Islamic studies journal, issue 63,2021, page: 143.

² غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، الطبعة الأولى، دار الجليل، بيروت، لبنان، 1412 هـ-1992م، ص: 10.

³ صغيري فاطيمة الزهرة، **دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970-2005**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008، ص: 5.

⁴ حسين بن سالم جابر الزبيدي، **التضخم والكساد**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2011، ص: 33.

⁵ فؤاد هاشم عوض، **اقتصاديات النقود والتوازن النقدي**، بدون رقم للطبعة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1984، ص: 253.

⁶ أنس البكري، وليد صافي، **النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010م/1431هـ،

ص: 198.

- ✓ يعرف التضخم على أنه ارتفاع مستدام في مؤشر أسعار المستهلك.¹
- ✓ هو الزيادة في كمية النقود المتداولة التي تؤدي إلى حدوث انخفاض في قيمتها، والذي ينعكس في صورة ارتفاع مستويات الأسعار المحلية، مع ثبات مستويات الدخل، بحيث يؤدي التضخم إلى انخفاض القدرة الشرائية لوحدة النقد.²
- ✚ هو معدل الزيادة في الأسعار خلال فترة معينة ويعتبر مقياسا واسعا إلى حد ما مثل الارتفاع الكلي في الأسعار أو تكلفة المعيشة في بلد ما.³
- من خلال ما سبق نستنتج بأن للتضخم معان ومفاهيم كثيرة منها:
 - التضخم في الأسعار: عندما ترتفع الأسعار ارتفاعا غير عادي، وغير مألوف.
 - التضخم في الدخل: عندما ترتفع الدخل النقدية للأفراد ارتفاعا غير عادي، وغير مألوف ومنها التضخم في الأجور والأرباح.
 - التضخم في العملة: ويشمل كل زيادة كبيرة، ومستمرة في النقود المتداولة في الأسواق.
 - التضخم في التكاليف: ويشمل الارتفاع الحاصل لأثمان عوامل الإنتاج السائد في أسواق السلع والخدمات.

II. أسباب التضخم:

- قد أصبح الآن واضحا أن ارتفاع الأسعار لا يمثل سببا للتضخم، ولكن يمثل نتيجة طبيعية له، ولقد ظهرت آراء كثيرة تحاول تفسير التضخم وإرجاع أسبابه لعوامل متعددة يمكن إجمالها في:
1. التضخم الناشئ عن زيادة الطلب: يوجد عدة عوامل تشجع وتحفز الطلب الكلي نحو الارتفاع وهي التي تدفع الأفراد والمشاريع لزيادة الإنفاق الكلي ومنه ارتفاع الأسعار ومن أهمها نذكر:⁴

¹ Don coletti, Brian O'Reilly, **Bank of Canada Review**, article of research department, Autumn1998, page 5.

² عبد الصمد سعودي، الاقتصاد النقدي والأسواق المالية، الطبعة 2018، الابتكار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018، ص: 225 .

³ L'inflation, Comprendre l'environnement Joëlle Bonenfant, Jean Lacroix, **économique**, direction des relation internationales de l'enseignement centre de langue, Chambre de commerce et d'industrie de Paris, ressources pour les enseignants et les formateurs en français des affaires.

⁴ شهاب مجدي محمود، اقتصاديات النقود والمال النظرية والمؤسسات النقدية، بدون رقم للطبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص:88.

- زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.
- التوسع في فتح الإعتمادات من قبل البنوك.
- العجز في الميزانية.
- تمويل العمليات الحربية.
- الارتفاع في معدلات الأجور.
- التوقعات والأوضاع النفسية.

2. العوامل الدافعة بالعرض الكلي نحو الانخفاض: إن اختلال التوازن بسبب الطلب الكلي والعرض الكلي

ليس بالضرورة راجع إلى وجود فائض في الطلب، وإنما قد يرجع إلى انخفاض في المعروض من المنتجات والسلع مع بقاء مستوى الطلب الكلي سائداً، وذلك راجع لبعض الأسباب نذكر منها:¹

- عدم مرونة الجهاز الإنتاجي.
- النقص في رأس المال العيني.
- الوصول إلى مرحلة الاستخدام الكامل.

3. التضخم الهيكلي أو البنيوي:

يرتبط هذا التضخم بطريقة الإنتاج الرأسمالي والقوانين الموضوعية المنظمة للنشاط الاقتصادي داخل هذا النظام، والهيكل الاقتصادي يتمثل في "مجموعة العلاقات والنسب الثابتة والتي تمتد من خلال الزمان والمكان بين القطاعات والمناطق والكميات والتيارات الاقتصادية، والتي ترتبط بعملية إنتاج وتوزيع الموارد المادية داخل المجتمع". فالضغوط التضخمية ينعكس أثرها على الطلب أو النفقة أو الإنتاج، وتجد أسبابها إما سلوك العناصر الهيكلية للاقتصاد مثل السكان أو شكل مشروعات أو هيكل السوق، وإما في جمود العلاقات بين تلك العناصر.²

المطلب الثاني: مقاييس ومؤشرات التضخم

ليس هناك مقياس دقيق ولا طريقة موحدة لقياس التضخم، حيث يمكن قياسه من خلال ثلاث طرق مختلفة وهي:

➤ طريقة الأرقام القياسية.

¹ طلحة محمد، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر الفترة الممتدة 1970-2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2018-2019، ص: 32.

² نجيب رجب وضاح، التضخم والكساد: الأسباب والحلول: وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، بدون رقم للطبعة، دار الفنائس للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2011، ص: 41.

➤ طريقة الفجوات التضخمية.

➤ طريقة فائض المعروض النقدي.

الفرع الأول: طريقة الأرقام القياسية.

تعد الأرقام القياسية من أكثر المؤشرات استعمالاً، ووظيفة هذه الأرقام أنها تقيس متوسط التغير في الأسعار عن طريق قياس التغيرات التي تحدث في فترات زمنية معينة، وذلك بمقارنة الأسعار في السنوات المختلفة بالأسعار في سنة محددة تسمى بفترة الأساس (يعبر عن هذا الدليل أو المؤشر عادة بنسبة مئوية على اعتبار أن مستوى فترة الأساس هو الرقم 100). وعليه تعرف الأرقام القياسية للأسعار بأنها:

✚ الأوزان الترجيحية للإنفاق على كل سلعة مما تستقطعه من دخول الأفراد لسنة القياس نسبة إلى الأوزان الترجيحية لتلك السلعة لسنة الأساس.¹

هناك أنواع متعددة من الأرقام القياسية، أهمها الرقم القياسي لأسعار الجملة، الرقم القياسي لأسعار التجزئة والرقم القياسي لنفقات المعيشة. ويوجد طريقتين من أجل قياس التضخم على السلع المراد تطبيق عليها الأرقام القياسية:²

❖ طريقة الناتج الوطني: تسمى بالرقم القياسي العام للأسعار، وهو يعبر عن أسعار كل الخدمات والسلع المنتجة في مدة زمنية معينة، في دولة معينة، فهو يعبر عن أسعار الناتج الكلي.

❖ طريقة العينات: حيث يتم اختيار عينة من السلع والخدمات التي لها أهمية في الاقتصاد بالنسبة للأفراد والمجتمع ويدرس تطور أسعارها خلال فترة زمنية معينة، ويوجد نوعان من الأرقام القياسية:

✓ السعر القياسي البسيط: وهو حاصل القسمة بين مجموع أسعار السلع في سنة المقارنة على مجموع أسعار نفس السلع في سنة الأساس، وهو كالتالي:

$$\text{السعر القياسي البسيط} = (\text{أسعار سنة المقارنة} / \text{أسعار سنة الأساس}) * 100$$

ثم نقوم باستخراج الوسط الحسابي لجميع الأسعار القياسية موضوع المقارنة، حيث أن الرقم الذي نحصل عليه هو الرقم القياسي لمستوى الأسعار العام للسلع التي نبحت عنها. ومن سلبيات هذا الرقم القياسي البسيط أنه يأخذ بعين الاعتبار كامل السلع المطلوب قياس أسعارها.

¹ هيثم الزغيبي، حسن أبو زيت، أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1420هـ-2000م، ص: 135.

² عبد القادر متولي، اقتصاديات النقود والبنوك، بدون رقم للطبعة، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2014، ص: 210.

✓ **السعر القياسي المرجح:** يستعمل هذا الرقم من أجل التخلص من عيوب الرقم القياسي البسيط، وذلك بالترجيح لكميات فترة المقارنة أو فترة الأساس ومن أجل الترجيح توجد الكثير من الطرق للحساب من بينها:

1. **رقم لاسبير:** تعتمد الطريقة على ترجيح أسعار سنتي الأساس والمقارنة بكميات سنة الأساس.

أي مجموع (أسعار سنة المقارنة * كميات سنة الأساس) / (أسعار سنة الأساس * كميات سنة الأساس)

يعتبر رقم لاسبير الأكثر استخداما وانتشارا لأنه يعتمد على معطيات سنة الأساس دون اللجوء إلى بيانات جديدة كل سنة من أجل الترجيح.

2. **رقم باش:** تعتمد الطريقة على ترجيح أسعار سنتي الأساس والمقارنة بكميات سنة المقارنة.¹

أي مجموع (أسعار سنة المقارنة * كميات سنة المقارنة) / (أسعار سنة الأساس * كميات سنة المقارنة)

3. **رقم فيشر (الرقم القياسي الأمثل):** بعد استمرار الجدل حول فاعلية الرقمين السابقين حتى العقد الثاني من القرن الماضي، جاء ايرفنج فيشر واقترح رقما قياسيا جديدا، هو عبارة عن الوسط الحسابي لكل من رقمي لاسبير وباش، أي أنه الجذر التربيعي لحاصل ضرب رقم لاسبير برقم باش أي:²

رقم لاسبير * رقم باش

والرقم القياسي الأمثل يهتم بالناحية الرياضية، ولكنه لا معنى اقتصادي له وهذا هو أهم عيوبه. تستعمل هذه الأرقام القياسية لإزالة أثر التضخم "déflation" من كل الوحدات الاقتصادية كالإنتاج، الاستهلاك، الاستثمار، بتقسيم قيمتها الاسمية على مؤشر السعر المناسب.

الفرع الثاني: طريقة الفجوات التضخمية.³

¹ طلحة محمد، المرجع نفسه، ص: 37.

² صغيري فاطمة الزهراء، مرجع سابق الذكر، ص: 9.

³ عمران وليد، دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم دراسة حالة الجزائر، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2013-2014، ص: 67.

تعتمد هذه الطريقة على قياس الفجوات التضخمية _ وهي طريقة متأثرة بالتحليل الكينزي _ والتي تقيس الفروق بين حجم السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد وبين القوة الشرائية للمستهلكين، وهي عبارة عن الفرق بين الطلب الكلي النقدي وبين حجم الناتج الوطني الحقيقي، أي تقيس الاختلال بين النمو في مخزون النقود والنمو في الناتج الداخلي، ومنه:

$$\text{الفجوة التضخمية} = \text{الطلب الكلي النقدي} - \text{الدخل الوطني الحقيقي}$$

حيث: الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) = الإنفاق الاستهلاكي + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي - (الواردات + الصادرات).

الفرع الثالث: طريقة فائض المعروض النقدي.

ترتكز هذه الطريقة على الاتجاهات المعاصرة في النظرية الكمية للنقود، بإدخال عنصر التغير في حجم الإنتاج، وهذه الطريقة يتبعها صندوق النقد الدولي في قياسه للفجوة التضخمية، فهي تعتمد على معيار فائض المعروض النقدي في الاقتصاد الوطني، وهو الفرق بين التغير في عرض النقود (السيولة) وبين التغير في الطلب على النقود، أي حجم ما يرغب الأفراد الاحتفاظ به في شكل نقود وذلك خلال فترة زمنية معينة، حيث يمكن قياس الفجوة التضخمية كما يلي:

$$F = \Delta M - M/Y * \Delta Y$$

حيث:

F : الفجوة التضخمية.

ΔM : التغير في عرض النقود.

Y : الناتج الوطني الإجمالي.

ΔY : التغير في الناتج الوطني الإجمالي.

M/ Y : الطلب على النقود (مقلوب سرعة التداول الداخلية للنقود).

تنعدم هذه الفجوة ليحدث الاستقرار النقدي وهذا عندما يكون تناسب بين الزيادة في الأرصدة النقدية الجديدة والزيادة في الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية.

المطلب الثالث: أنواع التضخم

يمتاز التضخم بتعدد أنواعه واختلافها باختلاف المعيار المستخدم للتمييز فيما بينها، إلا أن هذه الأنواع غير منفصلة عن بعضها البعض، أي أن جميع أنواع التضخم تشترك في خاصية واحدة، وهي عجز النقود عن أداء وظائفها كاملة، وتستعرض الأنواع المختلفة للتضخم بالاعتماد على بعض المعايير كما يلي:

المعيار الأول: التضخم المرتبط برقابة الدولة على الأسعار

يندرج وفقاً لهذا المعيار ثلاث أنواع من التضخم، حيث ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى تحكم وتأثير الدولة على المستويات العامة للأسعار، وتتمثل فيما يلي:

1. التضخم المكشوف Open Inflation: هو عبارة عن تلك الحالة التي يسمح فيها للقوى التضخمية بالتعبير عن نفسها في شكل ارتفاع فعلي في مستوى الأسعار، حيث يكون ظاهراً ولملموساً أي أن تأثيره واضح.¹

2. التضخم المكبوت Repressed Inflation: هو نوع من التضخم المستتر حيث لا يسمح للأسعار بالارتفاع، من خلال العديد من الأنظمة الحكومية.² أي يمثل الحالة التي تمنع الزيادة في الأسعار من الارتفاع نتيجة لوجود العوائق والضوابط التي تحد من ارتفاعها نتيجة الرقابة عليها، بسبب التدخل الحكومي وإتباع سياسات مختلفة للحد من الإنفاق على السلع والخدمات بغية السيطرة على الأسعار.³

3. التضخم الكامن Laten Inflation: يعتبر جزءاً من التضخم المكبوت، وهو الذي يعبر عن قيام الدولة بتمويل جزء كبير من منتجاتها ومصانعها للإنتاج الحربي، وهذا يؤثر على قلة المعروض من السلع والخدمات ويعني ذلك وجود فائض الطلب.⁴

المعيار الثاني: تعدد القطاعات الاقتصادية

تتنوع الاتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة، فالتضخم الذي يتفشى في سوق السلع يختلف عنه في سوق عوامل الإنتاج:

¹ سعيد سامي الحلاق، النقود والبنوك والمصارف المركزية، بدون رقم للطبعة، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2010، ص: 139.

² شوقي أحمد دنيا، النقود والتضخم، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2017، ص: 189.

³ صفاء عبد الجبار الموسوي، طه مهدي محمود، التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص: 23.

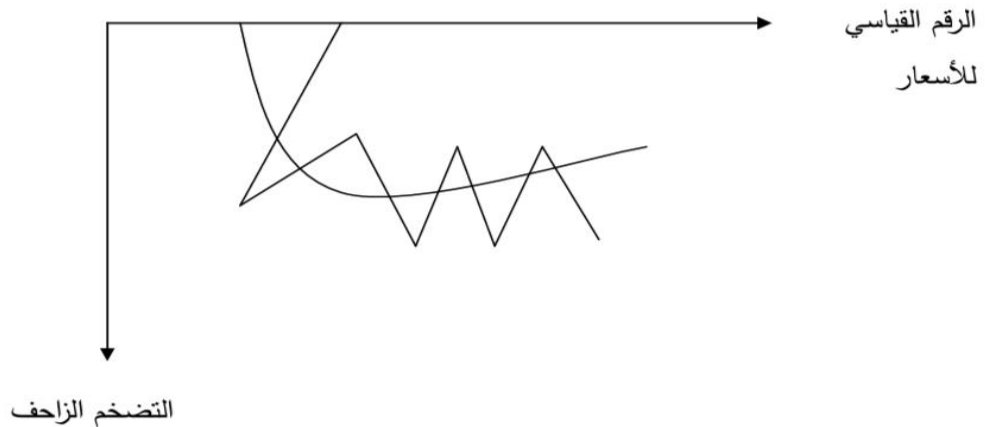
⁴ كنعان علي، النقود والصرافة والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2012، ص: 320.

- التضخم في أسواق السلع: يصنف كينز التضخم في أسواق السلع إلى صنفين:
 - 1 التضخم السلعي. Commodity Inflation.
 - 2 التضخم الرأسمالي. Capital Inflation.
- التضخم في أسواق عوامل الإنتاج: أما بالنسبة للاتجاهات التضخمية المتفشية في أسواق عوامل الإنتاج وآثارها على الدخول النقدية للأفراد، فإن كينز يفرق بين نوعين آخرين من التضخم:
 - 1 التضخم الربحي.
 - 2 التضخم الدخلي.

المعيار الثالث: مدى حدة الضغط التضخمي

يمكن تقسيم التضخم من حيث حدته، ودرجة قوته إلى:

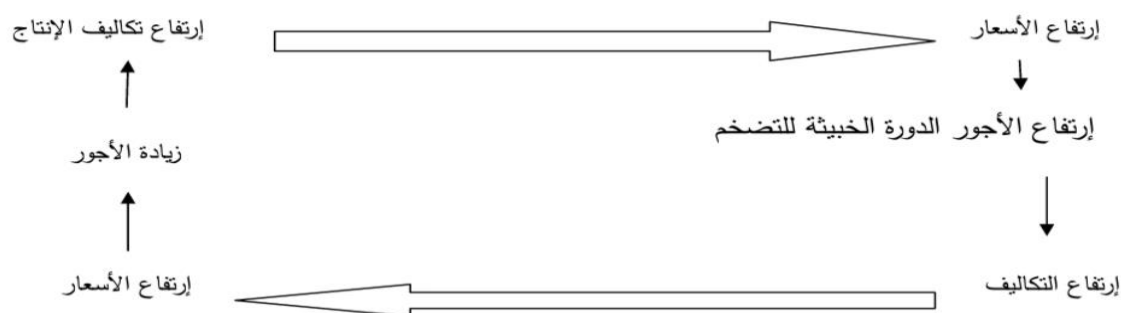
- 1- التضخم الزاحف Creeping Inflation: يعد هذا النوع من أدنى مستويات التضخم، إذ تبدأ الزيادة في الأسعار بصورة بطيئة وتدرجية بنسب تتراوح غالبا بين 2% و 3% ويكون فيها مستوى الإنفاق النقدي معتدلا نسبيا، حيث يأخذ التضخم الزاحف شكل الحالة التدرجية المتصاعدة غير المستمرة، وكما يتضح في الشكل التالي:



المصدر: ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2013، ص:107.

2- التضخم الجامح: Hyper Inflation يحدث عندما تتزايد الأسعار بمعدلات مرتفعة خلال فترة قصيرة، تصل فيها إلى حدود 50% أو 60% سنويا، وحتى أكثر من ذلك. لذا يعد هذا النوع من التضخم أشد الأشكال ضررا وآثارا على الاقتصاد الوطني.¹

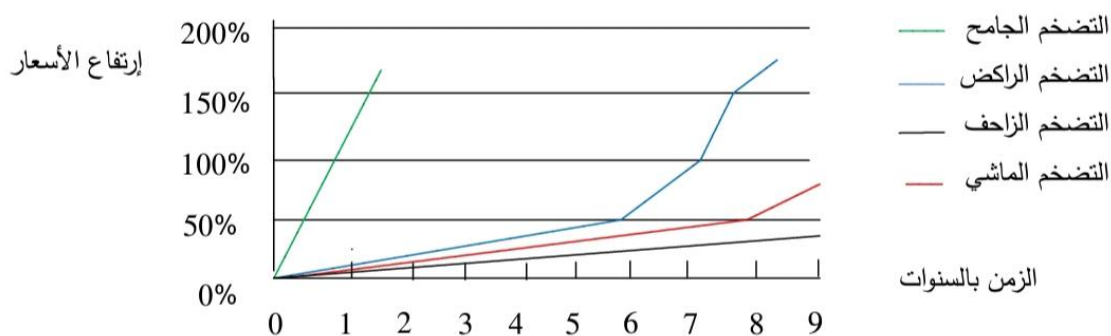
الشكل رقم (2): يوضح الدورة الخبيثة للتضخم الجامح



المصدر: ثامر علوان مصلح، علم الاقتصاد الجزئي والكلبي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص:253.

بالإضافة إلى النوعين السابقين، فإن هناك أنواع أخرى متوسطة الحدة والقوة، وتكون آثارها أقل خطورة على الاقتصاد مما هي عليه حالة الجموح، بحيث لا يصل الأمر إلى درجة فقدان الثقة تماما بالنقد المتداول، من بين هذه الأنواع نذكر: التضخم الماشي والتضخم الراكض. والشكل الموالي يميز الأنواع المختلفة للتضخم حسب حدته:

الشكل رقم (3): يوضح أنواع التضخم حسب حدة الضغط التضخمي.



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء 2، ط2، 2001، ص:106.

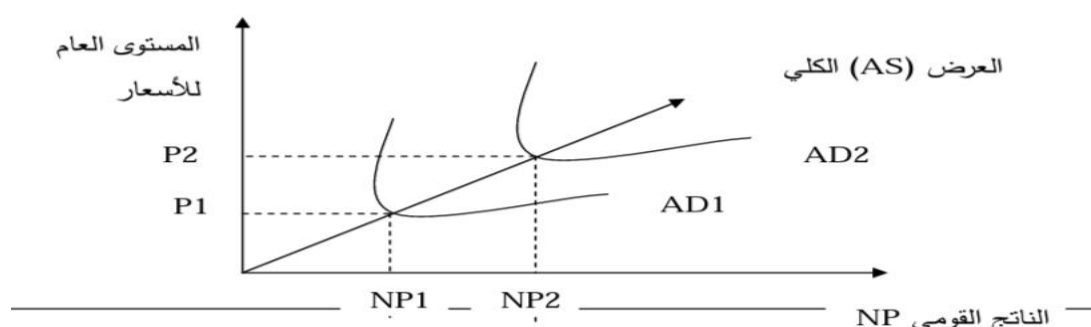
¹ سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2005-2006، ص:37.

المعيار الرابع: مصدر الضغط التضخمي

هناك مصدرين يترتب عنهما التضخم هما:

1- تضخم الطلب أو التضخم الناشئ عن جذب الطلب Demand Pull: ويقصد به زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد عن العرض الحقيقي منها، مما يتسبب في حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار يصاحبه الزيادة في حجم الطلب الكلي، نظرا لعدم مقدرة الاقتصاد الوطني على زيادة كمية الإنتاج. ومن أسبابه: التغير في أذواق المستهلكين، كمية النقود والزيادة في الدخل.¹

الشكل رقم (4): تضخم جذب الطلب



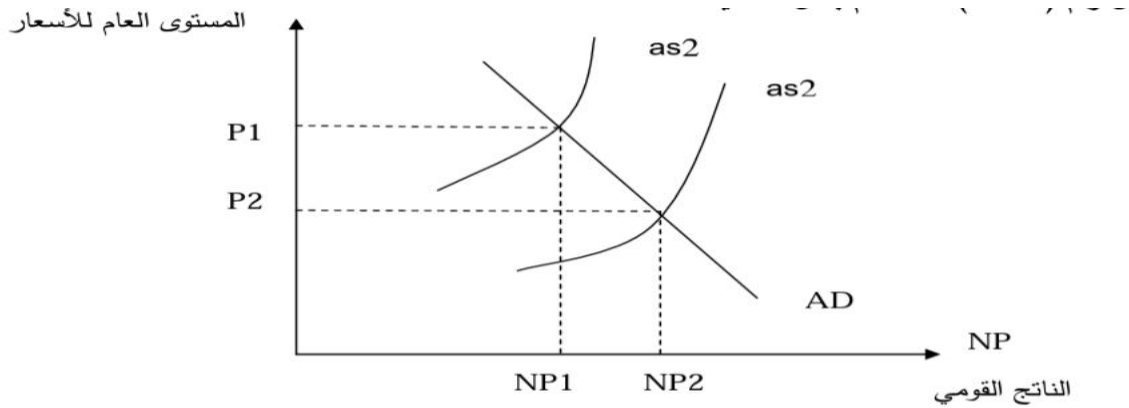
المصدر: محمود حسين الوادي، النقود والمصارف، دار المسيرة لطباعة والنشر، ط1، الأردن، 2010، ص:80.

2- تضخم التكاليف Cost_Push: يعرف بتضخم النفقات ويحدث نتيجة الاختلال بين ما تدره عوامل الإنتاج وبين ما تستنفده هذه العوامل من النفقات والتكاليف.²

¹ عبد الوهاب نجا علي، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، بدون رقم للطبعة، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2014، ص:324.

² حلقوم الحاج، دراسة أثر التضخم على النظام المعلوماتي المحاسبي دراسة حالة شركة الأسهم الرياض، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2009-2010، ص:

الشكل رقم (5): التضخم بفعل التكاليف



المصدر: بسام حجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، ط1، لبنان، 2006، ص:274.

إضافة للأنواع السابقة الذكر، نجد أن للتضخم أنواعاً أخرى عديدة ومتنوعة كل منها حسب معيار مختلف، يمكن إجمالها فيما يلي:

معايير العلاقات الاقتصادية الدولية: تميز فيه نوعين من التضخم هما:

- التضخم المستورد: يعرف على أنه الارتفاع المستمر والمتسارع في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج، مما ينعكس على ارتفاع أسعار بيع السلع والخدمات في الأسواق المحلية.
- التضخم المصدر: نتيجة لعدم قدرة الدول النامية على تحويل مواردها الأولية ذاتياً إلى قدرة تصنيعية أو غيرها، وكذا افتقارها إلى الوسائل التكنولوجية التي تتحكم بها الدول المتقدمة فإنها تقوم بتصدير هذه المواد الأولية بأسعارها التضخمية إلى الدول ذات الإمكانيات التصنيعية له.

معايير اختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية: ينقسم التضخم فيه وفقاً للمعيارين التاليين:¹

- 1- حدة الضغط التضخمي: في هذا النطاق تميز التضخم المبدئي والذي يحدث في الحالة التي تكون فيها الفجوة التضخمية أصغر من قيمة المخزون السلعي، والعكس صحيح بالنسبة للنوع الآخر المسمى بالتضخم الكامل.

¹ صبحي تادرس قريصة، اقتصاديات النقود والبنوك، بدون رقم للطبعة، قسم الاقتصاد بكلية التجارة، الإسكندرية، مصر، 1990، ص: 290.

- 2- طبيعة الأسواق: وهنا نميز نوعين من التضخم بحسب الأسواق التي يظهر فيها،¹ فتضخم الأرصدة النقدية يظهر في سوق السلع الاستهلاكية، أما في سوق السلع الرأسمالية فيظهر ما يسمى بتضخم النقود المصرفية.
- معيار الظواهر الجغرافية والطبيعية: تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بحدوث ظواهر جغرافية وطبيعية، قد لا يكون لها صفة الدوام، أو قد تكون بصفة طارئة وغير اعتيادية مثل:
- التضخم الطبيعي "الاستثنائي": وهو الذي ينشأ نتيجة لظروف طبيعية حاصلة كالزلازل والبراكين والعواصف القوية وانتشار الأمراض والأوبئة... الخ.
 - التضخم الحركي "الدوري": يعتبر سمة من سمات النظام الرأسمالي، بحيث يعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية المتجددة، كالأزمات الاقتصادية المتجددة، ومنها الظواهر التضخمية الدورية التي تتصف بالحركة الدورية.²

¹ عبد النعيم مبارك، النقود والبنوك، بدون رقم للطبعة، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 1995، ص: 285.

غازي حسين عناية، مرجع سبق ذكره، ص: 2.63.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتضخم

تختلف تفسيرات ظاهرة التضخم نتيجة اختلاف الظروف الاقتصادية السائدة خلال فترة زمنية معينة، ونتيجة للأسباب التي أدت إلى نشأتها، فتفسير التضخم خلال فترة زمنية يمكن أن لا يتطابق مع تفسيره في فترة أخرى تختلف ظروفها عن الفترة السابقة، إلا أن تعدد النظريات المفسرة للتضخم لا تعد تناقضا فيما بينها، بل يؤدي إلى تعريف كامل، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم المدارس التي تناولت التضخم من خلال:

✓ **المطلب الأول:** التضخم في النظرية الكمية للنقود.

✓ **المطلب الثاني:** التضخم في النظرية الكينزية.

✓ **المطلب الثالث:** النظرية المعاصرة لكمية النقود.

المطلب الأول: التضخم في النظرية الكمية للنقود

ترتكز هذه النظرية في تفسيرها للتضخم على النظرية الكلاسيكية ، والتي تفسر ظهور الفجوات التضخمية نتيجة للعلاقة بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار ، أي أن كل تغير في كمية النقود يؤدي إلى تغير مستوى الأسعار بنفس المعدل وبنفس الاتجاه، مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة، حيث كان هذا الاعتقاد سائدا في الفترة ما بين أواخر القرن 18 وبداية القرن 19¹ ، ولقد كان الفكر الكلاسيكي ينظر إلى النقود على أنها مثل باقي السلع الأخرى فيما يخص تحديد قيمتها، وهي تخضع لعوامل وقوى مختلفة، منها تلك المتصلة بالعرض والطلب، حيث تحدد قيمة النقود بالتغير الحاصل في الطلب، أو بالتغير الحاصل في العرض، أو التغير الحاصل في كليهما. يمكن تبين أفكار هذه النظرية من خلال المعادلتين التاليتين:

معادلة التبادل لفيشر: يعتبر فيشر رائد النظرية الكمية للنقود من خلال معادلتها المشهورة بمعادلة التبادل، والفكرة الرئيسية لهذه المعادلة هي تفسير العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، من خلال الجمع بين مختلف المتغيرات التي لها علاقة في تحديد المستوى العام للأسعار، وصياغة هذه المعادلة رياضيا: $M*V=T*P$

¹ أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (حالة الجمهورية اليمنية 1990-2003)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص:37.

حيث:

P: المستوى العام للأسعار وهو متغير تابع.


M: كمية النقود وهو متغير مستقل.

V: سرعة دوران النقود (ثابت).

T: حجم المعاملات (ثابت).

كمية النقود تشمل على النقود الحكومية أو أوراق الودائع، وتشمل المبادلات الاقتصادية جميع أنواع التبادل التي يقوم بها الأفراد والمشروعات داخل اقتصاد معين خلال فترة زمنية معينة، مثل: تبادل السلع والخدمات والأصول المالية والعقارات وغيرها¹. كما أنه كلما تغيرت كمية النقود يتغير المستوى العام للأسعار بنفس الاتجاه، طبعاً مع شرط ثبات كل من كمية المبادلات وسرعة دوران النقود حيث:

$$P=M*V/T$$

معادلة كمبرج للأرصدة النقدية: يعود لألفريد مارشال وبيجو وأعضاء مدرسة كمبرج النيوكلاسيكية  الفضل في صياغة هذه المعادلة، حيث تركز على جانب الطلب على النقود كمحدد أساسي لحجم الدخل النقدي، وتقوم على اعتبار أن هناك نسبة من الدخل الوطني يحتفظ به الأفراد في صورة نقدية، تتغير هذه النسبة مع تغير مستوى الدخل. يركز هذا التحليل في تحديد التضخم تبعاً لتغير نسبة الدخل التي يتم الاحتفاظ به على شكل أرصدة نقدية عاطلة، حيث يؤدي انخفاض تلك النسبة إلى ارتفاع مستوى الأسعار نتيجة لتوجيه الجزء الأكبر من الدخل للإنفاق على شراء السلع والخدمات وذلك نظراً لافتراض وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، وعدم إمكانية زيادة الإنتاج في الأجل القصير لأن جميع الموارد الاقتصادية مستخدمة إلى أقصى طاقة ممكنة. ويتم التعبير

عن هذه الفكرة وفق هذه المعادلة: $M= k*y*p$

حيث:

M: كمية النقود وهي بنفس المفهوم السابق لفيشر تشمل كافة أنواع النقود.

¹ عقيل جاسم عبد الله، النقود و المصارف، بدون رقم للطبعة، منشورات الجامعة مفتوحة، عمان، الأردن، 1994، ص: 77.

K : يعبر عن التفضيل النقدي للمجتمع، فهو يشير إلى النسبة التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل نقدي سائل ، وهي بمثابة الأساس في معادلة مارشال التي يستند إليه في تحليله.

Y : الناتج الوطني الحقيقي، يتكون من كميات المنتج النهائي من السلع الاستهلاكية والاستثمارية ، أي أن هذه المعادلة تركز الاهتمام على كميات المعاملات في الإنتاج النهائي مقدرًا في شكل معاملات عينية.

P : مستوى الأسعار، والذي هو متوسط الأسعار للمنتجات النهائية فقط، عكس معادلة فيشر الذي يشير فيه P إلى المتوسط العام للأسعار لكافة المعاملات التي تشمل عليه T حجم المعاملات.

وما يمكن استخلاصه من معادلة كمبرج للأرصدة النقدية هو ما يلي:

➤ العلاقة بين التفضيل النقدي ومستوى الأسعار هي علاقة عكسية.

➤ العلاقة بين كمية النقود والأسعار هي علاقة طردية.

➤ اعتبرت معادلة فيشر النقود هي وسيطا للمبادلة ووسيلة للدفع فقط، أما هذه المعادلة أضافت وظيفة الادخار

وكفائدة مستخلصة من النظرية الكمية للنقود أنه كان لها الفضل في التنبيه إلى خطورة الدور الذي يلعبه الإفراط

النقدي في إحداث التضخم، وبينت الخلل الذي يمكن أن يحدث بين كمية النقود وحجم السلع والخدمات، والذي يتسبب في حدوث ارتفاعات للأسعار.¹

المطلب الثاني: التضخم في النظرية الكينزية

لقد كان للنظرية الكلاسيكية دور في تفسير الطلب على النقود لفترة معينة، إلا أنه بعد أزمة الكساد العالمي سنة 1929 وعجز هذه النظرية عن إيجاد حلول لها، تم وضع نهاية لمصداقية الفكر الكلاسيكي خصوصًا بعد ظهور الاقتصادي جون مينارد كينز سنة 1936 الذي قام بانتقاد الفكر الكلاسيكي، خاصة قانون المنافذ لساي الذي أكد أن الطلب هو الذي يخلق العرض كما رفض فكرة ثبات سرعة دوران النقود، وقام بتطوير نظرية الطلب على النقود، وما يعرف على التحليل الكينزي أنه تحليل كلي.

¹ سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص: 55.

مراحل تغير الأسعار في التحليل الكينزيّ :

بعد رفضه للأفكار الأساسية للتحليل الكلاسيكي في مجال النقود، أي عند تقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي. يميز كينز مرحلتين أساسيتين لتغير الأسعار:¹

المرحلة الأولى: الاستخدام الجزئي في عوامل الإنتاج

يعاني الاقتصاد الرأسمالي الصناعي من تعطل في قسم من موارده الإنتاجية القابلة للتشغيل ، وفي هذه الحالة عندما يزيد الإنفاق الوطني تزيد الدخول ويزيد الإنفاق على الاستهلاك، وهكذا بفعل المضاعف وتحت ظروف الكساد ، تواجه المرونة الكبيرة لعرض عوامل الإنتاج القابلة للتشغيل ارتفاعا ضئيلا في الأسعار ، أي أن فائض الطلب تمتصه الزيادة في التوظيف و الإنتاج ، ولكن مع استمرارية الإنفاق وعندما يقترب الاقتصاد من التوظيف الكامل ، فإن فائض الطلب لا يعبر عن نفسه في زيادة الإنتاج فقط ، بل تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور وهناك من يطلق على هذا النوع من التضخم الذي يبدأ ظهوره قبل وصول الاقتصاد الوطني مرحلة التشغيل الكامل بالتضخم الجزئي .

المرحلة الثانية: مرحلة الاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج

عندما تكون الطاقات الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى حد في تشغيلها، من خلال زيادة في الطلب الكلي، الذي لا ينتج عنه أي زيادة في الإنتاج أو العرض الكلي للسلع والخدمات، تكون مرونة العرض الكلي قد بلغت الصفر، فالزيادة في الطلب الكلي عند المستوى الثابت للناتج الوطني تخلق فائض يعكس نفسه انعكاسا كاملا في رفع الأسعار، ويعتبر الارتفاع في الأسعار طالما استمر وجود قوى تضخمية متمثلة في فائض الطلب تدفع بها إلى الأعلى، ويسمي كينز هذا النوع من التضخم البحث التضخم الناشئ عن جذب الطلب. إذن فالتضخم يمكن أن يحصل عندما يكون حجم الإنفاق الكلي، $C+I+G$ أكبر من قيمة الإنتاج c عند مستوى الاستخدام التام أي:

$$C+I+G > Q$$

حيث:

G : الإنفاق الحكومي.

¹ دبات امينة، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2015/2014، ص:

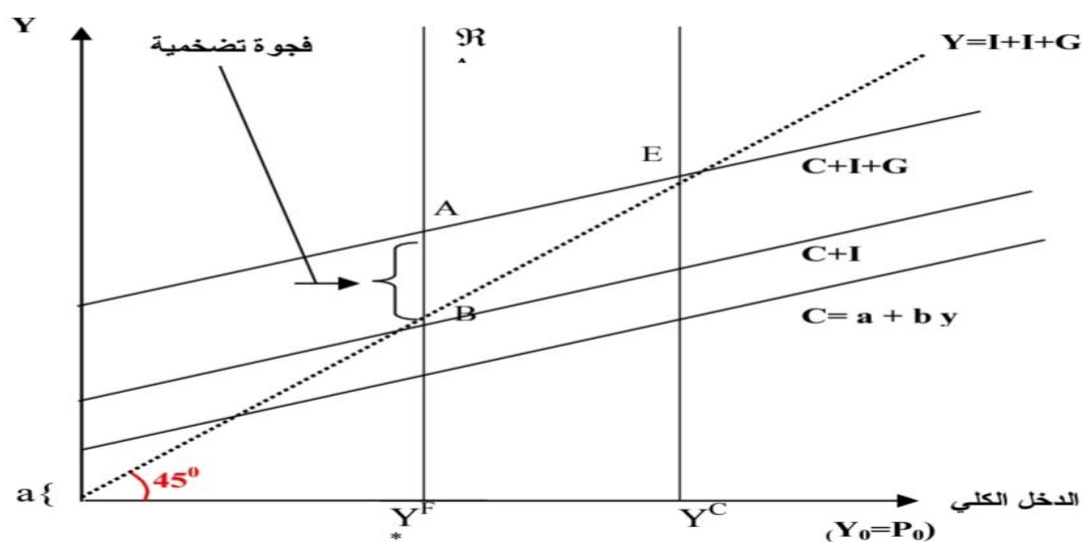
I : حجم الاستثمار الكلي.

C : حجم الاستهلاك الكلي.

Q : حجم الناتج الوطني.

وفي هذا الإطار أدخل التحليل الكينزي بعض المفاهيم الجديدة، لتحليل حالات اختلال التوازن بين العرض والطلب الكلي، من بين أهم هذه المفاهيم **الفجوة التضخمية**¹، حيث يعتبر كينز أول من تكلم عن مفهوم الفجوة التضخمية في كتابه، ويأخذ بمفهوم الفجوة التضخمية لتحليل فائض الطلب الكلي (C+G+I) على العرض الكلي عند مستوى الاستخدام التام، كما في الشكل التالي:

الشكل رقم (6): تفسير وجود الفجوة التضخمية



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 223.

يشير الشكل أعلاه إلى وجود فجوة تضخمية في الاقتصاد تتمثل في المقدار (I+C+G)، أي أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي عند مستوى الاستخدام التام، وعلى ذلك يمكن تعريف الفجوة التضخمية بأنها فائض القوة الشرائية، وفي الشكل أعلاه نسقط العمود المستقيم (YfK)، ثم نلاحظ منحنى الطلب الكلي يقطع خط الدخل 45 درجة عند النقطة E الواقعة على يمين النقطة B، التي تمثل نقطة تقاطع خط الدخل 45

¹ عجمي جميل الجنائي، النقد والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، مركز يزيد للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص: 284.

درجة في العمود المستقيم (YfK) الذي يعبر عن مستوى الدخل عند الاستخدام التام ، ويتضح من الشكل وجود فجوة تضخمية قدرها AB تتمثل بالمسافة الواقعة بين نقطتي تقاطع A,B حيث يقطع منحني الطلب الكلي خط الدخل عند النقطة A وعند النقطة B يقطع خط $(Y=C+G+I)$ العمود المستقيم (YfK) .

يؤدي وجود الفجوة التضخمية AB إلى رفع المستوى العام للأسعار، إذ لا يمكن التخلص من هذه الفجوة إلا بزيادة الدخل النقدي الكلي من yf إلى yc ، متسببا في ارتفاع المستوى العام للأسعار، وتعود الزيادة في الدخل النقدي إلى الزيادة في المستوى العام للأسعار، نظرا لثبات مستوى الناتج الحقيقي الكلي عند مستوى الاستخدام التام، وهكذا تم تحقيق توازن نقدي جديد عند المستوى yc عن طريق زيادة الدخل النقدي الكلي وباستخدام مضاعف الاستثمار نحصل على قيمة الدخل التوازني الجديد، كالآتي:¹

$$yc = yf + \text{المضاعف} * \text{الفجوة التضخمية}$$

المطلب الثالث: النظرية المعاصرة لكمية النقود

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أعادت المدرسة النقدية الحديثة لشيكاغو بقيادة ميلتون فريدمان النظرية الكمية إلى الحياة ، وذلك بصياغتها في صورة حديثة، و نتيجة لانتشار ظاهرة التضخم الركودي الذي صاحبه ارتفاع متواصل للأسعار مع تزايد معدلات البطالة، أثبت تناقض العلاقة بين الأجور و الأسعار ومستويات البطالة، حيث عبر عنها فيلبس بأنها علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، فقد حدث في هذه الفترة عكس ذلك ، ففي ظل تلك الظروف غير المألوفة أخذت أفكار النقديين تلقى قبولا وانتشارا لدى الكثير من واضعي سياسة مكافحة التضخم .

الأفكار الأساسية للنظرية المعاصرة لكمية النقود:

يرى فريدمان في تفسيره للتضخم بأنه ظاهرة نقدية ، باعتباره نتيجة للنمو غير المتوازن بين كمية النقود وحجم الإنتاج ، أي أن الزيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من الزيادة في حجم الإنتاج يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، حيث رفض دور الأجور والنفقة في تغير الأسعار ، ولا يؤيد بوجود صلة بين معدل التضخم ومستوى البطالة على المدى الطويل ، فهذه النظرية تتمثل في نظرية الطلب على النقود والتي تتوقف على أذواق المستهلكين والأفضليات التي

¹ ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، جزء 2، القاهرة، مصر، ص:113.

يرونها، حيث أنها تبحث في العلاقة بين التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود والتغير في مستوى الأسعار، وذلك من خلال ما يطرأ للطلب على النقود من تغيرات.

إذن فالنظرية الكمية الحديثة تعتبر التضخم ما هو إلا نتيجة زيادة كمية النقود المتداولة بالنسبة لكمية الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود المتداولة مما يدفع بالمستوى العام للأسعار نحو الارتفاع، غير أنها لم تفرض ثبات الإنتاج وسرعة تداول النقود عكس النظرية الكمية الكلاسيكية.

المبحث الثالث: آثار وسياسات الحد من التضخم

إن التضخم كظاهرة نقدية له من الآثار الاقتصادية والاجتماعية ما يتجاوز خاصيته النقدية، وكون هذه الظاهرة تعيق مسار التنمية في اقتصاديات دول العالم، فإنه من الصعب حصر آثارها ومن الضروري وضع وتنفيذ مجموعة من السياسات النقدية والمالية وغيرها من الإجراءات التي تكفل الحد من الارتفاعات المتتالية في مستويات الأسعار المحلية، والتخفيف من حدة الآثار التي تولد الضغوط التضخمية. لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى:

✓ **المطلب الأول:** الآثار المترتبة على التضخم.

✓ **المطلب الثاني:** سياسات الحد من التضخم.

المطلب الأول: الآثار المترتبة على التضخم

يؤدي تغير قيمة النقود إلى إعادة توزيع الدخل والثروة بين الطبقات والفئات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، لذا نلتمس الآثار الاجتماعية للتضخم في النقاط التالية:

الفرع الأول: الآثار الاجتماعية للتضخم

تساهم الارتفاعات المتتالية في مستويات الأسعار في التأثير على مستوى معيشة الأفراد في المجتمع وذلك من خلال:

✓ **إعادة توزيع الدخل والتمايز بين الطبقات:** تعد دخول أفراد المجتمع بمختلف شرائحه هي الأكثر تأثراً بالضغوط التضخمية في الاقتصاد، حيث تؤدي الارتفاعات المتتالية في مستويات الأسعار إلى زيادة الدخل خاصة فئة

المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال، نظرا للأرباح الطائلة التي تحققها، والناجمة عن الزيادة في الطلب على منتجاتها والتغيرات المستمرة في أسعارها.¹

✓ **تفشي الرشوة والفساد الإداري:** عادة ما يلجأ أصحاب الدخل الثابتة إلى هذه الوسيلة لمواجهة الانخفاض في مستويات دخولهم الحقيقية، من خلال انجاز بعض الأعمال وتقديم الخدمات غير المشروعة نظير مقابل مادي.²

✓ **هجرة الأدمغة إلى الخارج:** إن عدم مواكبة الأجور والمرتبات النقدية لمتطلبات العيش، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الأمنية، كانت من أهم الأسباب التي دفعت الكثير من ذوي الكفاءات العالية للتفكير بالعمل في الخارج.

✓ **اتساع نمط الاستهلاك:** إن ظهور طبقة من الطفيلين والمقاولين المزيفين الذين يفوزون بصفات تجارية ومشاريع خدمتية من خلال تقديم رشاوي وعمولات سرية دون الخضوع للمناقصة المتعارف عليها دوليا في هذا الميدان، أدى إلى ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية المعمرة، مثل السيارات الفاخرة، أجهزة الاتصال والإعلام وكل أنواع السلع الأخرى الراقية التي من شأنها أن تعمق الفوارق ما بين الشرائح الاجتماعية الجزائرية.³

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية للتضخم

إن التغيرات التي تطرأ على مستوى الأسعار إنما تخلق آثارا على كل البناء الاقتصادي، باعتباره يرتكز على جهاز السعر فإن هذه التأثيرات تختلف تبعا لنوعية التضخم السائد ومدى رد الفعل من قبل الأعوان الاقتصادية، ومنه يمكن إبراز أهم جوانب هذه التأثيرات فيما يلي:

✓ **أثر التضخم على ثروة الفرد:** يتوقف الأثر في الصورة التي يحتفظ بها في أصوله التي يمتلكها سواء كانت عينية كالسلع والأراضي والمباني، فإذا احتفظ بها الأفراد لغرض الاستخدام الشخصي فإنه لن يستفيد من الزيادة الحاصلة في قيمتها النقدية، أما إذا أراد الاستثمار فيها فإنها تدر عليه أرباحا معتبرة لارتفاع أسعارها، وبالنسبة للأصول المالية فيتوقف تأثير التضخم على الفرق بين معدل العائد ومعدل التضخم.

¹ زكي رمزي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1980، ص: 475.

² سلمان بودياب، اقتصاديات النقود والبنوك: دراسة في النقود والبنوك - قيمة النقود ونظرية الكمية - المشاكل الاقتصادية المعاصرة، بدون رقم للطبعة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1996، ص: 150.

³ بن محمود سكين، مدخل لعلم الاقتصاد، بدون رقم للطبعة، دار المحمدية العامة، الجزائر، الجزائر، 2009، ص: 174.

✓ أثر التضخم على الادخار الوطني: يساهم التضخم في زيادة الادخار الوطني الإجباري حيث تفرض الحكومة المبيعات من السلع والخدمات فترتفع أسعارها وينجز على هذا الارتفاع زيادة الإنفاق لاقتناء السلع من قبل الأفراد فتزيد الحصيلة الضريبية والتي توجه لتمويل المشاريع الاستثمارية، من جهة ثانية يؤدي التضخم إلى انخفاض الادخار نتيجة زيادة النسبة من الدخل المخصصة للإنفاق على السلع الضرورية.

✓ أثر التضخم على الاستثمار: يؤثر التضخم سلباً على اتجاهات الاستثمار الوطني، فتتجه معظم الاستثمارات إلى النشاطات الهامشية والأسرع ربحاً، دون أن تتجه إلى القطاعات الإنتاجية التي تعتبر الأساس في التطور الاقتصادي والتطور الاجتماعي.¹

✓ أثر التضخم على توزيع الدخل: خلال فترة التضخم يتوالى ارتفاع الدخل النقدي بشكل مستمر وبمعدلات تفوق ارتفاع الدخل الحقيقي، وكلما اقترب مستوى توظيف عناصر الإنتاج إلى مستوى التوظيف الكامل، كلما تضائل معدل نمو الدخل الحقيقي إلى أقصى مستوى ممكن له، ولا يمكن زيادته إلا في الآجل الطويل.

المطلب الثاني: سياسات الحد من التضخم

يكاد يكون هناك إجماع بين الاقتصاديين على خطورة التضخم كحالة مرضية في الاقتصاد الوطني، يجعل هدف القضاء عليها أو على الأقل احتوائها والحد من تفاقمها من أولى أهداف السياسات الاقتصادية في البلاد التي تعاني منها، نظراً للأضرار الجسيمة التي يمكن أن يلحقها التضخم بالمجتمع من النواحي الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وعادة تلجأ الحكومات في ذلك إلى استخدام وسائل السياسات النقدية والمالية بالإضافة إلى سياسات أخرى للتقليل من حجم الطلب الكلي وجعله مساوي إلى مستوى العرض الكلي عند الاستخدام التام لعوامل الإنتاج.

1. السياسة النقدية

تعرف بأنها تلك السياسات ذات العلاقة بالنقود والجهاز المصرفي، التي تؤثر في عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع²، يمكن للسياسة النقدية أن تكون تقييدية (انكماشية) أو توسعية وذلك مرهون بنوع المشكلة القائمة. وتستخدم في السياسة النقدية أدوات مختلفة لتجنب التضخم أو على الأقل تقييد آثاره، ومن بين هذه الوسائل نذكر:

الفرع الأول: الأدوات غير المباشرة

¹ محمود حسن الوادي، كاظم جاسم العيسوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص: 161 .

² عبد الحكيم رشيد، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص: 205.

وهي أدوات كمية للسياسة النقدية تهدف إلى التأثير في الحجم الكلي للنقود والائتمان، وتشمل:

- 1- **سياسة السوق المفتوحة:** يقصد بعمليات السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق المالية لبيع أو شراء الأوراق المالية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة¹، والهدف الرئيسي من عمليات السوق المفتوحة هو التأثير على الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية.
- 2- **سياسة معدل إعادة الخصم:** تعتبر هذه الوسيلة من أقدم الأدوات التي استخدمتها البنوك المركزية لرقابة الائتمان. أي عندما تأخذ بوادر التضخم في الظهور فإن البنك المركزي يقرر رفع سعر الخصم، أي يقرر رفع تكلفة الائتمان الذي يقدمه للبنوك التجارية مما يؤدي إلى تقليل رغبة هذه الأخيرة في الاقتراض.
- 3- **سياسة الاحتياطي القانوني:** ويقصد به النسبة التي يقرها البنك المركزي على الودائع البنكية، وتوضع الاحتياطات كودائع لدى البنك المركزي على شكل أرصدة أو نقود سائلة، وتمثل نسبة الاحتياطي الأدنى لما يجب أن يحتفظ به البنك التجاري على الدوام من احتياطات نقدية سائلة مقابل ما يلتزم به من ودائع².

الفرع الثاني: الأدوات المباشرة

- تستخدم هذه الأدوات قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات ما، وتعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما ونوعا، ومن أهمها:
- ✓ **سياسة تأطير القروض:** تستخدم هذه السياسة في الفترة التي تتميز بالتضخم وارتفاع الأسعار ويكون ميزان المدفوعات في حالة عجز.
 - ✓ **السياسة الانتقائية للقروض:** ينتهج البنك المركزي سياسة انتقائية تجعل قراراته تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني، فيقوم بتوجيه القروض إليها، بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات.

الفرع الثالث: هناك عدة أدوات أخرى نذكر منها:

- ✓ **سياسة الإقناع الأدبي أو المعنوي:** تتمثل طريقة الإقناع الأدبي بتوجيه اقتراحات ونداءات وتحذيرات إلى البنوك التجارية لأجل التقييد بالسياسة التي يرسمها البنك المركزي، يتميز هذا الأسلوب بأنه ذو طابع تفاهمي وتشاوري لا يتسم بالإجبارية في التطبيق³.

¹ المرجع نفسه ، ص: 210.

² أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، بدون رقم للطبعة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص: 330.

³ غازي حسين عناية، مرجع سابق الذكر، ص: 145.

✓ الإيداع المسبق للاستيراد: تفرض هذه السياسة على المستوردين وضع المبلغ اللازم لتسديد ثمن وارداتها في شكل ودائع لدى البنك المركزي لمدة محدودة، وإن ارتفعت هذه الودائع المشروطة مسبقاً من أجل الاستيراد، فإنها تمكن من التوصل إلى تقليص حجم الكتلة النقدية.

✓ الرقابة على شروط البيع بالتقسيط: يؤدي نظام البيع بالتقسي إلى زيادة الاستهلاك بصفة عامة، لحصول كل فرد على السلع التي يرغبون فيها، لكن البنك المركزي يتدخل لوضع شروط منح هذا الائتمان أو ما يسمى بالائتمان الاستهلاكي.

2. السياسة المالية

تتمثل في الاستراتيجيات التي تتبعها الدولة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية من خلال تحكمها في إيراداتها والسيطرة على مصادر هذه الإيرادات وطريقة تسيير هذه الإيرادات في عملية الإنفاق الحكومي.¹

تركز الدولة على إتباع السياسة المالية عادة عندما لا تحقق نجاحاً في استعمال السياسة النقدية في محاربة التضخم، ومن أهم وسائل السياسة المالية نذكر:

➤ الرقابة الضريبية: تعد الرقابة الضريبية الأداة الأكثر فاعلية في ضبط حركات التضخم والانكماش، ففي حالات التضخم تلجأ الحكومة إلى تقييد الزيادة في حجم الطلب من خلال الزيادة في معدلات الضريبة الحالية أو فرض ضرائب جديدة، مما يعمل على انخفاض القوة الشرائية لدى الأفراد نتيجة انخفاض دخولهم النقدية الحقيقية وكذا انخفاض الأرباح التي تحققها المشروعات الاستثمارية، فيؤدي هذا إلى انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات وإعادة التوازن في الاقتصاد، بالإضافة إلى رفع معدلات الضرائب فإن هذا يزيد في نفس الوقت من الحصيلة الضريبية، أي أن سياسة الرقابة الضريبية تستحدث موارد جديدة لتمويل التنمية، هذا ما يجعل استخدام الضرائب يكون أكثر فاعلية في الدول النامية لأن تطبيقها لا يتطلب أسواقاً مالية ونقدية متطورة.²

➤ الرقابة على الدين العام: تعتبر سياسة الرقابة على الدين العام سياسة إستراتيجية في التحكم في التضخم وذلك من خلال ما تلجأ إليه الدولة في طرح الأسهم والسندات للاكتتاب فيها من قبل الجمهور، فبذلك تمتص القوة الشرائية الإضافية في الأسواق النقدية وتستعملها في تمويل الميزانية.³

¹ طلحة محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 43.

عمران وليد، مرجع سابق، ص: 69.

طلحة محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 44.

➤ الرقابة على الإنفاق العام: يمثل الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري أهم مكونات ميزانية الدولة، حيث يؤدي تضخم حجم العمالة في المؤسسات الحكومية إلى زيادة الإنفاق على الأجور والمرتبات في الميزانية العامة، كما أن مبالغ الدعم التي تدفعها الدولة إلى بعض الفئات، تؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العام، حيث يتم استخدام سياسة الإنفاق العام بهدف الحد من التضخم من خلال تخفيض الإنفاق العام فيؤدي ذلك إلى انخفاض الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري ثم انخفاض الدخل التي تولدها تلك النفقات، وبالتالي انخفاض مستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات مما يحقق استقرارا نسبيا في مستويات الأسعار.

من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج بأنه للوصول إلى أسلوب ذو كفاءة معتبرة يتم من خلاله علاج التضخم، فإنه يجب التنسيق والملائمة بين السياستين المالية والنقدية نظرا للأهمية الكبيرة التي تتمتع بها كلا منهما ونظرا للأهداف المشتركة بينهما في علاج الأزمات الاقتصادية.

3. سياسات أخرى للحد من التضخم

إضافة إلى السياسات النقدية والمالية، فإن هناك سياسات أخرى تعمل على التقليل من حدة التضخم نذكرها فيما يلي:

- سياسة الرقابة على الأجور.
- السياسة الادخارية.
- سياسة القيود المباشرة: من بين الوسائل التي تستعملها هذه السياسة تثبيت الأسعار، نظام البطاقات أو تقنين السلع، وكذا منح الإعانات.¹

¹ إيمان بن زروق، التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2020-2021، ص 79.

خلاصة الفصل

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى الإطار النظري لظاهرة التضخم كما أتت بها النظرية الاقتصادية، وبالرغم من تعدد المدارس الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة إلا أنها عجزت عن تقديم تعريف شامل وموحد لها رغم إجماعها على أن التضخم هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار وانخفاض في قيمة النقود بسبب فائض الطلب من السلع والخدمات بما يفوق العرض منها، كما اتضح من خلال هذا الفصل أن للتضخم عدة آثار سلبية تلقي بظلالها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطن بداية من فقدان الثقة بالعملة وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات وصولاً إلى انتشار الفساد وتعفن الإدارة بالرشوة واختلاس المال العام.

وعلى هذا الأساس تسعى حكومات الدول المختلفة إلى الحد من آثار الضغوط التضخمية بانتهاج مجموعة من الأساليب والوسائل تتمثل أهمها في السياسة النقدية بهدف امتصاص الفائض المعروض النقدي في السوق النقدية الذي لا يقابله أي إنتاج حقيقي، هذا من جهة، والسياسة المالية التي تسعى إلى تخفيض الطلب الكلي من خلال استبدال الإنفاق الاستهلاكي وتعويضه بالإنفاق الاستثماري المنتج للمداخيل من جهة أخرى، ولا يتم ذلك إلا من خلال إعطاء استقلالية تامة للسلطات النقدية وعلى رأسها البنك المركزي بهدف زيادة فعالية ونجاعة هذه الأدوات في السيطرة على التضخم.

الفصل الثاني:

الملاءة المالية في

شركات التأمين

تمهيد:

تعتبر الملاءة المالية من المواضيع المهمة لكل من السلطات الرقابية وشركات التأمين على حد سواء، كونها تعتبر من عناصر متانة المركز المالي لشركات التأمين، حيث تواجه هذه الأخيرة العديد من المخاطر لعل أكثرها أهمية عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه دائئنها في مواعيد الاستحقاق، مما يعني إفلاسها وخروجها من السوق، وتؤدي هيئات الإشراف على التأمين دورا كبيرا في حماية هذه الشركات وحماية مصالح حاملي وثائق التأمين والأطراف المتعامل معها، بتأمين إدارة مالية سليمة لهذه الشركات، من خلال وضع قواعد فعالة للتقييم السليم لالتزامات شركات التأمين، ويرجع بداية الاهتمام بدراسات الملاءة المالية إلى الهزات الاقتصادية العديدة التي حدثت في بداية الثمانينات في الأسواق المالية، وستتناول في هذا الفصل الملاءة المالية وذلك من خلال تقسيمها إلى ثلاثة مباحث:

✓ المبحث الأول: الأدبيات النظرية للملاءة المالية.

✓ المبحث الثاني: أثر الملاءة في شركات التأمين.

✓ المبحث الثالث: نماذج لتقييم الملاءة في الأسواق العالمية وتأثير التضخم في شركات التأمين.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للملاءة المالية

في هذا المبحث سنتطرق إلى أهم الأسس النظرية المتعلقة بالملاءة المالية، مفهوم هذا المصطلح والتعرف على مؤشر حسابه وتطوره وذلك من خلال المطالب التالية:

- ✓ **المطلب الأول:** ماهية الملاءة المالية وأهميتها.
- ✓ **المطلب الثاني:** العوامل المؤثرة على ملاءة شركات التأمين.
- ✓ **المطلب الثالث:** قواعد الملاءة المالية.

المطلب الأول: ماهية الملاءة المالية وأهميتها

أولاً: مفهوم الملاءة المالية (La Solvabilité)

يعرف بأنها القدرة على الدفع وتحسب بطرح قيمة مطلوبات المؤسسة من قيمة موجوداتها، ويعبر عنها بتوافر النقد الكافي على المدى الطويل للوفاء بالالتزامات المالية عند استحقاقها¹.

وتعني ملاءة شركات التأمين توفر القدرة المالية الدائمة لتسديد الكوارث، أي بمعنى أن تكون هذه الشركات قادرة على مواجهة التزاماتها المأخوذة على عاتقها اتجاه حملة وثائق التأمين في مواعيدها المقررة².

ثانياً: بعض المفاهيم المرتبطة بالملاءة المالية

توجد بعض المفاهيم المرتبطة بالملاءة المالية أهمها اليسر المالي، العسر المالي، الفشل المالي:

➤ **اليسر المالي:** عرف على أنه مرادف للملاءة المالية، والذي يعني قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها، وينقسم إلى نوعين هما: ³

¹ شاهر فلاح العرود، أثر الملاءة المالية على القيمة السوقية لسعر السهم في البنوك التجارية الأردنية، دراسة تحليلية للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد 10، 2013.

² Christian sain rapt, dictionnaire de l'assurance, arcature, paris, 1996, p:1297.

³ عيد احمد أبو بكر، إدارة أخطار شركات التأمين (أخطار الاكتتاب، أخطار الاستثمار)، الطبعة الأولى، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 32

(أ) اليسر المالي الفعلي (الحقيقي أو القانوني):

يعني قدرة الشركة على سداد جميع التزاماتها تجاه الغير، وذلك فيما قامت بتصفية أصولها تصفية فعلية، مما يتعارض مع مبدأ استمرار الشركة وبقائها في ميدان الأعمال.

(ب) اليسر المالي الفني:

يعني قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل من خلال أصولها السائلة، وهذا النوع يعتبر الأكثر ملائمة لمبدأ استمرارية الشركة.

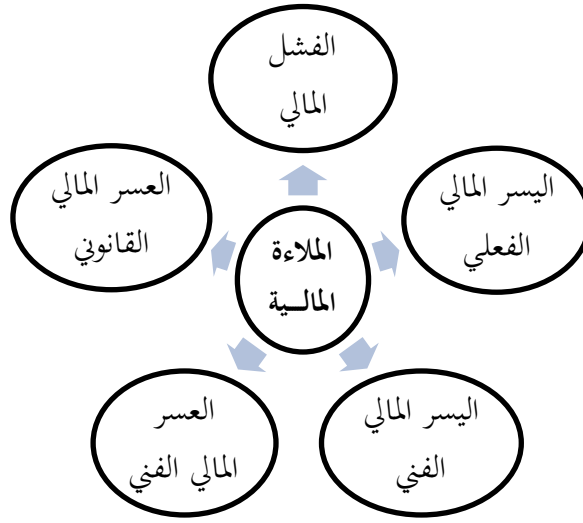
➤ **العسر المالي:** يشير مفهوم العسر المالي إلى الحالة التي تزيد عندها التزامات الشركة عن القيمة الحقيقية لأصولها، وفي هذه الحالة لا تستطيع الشركة سداد التزاماتها قصيرة وطويلة الأجل، وفي شركات التأمين نجد أن العسر المالي يشير إلى عدم قدرة هذه الشركات بدفع التعويضات المستحقة جراء وقوع الخطر المؤمن منه. ويستخدم العسر المالي كحالة عكسية لليسر المالي وينقسم بدوره إلى نوعين كما يلي: ¹

(أ) **العسر المالي القانوني:** والذي يعني عدم قدرة شركات التأمين على الوفاء بجميع التزاماتها تجاه الغير سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل، وتحدد هذه الحالة بأنها النقطة التي تكون عندها أصول الشركة ذات قيمة أقل من خصوم الشركة الواردة في الميزانية.

(ب) **العسر المالي الفني:** والذي يعني عدم قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وتحدد هذه الحالة بأنها النقطة التي عندها لا تستطيع إيرادات الشركة سداد التزاماتها الحالية والمستقبلية في الأجل القصير. والشكل الموالي يوضح أهم المصطلحات المرتبطة بالملاءة المالية:

¹ هدى بن محمد، تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري-قسنطينة، الجزائر، 2004/2005، ص: 46.

الشكل رقم (7): أهم المصطلحات المرتبطة بالملاءة المالية.



المصدر: إزيان سارة، دور القواعد الاحترازية في حماية شركات التأمين من الأزمات، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2018، ص: 80.

الفشل المالي: يشير مصطلح الفشل المالي الى ان الإيرادات غير قادرة على تغطية النفقات بما في ذلك تكلفة الأموال ، وخاصة تكلفة الديون المتمثلة في الفوائد والأقساط أو رد الدين كله في مواعيد الإستحقاق.

ثانيا: أهمية الملاءة المالية في شركات التأمين:

إن الاهتمام بالملاءة المالية لشركات التأمين من طرف هيئات الإشراف والرقابة على التأمين وإدارة الشركة ذاتها، راجع إلى حقيقة أن أغلب أموال شركة التأمين تخص حملة الوثائق، وهذه الفئة لا تستطيع أن تحكم على المركز المالي لشركة التأمين مهما كانت الحقائق المالية المنشورة عن هذه الشركة في سنة ما، وبناء على ذلك تقوم هيئات الإشراف والرقابة باتخاذ بعض الإجراءات التي من شأنها حماية حقوق حملة الوثائق، ويعتبر قوة ومتانة المركز المالي لشركة التأمين في غاية الأهمية للأطراف الآتية:¹

- حامل واثق التأمين: الذين يهمهم قدرة شركة التأمين في المستقبل على الوفاء بالتعهد الذي قطعه على نفسها في وثيقة التأمين.
- المستثمرون أو حاملو الأسهم: الذين يهمهم أن تحتفظ الأسهم بقيمتها أو تحقيق الزيادة في هذه القيمة بالإضافة إلى صرف توزيع الأرباح الذين وعدوا بها.

¹ عبد الأمير الصباغ ليث، صناعة التأمين في الأسواق العربية، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009، ص: 200.

- الموظفين في الشركة: الذين يهتمهم الاستمرار في العمل مع الحصول على رواتبهم وهذان العاملان يمكن أن يتأثر أحدهما أو كلاهما إذا أفلسست شركة التأمين أو واجهتها صعوبات مالية.
 - الإدارة العليا في الشركة: تمهما متانة المركز المالي لشركة التأمين، ويؤثر على سمعتها وفرص عملها في المستقبل لدى هذه الشركة أو الشركات الأخرى.
 - شركات التأمين الأخرى: يمكن أن تتأثر بما يحدث لإحدى الشركات من إفلاس وأثره على سوق التأمين بصفة عامة، فإن الوثائق التي كانت لدى الشركة المفلسة سيتم توزيعها على الشركات التي مازالت قائمة.
 - معيدي التأمين: يواجهون صعوبات في جمع أقساط إعادة التأمين، ورغبتهم في التدخل أثناء تسوية المطالبات.
 - هيئات الإشراف والرقابة: والتي على عاتقها التنبؤ بما يمكن أن يحدث من إفلاس لإحدى شركات التأمين العاملة في السوق.¹
- مما سبق تكمن أهمية الملاءة المالية في قدرة شركة التأمين على مواجهة التزاماتها في الآجال المحددة وتبقى هيئات الإشراف والرقابة المسؤولة على حماية حقوق حملة وثائق التأمين، وذلك من منطلق عدم قدرتهم على تقييم متانة المركز المالي لشركة التأمين التي يحملون وثائقها.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة على ملاءة شركة التأمين

تتدخل في التأثير على الملاءة المالية عدة عوامل تتفاعل فيما بينها محددة المستوى الذي يتوجب تأمينه من قبل شركة التأمين لتتمكن من إثبات وجودها والحفاظة على اعتبارها ومركزها ومصداقيتها. حيث يوجد ستة متغيرات أساسية تؤثر على الاستقرار المالي لشركات التأمين وهي:

- الأقساط وعلاقتها برأس المال.
- المعدل الفني والمصاريف الإدارية.
- الاستثمارات ومدى توفر مبادئ السيولة والضمان والعائد.
- مخصص الأخطار السارية ومخصص تحت التسوية.
- برامج إعادة التأمين التي تعدها شركة التأمين.

¹ حسناوي مريم، حساني حسين، دراسة تحليلية للملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد السابع، 2018، ص: 31.

- توفر المعلومات الأساسية.¹

بصفة عامة الملاءة المالية لشركات التأمين تتأثر بواحد وأكثر من مجموعة العوامل التالية:

أولاً: العوامل الداخلية وتتكون من:

- طريقة تسعير الأخطار التي تقبلها وتكتب فيها.
- طريقة حساب الاحتياطات المختلفة.
- درجة خطورة الأخطار التي يتم الاكتتاب فيها.
- طرق إعادة التأمين التي تستخدمها.
- قنوات الاستثمار التي توظف الشركة أموالها فيها.
- جهود القائمين على الإنتاج.

ثانياً: العوامل الخارجية وتتكون من:

- ظروف سوق الاستثمار.
- التضخم الاقتصادي.
- الظروف السياسية والاقتصادية للدولة.

- معدلات أسعار الفائدة.²

بينما يرى آخر أن هناك عدة عوامل من شأنها التأثير على مقدرة الشركات المالية وأوضاعها الاقتصادية وبتالي

تنعكس على ملاءتها المالية ومن بينها:

أولاً: العوامل الداخلية: وهي التي تظهر في الوضع المالي للشركة والمنشورة عادة في التقارير المالية ومن أهمها:

1. رأس المال.

2. احتياطات رأس المال.

3. الاحتياطات الاختيارية الحرة.

¹أمريد محمد سالم محمود شراب، دور التدقيق الداخلي في تقييم فعالية إدارة المخاطر في شركات التأمين العاملة في فلسطين، دراسة تطبيقية، رسالة

لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتأمين، فلسطين، 2013

عيد احمد أبو بكر، مرجع سبق ذكره، ص: 47 .²

ثانياً: العوامل الخارجية: وهي العوامل الخارجية المتغيرة والتي تؤثر على الملاءة المالية للشركات ويصعب التحكم فيها لكونها خارجية عن سيطرة الشركة، إلا أن شركات التأمين تأخذ كافة الاحتياطات لتخفيف آثار هذه العوامل والمتمثلة في:

- العوامل الاقتصادية.
- العوامل الفنية.
- العوامل الاجتماعية.
- العوامل السياسية.
- العوامل الاستثمارية.
- العوامل الإدارية.¹

المطلب الثالث: قواعد الملاءة المالية

تستند ملاءة شركات التأمين على ثلاثة قواعد أساسية نجلها فيما يلي:

I. القواعد الخاصة بتقييم المخصصات التقنية:

هي ذلك النوع من المخصصات الذي يرتبط بطبيعة عمليات التأمين والخصائص الفنية التي تميزها، ولذلك يقتصر تكوين هذا النوع من المخصصات على الشركات التي تمارس عمليات التأمين وإعادة التأمين دون غيرها من الشركات الأخرى، وهي عبارة عن المبالغ المالية التي يتم احتجازها من الإيرادات في آخر الدورة لمقابلة الخسائر والالتزامات المستقبلية المتعلقة بالنشاط التقني للشركة.²

- تغطية المخصصات التقنية والقواعد الخاصة بها: ويقصد بها كيفية اختيار الأصول المناسبة للمقابلة للمخصصات التقنية.
- تمثيل المخصصات التقنية:

¹ رمادي بنية، دور إدارة المخاطر في تعزيز الملاءة المالية لشركات التأمين، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين، وكالة أم البواقي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2016-2017، ص: 40.

² فهيم صالح لندي، منهج محاسبي مقترح لمعالجة المخصصات التقنية في شركات التأمين، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد 32، 1990، ص:

➤ النقدية بالصندوق ولدى البنوك: يتضمن هذا البند الأرصدة النقدية التي تتواجد بمخزائن المركز الرئيس للشركة وفروعها وجميع المناطق والوحدات التابعة لها وكذا أرصدة حساباتها الجارية بالبنوك.

➤ الاستثمارات:

تعريفها: يعرف الاستثمار من وجهة نظر شركات التأمين أنه تخصيص وتوظيف الأموال المتاحة للشركة بغرض تحقيق عوائد عليها مع التقليل من المخاطر المواجهة إلى أدنى حد ممكن، وبعد نشاط استثمار أحد الأنشطة الرئيسية في شركات التأمين لدرجة أن تقييم أدائها قد يعتمد بدرجة كبيرة على ما تسفر عنه نتائج هذا النشاط، وترجع هذه الحقيقة إلى ضخامة الأموال التي تتجمع لديها نتيجة لوجود أكثر من مصدر لها كالأموال الخاصة، والمخصصات التقنية التي تشكل رصيذا كبيرا يتطلب استثماره بشكل جيد.¹

أسس عملية الاستثمار: يقوم استثمار أموال شركات التأمين على ثلاثة أسس، حيث لا يجب التضحية بأساس في سبيل الآخر، وتمثل هذه الأسس فيما يلي:

- **السيولة:** ينبغي من أجل تحقيق هذا الأساس اختيار الاستثمارات التي يمكن تحويلها إلى سيولة بسهولة وبسرعة ودون خسائر تذكر²، ويراعي ألا تزيد هذه الاستثمارات عن القدر الكافي وإلا انخفضت عوائدها، وان لا تقل عن القدر المناسب لتغطية الالتزامات خاصة قصيرة الأجل.
- **الضمان:** حيث لا ينبغي استثمار أموال شركات التأمين في أوجه غير مضمونة تتميز بتقلبات كبيرة في قيمتها أو المضاربة بها، ومن الأساليب المستعملة لزيادة الضمان هو إتباع سياسة تنويع المحفظة الاستثمارية، حيث يرى منير إبراهيم هندي انه كلما زاد تنوع الاستثمارات التي تتضمنها المحفظة كل ما انخفضت المخاطر التي تتعرض لها عوائدها.
- **المردودية:** يعتبر هذا الأساس ضروريا خاصة بالنسبة لمالكي الشركة الذين يرغبون في توظيف الأموال في أوجه الاستثمار ذات العائد الكبير، لكي يحصل على أكبر عائد على أموالهم الخاصة، كما تكمن أهمية هذا الأساس في تدعيم المركز المالي للشركة.³

¹ James Landel et martine charre cerveau, **lexique des termes d'assurance**, argus, paris,2000 p:64.

عبد الغفار حنفي، سمية قرياقص، **الأسواق والمؤسسات المالية**، بدون رقم للطبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 375.

³ منير إبراهيم هندي، **إدارة الأسواق المالية والمنشآت المالية، بنوك التجارية، بنوك إسلامية، شركات التأمين، صناديق الاستثمار، أسواق الأوراق المالية، أسواق الاختيار، المستقبليات**، بدون رقم للطبعة، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1999، ص: 459.

II. القواعد الخاصة بتمثيل المخصصات التقنية:

ينبغي أن تكون تغطية المخصصات التقنية قائمة على قواعد أساسية نذكر منها:

- قاعدة التكافؤ: توجب قاعدة التكافؤ أن تكون المخصصات التقنية في أي لحظة ممثلة بأصول معادلة، أي أن تكون قيمة الأصول على الأقل مساوية لقيمة هذه المخصصات.¹
- التوافق: يطبق هذا الأساس عندما يسمح التنظيم المعمول به الاستثمار بالعملة الأجنبية، حيث ينبغي أن تكون أموال شركات التأمين الممثلة للمخصصات التقنية محررة بنفس عملة هذه المخصصات،² ويهدف هذا الأساس إلى حماية المؤمن وكذلك المؤمن لهم من خطر تقلبات أسعار الصرف.
- قاعدة المحلية: حيث توجب بعض التشريعات أن تكون التزامات المؤمن اتجاه المؤمن لهم ممثلة بأصول تتمركز في نفس مكان هذه الالتزامات، ففي التشريع الفرنسي مثلا نجد أنه يوجب تمثيل الالتزامات التقنية في إحدى دول الاتحاد الأوروبي.

III. القواعد الخاصة بتكوين هامش الملاءة:

عادة ما تفرض الهيئات الوصية بالقطاع في إطار تنظيمها الاحترازي ضرورة حيازة شركات التأمين على أموال إضافية مكتملة للمخصصات التقنية من أجل ضمان مصالح المؤمن لهم.³

1. مفهوم هامش الملاءة: يعرف هامش الملاءة على أنه مبلغ معين من الموارد الإضافية الخالية من أي التزامات والذي يسمح لشركة التأمين من ضمان ملاءتها لحماية مصالح المؤمن لهم، ويستعمل هذا الهامش عادة من أجل تغطية الآثار التالية:

- ❖ عدم التقييم الصحيح أو التمثيل الجيد للمخصصات التقنية.
- ❖ التقلبات العشوائية لحجم الكوارث والأخطار المحققة.
- ❖ انخفاض قيم الأصول وعوائدها نتيجة لحدوث أزمات مالية.
- ❖ اختلال في النتيجة الصافية للشركة، والذي يمكن أن ينتج عن عدم التسعير الصحيح لمنتجاتها.

¹ Franck le Valois et autres, **la gestion actif passif en assurance vie : règlementation, outils méthodes, économie**, paris, 2003, p:94.

² Denis claire Lambert, **économie des assurances, Masson et Armand colin**, paris, 1996, p:101.

³ Franck le Valois et autres, op.cit, p:39.

مما تقدم يتجلى لنا أن هامش الملاءة يسمح لشركة التأمين من تدارك وضعيتها السابقة في حالة الأوضاع المالية الصعبة وذلك في الأوقات المناسبة، ومنه يمكن اعتباره كاحتياطي تكميلي للمخصصات التقنية، مما يمكن شركة التأمين من البقاء في حالة ملاءة حتى في حالة حدوث خسائر غير متوقعة.

2. حساب هامش الملاءة: يحسب هامش الملاءة من الناحية المحاسبية بالفرق بين الأصول والخصوم الحقيقية في لحظة زمنية معينة كما يلي:

$$\text{هامش الملاءة} = \text{الأصول الحقيقية} - \text{الخصوم الحقيقية}^1$$

حيث:

- تتكون الأصول الحقيقية من مجموع ممتلكات الشركة وحقوقها اتجاه الغير، وتمثل الأصول الحقيقية في شركات التأمين أساسا من الاستثمارات.
- تتكون الخصوم الحقيقية من مجموع ديون الشركة اتجاه الغير، وتمثل الخصوم الحقيقية في شركات التأمين أساسا من المخصصات التقنية.

ويعرف الفرق بين الأصول والخصوم الحقيقية أيضا بالوضعية المحاسبية الصافية وكذلك برأس المال الخاص أو الأموال الخاصة للشركة، والتي تظهر بجانب خصوم الشركة وعليه فإن الأموال الخاصة في شركات التأمين تؤدي مهمة الضمان والحماية أكثر من مهمة التمويل كما هو الحال في الشركات الاقتصادية الأخرى، إن هامش الملاءة السابق يعرف بهامش الملاءة المحاسبي الذي يقوم على أساس القيم المحاسبية، إلا انه يوجد أيضا ما يسمى بهامش الملاءة الاقتصادي، الذي يأخذ بعين الاعتبار القيم المضافة الكامنة الأصول وعليه يمكن حساب هامش الملاءة من خلال العلاقة التالية:

$$\text{هامش الملاءة} = \text{الوضعية المحاسبية الصافية} + \text{القيم المضافة الكامنة}$$

حيث تتمثل القيم المضافة الكامنة في الفرق بين قيم تحقق الأصول وقيمتها المحاسبية الصافية والجدير بالذكر أن العلاقة السابقة صالحة من أجل التنظيمات التي تأخذ بتسجيل قيم الأصول بالقيم التاريخية، أما بالنسبة للتنظيمات التي توجب تسجيل قيم الأصول بالقيم السوقية كما هو الحال في بريطانيا مثلا فإن القيم المضافة الكامنة هي متضمنة في الوضعية المحاسبية الصافية.

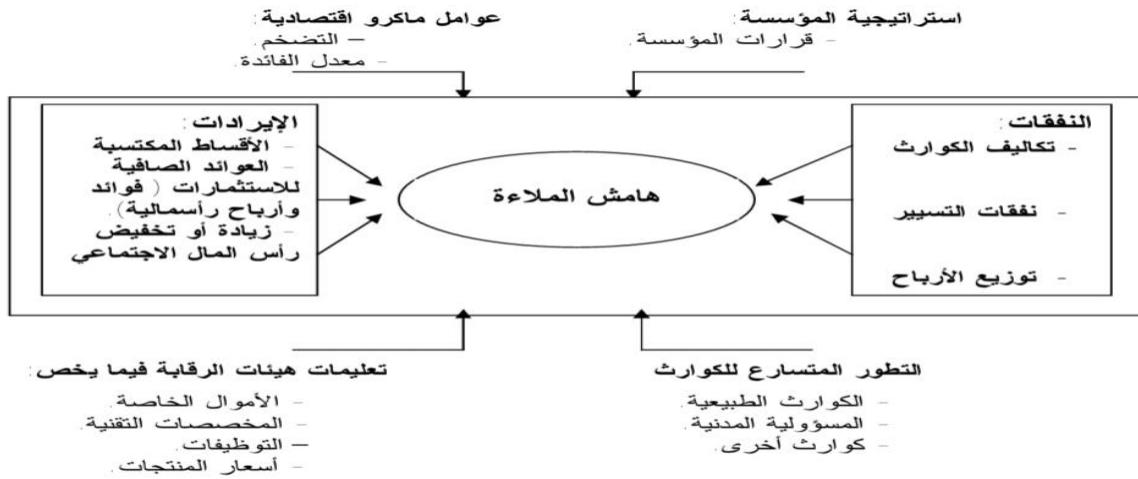
3. العوامل المحددة لهامش الملاءة:

¹ Alain tosetti et autres, assurance : comptabilité, règlementation, actuariat, économique, paris, 2002, p94 .

إن ميزانية وحسابات النتائج لشركة التأمين تعطى في حدود معينة معلومات عن الوضعية المالية لهذه الشركة، فكل من حسابات الميزانية وحسابات النتائج هي معرضة لتقلبات في قيمتها فيجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند حساب هامش الملاءة.

تؤثر هذه التغيرات على كل من المحفظة التقنية والمالية لشركة التأمين، والتي تكون مصادرها مختلفة سواء على المستوى التنظيمي كتغير القوانين، العوامل الماكرو اقتصادية كتغيرات معدلات التضخم ومعدلات الفائدة، والقرارات الخاصة بالشركة كالقرارات المتعلقة بزيادة أو تخفيض رأس المال أو توزيع الأرباح، أو تغيرات تطورات الكوارث ويمكن تمثيل هذه العوامل بالشكل الآتي:

الشكل رقم (8): العوامل المحددة لتطور هامش الملاءة.



المصدر: هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 65.

المبحث الثاني: أثر الملاءة في شركات التأمين

يعالج هذا المبحث أهم مخاطر الملاءة المالية في شركات التأمين، وكذا طريقة تقييمها ونسب حسابها من خلال عرض المطالب التالية:

✓ **المطلب الأول:** المخاطر التي تؤثر على ملاءة شركات التأمين.

✓ **المطلب الثاني:** تقييم الملاءة المالية.

✓ **المطلب الثالث:** نسب الملاءة المالية.

المطلب الأول: المخاطر التي تؤثر على ملاءة شركات التأمين

تواجه شركات التأمين نتيجة لطبيعة نشاطها التأميني والمالي مخاطر مختلفة، تكون مصادر هذه المخاطر على مستوى الشركة نفسها أو على مستوى القطاع التأميني أو على المستوى الاقتصادي الكلي، ومن شأن هذه المخاطر أن تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على المحفظة التقنية والمالية للشركة، ومن ثم يمكن أن تؤثر على ملاءتها، وتنقسم هذه المخاطر إلى:

I. المخاطر المتعلقة بالشركة **Risks at company level** : ويمكن تقسيمها إلى:¹

1. **خطر الاكتتاب: *Underwriting risk*** وينقسم هذا الخطر بدوره إلى:

✓ **Pure underwriting risk** خطر الاكتتاب الصافي

¹ Eric Vivier, Mieux apprécier la solvabilité, la tribune de l'assurance, N°4juillet/aout, 2002, p:23.

يرتبط هذا الخطر بالتقلبات العشوائية للكوارث سواء في قيمتها أو في تواترها، فيكون المؤمن إما في حالة أنه لديه أساط قليلة في مقابل الأخطار المحققة، وإما أن تكون قيمة هذه الكوارث أكبر مما هو متوقع، ويرجع ذلك للأسباب التالية:

- خطر عدم التقدير الجيد Risk of mis estimation: يتعلق بتقدير الكوارث القائم على المعرفة غير الصحيحة لتوزيع الكوارث، أو كون أن الافتراضات القائم عليها خاطئة ويرجع ذلك إلى عدم اختيار الأخطار المؤمن عليها بشكل صحيح ونقص الخبرة فيما يتعلق بأخطار التأمين الجديدة. ويمكن التقليل من هذه المخاطر إلى حد ما عن طريق تنوع أخطار التأمين المكتتبه.
- خطر الانحرافات العشوائية Risk random déviation: ينتج انحراف توقعات الخسائر عن الزيادة العشوائية في حجم الكوارث، وللتحكم في مثل هذه المخاطر ينبغي تجميع الأخطار المتجانسة والمستقلة في محفظة واحدة، ثم تحديد عدد الأخطار المحققة وتوزيعها وحساب قيمة الخسارة القصوى المحتملة.
- خطر التغير Risk of change: يتعلق هذا الخطر بتقلب الخسائر المتوقعة الناتج عن عدم القدرة على التنبؤ بالتغيرات في عوامل الخطر التي يمكن أن تؤثر فيه، مثلاً تغير القوانين، تغير التكنولوجيا...
- خطر التخصيص Provisioning risk: هو الخطر الذي تكون فيه المخصصات التقنية غير كافية لتغطية الالتزامات، وينتج عن وجود خلل في إجراءات التخصيص.

✓ خطر تسيير الاكتتاب Underwriting management risk

ينتج هذا الخطر عن عدم الاختيار الصحيح للأخطار المكتتبه أو شروط الاكتتاب المناسبة أو تحديد التسعير الصحيح للأخطار. وحتى نقلل من هذا الخطر يجب على مسير الاكتتاب أن ينتقي الخطر المكتتب بما يتوافق وقدرة وطبيعة وهدف عمل المؤمن، كما ينبغي على مسير الاكتتاب أن يكون على قدر من الخبرة والممارسة اللازمة لتحديد شروط الاكتتاب والتفاوض مع المؤمن لهم وتسيير الاكتتاب بشكل عام، كما يجب أن تكون تسعيرة الخطر مناسبة لتغطية الأخطار المكتتبه.

2. خطر القرض Credit risk

يتمثل في عدم قدرة المؤمن لاسترداد مستحقته من الجهات التي يتعامل معها سواء مباشرة من مديني الأقساط (المؤمن لهم) أو عن طريق الوسطاء أو عن طريق معيدي التأمين. كما يتمثل هذا الخطر في عدم قدرة المؤمن على استرجاع أمواله أو عوائدها المستثمرة بالأوراق المالية في تواريخ استحقاقها وهذا لعجز مصدرها.

3. خطر إعادة التأمين Reinsurance risk

يتعلق هذا الخطر بعدم ملائمة برنامج إعادة التأمين فيمكن أن يؤدي ذلك إلى صعوبات مالية كبيرة للشركة، لذا ينبغي دراسة مدى حاجة المؤمن للحماية والتغطية عن طريق إعادة التأمين واختيار نوعه المناسب مع تحديد شروط الاتفاقية الموافقة، والجدير بالذكر أن هذا الخطر هو أقل أهمية في تأمينات الحياة لطبيعة تسييرها.¹

4. خطر التشغيل Operational risk

يتعلق هذا الخطر بعدم الكفاءة اللازمة في التسيير وعدم البيع الجيد وأعمال الغش وحوادث تجاوزات وأخطاء في الإجراءات والتنظيمات، ويعتبر خطر تسيير الاكتتاب جزء من خطر التشغيل.²

5. خطر الاستثمار Investment risk

يقوم المؤمن نتيجة لطبيعة نشاط التأمين باستثمار الأموال المجمعة لديه لتغطية الكوارث المستقبلية، إلا أن هذه الاستثمارات معرضة لتقلبات في قيمتها نتيجة لعوامل خارجية كتقلبات معدلات الفائدة والقيم السوقية للاستثمارات، ولهذا يجب على المؤمن أن ينوع محفظته المالية وألا يركز على منتج معين وأن يقيم أصوله بشكل صحيح.

¹ IAIS, On Solvency, **Solvency Assessments and Actuarial Issues**, committee on solvency and actuarial issues, March 2000, p:10.

² European commission, Study into the methodologies to assess the overall financial position of an insurance undertaking from the perspective of prudential supervision, Appendices, May 2005, p:20.

6. خطر السيولة Liquidity risk

هو الخطر الذي يكون فيه المؤمن غير قادر على تسهيل أصوله لتسوية التزاماته، أو بيع أصوله بقيمة منخفضة، ويرتبط هذا الخطر بخطر الاستثمار.¹

7. خطر عدم التوافق بين الأصول والخصوم Matching risk

يمكن أن يكمن عدم التوافق بين الأصول والخصوم في خطر الاستحقاق وخطر العملة وخطر معدل الفائدة وخطر التضخم، وهذا الخطر له أثر كبير في تأمينات الحياة.

8. خطر التكاليف Expenses risk

هو الخطر الذي تكون فيه تكاليف شركات التأمين خارج تكاليف الكوارث كبيرة بحيث تكون الشركة مجبرة على تغطيتها بالأقساط المجمعة.

9. خطر فسخ العقد Lapses risk

يتعلق هذا الخطر بإلغاء حامل الوثيقة لعقده قبل تاريخ استحقاقه، فيكون المؤمن مجبراً على دفع مبلغ معين من المال لحامل الوثيقة (Ristourne)، هذا الخطر ليس له أهمية كبيرة في التأمينات العامة لقصر مدة عقودها، بينما يشكل أهمية كبيرة في التأمينات على الحياة. ويمكن لشركات التأمين أن تحد من هذا الخطر بإضافة تعليمة " clause «في العقد تقضي بدفع المؤمن له مبالغ محددة في حالة فسخه للعقد»².

10. مخاطر مالية أخرى Other financial risk

¹ IAIS, Ibid, p:11.

² Marchés émergents de l'assurance, les leçons tirées des crises financières SIGMA, Suiss Re, N°7, 2003, p:29.

هي المخاطر المالية الأخرى التي يمكن أن تلحق بخسائر مالية لشركة التأمين، كتوفير ضمانات للأطراف المتعامل معها للحماية من خطر القرض، ومخاطر تتعلق بتغيرات في نظام الضريبة، وعجز الميزانية، الخ.

II. المخاطر المتعلقة بقطاع التأمين Systematic risks

وتسمى أيضا هذه المخاطر بالمخاطر النظامية حيث تنتج عن:¹

- الخطر القانوني والتشريعي: يتعلق هذا الخطر بالأثر المالي لتغيرات القوانين والتنظيمات، فعلى المؤمن أن يعي تطبيق هذه التغيرات للاحتياجات القانونية والتنظيمية وتحسيد أنظمة داخلية لتغطية متطلبات هيئات الرقابة.
- خطر تغيرات السوق: تتأثر شركات التأمين بالمنافسة واحتياجات المستهلك وسلوكه اتجاه شراء منتجات التأمين وبالتالي إتباع إستراتيجية تسويقية مناسبة من شأنها أن تقلل من هذا الخطر، وذلك بتحديد أفساط تنافسية وعرض منتجات جذابة للمستهلكين واستعمال مختلف قنوات التوزيع المتوفرة.

III. مخاطر كلية متعلقة بالمحيط Systemic risk

هي المخاطر المرتبطة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية والمحيط بصفة عامة، والتي لها أثر غير مباشر على صناعة التأمين، وفي غالب الأحيان تكون شركة التأمين غير قادرة على رقابة هذه المخاطر:²

➤ تغيرات القيمة السوقية للاستثمارات Market value fluctuation of investments

هو الخطر المتعلق بتغير قيمة الأصول في السوق وكذلك عوائدها، وهذا نتيجة لظروف اقتصادية معينة كانهخفاض معدلات الفائدة أو انهيار السوق المالي أو تراجع قيم العقارات وغيرها.

➤ خطر معدل الصرف Exchange rate

¹ European commission, Appendices, op.cit, p:08.

² European commission, op.cit, p:22.

هو الخطر الذي تكون فيه الأصول مستثمرة بعملة تختلف عن عملة الالتزامات، حيث يكون لذلك أثر كبيراً على المؤمن، وللتقليل من هذا الخطر يجب أن نستثمر الأصول بنفس عملة مصدر الأموال في الخصوم، بالإضافة إلى خطر تقلبات قيمة العملات إذا كانت الشركة توظف أموالها في استثمارات أجنبية.

➤ خطر معدل التضخم Risk of inflation rate

هو الخطر المرتبط بزيادة معدلات التضخم، حيث يكون له أثر كبير على الالتزامات المتوسطة والطويلة الأجل، وخاصة الالتزامات التي تطالب فيها شركات التأمين بسداد القيمة الحقيقية لها¹، وبالتالي يجب أن يؤخذ هذا الخطر بعين الاعتبار عند حساب المخصصات التقنية.

➤ خطر دورة الاقتصاد Economic cycle risk

هو الخطر المتعلق بالتغيرات الاقتصادية، ففي حالة الكساد تواجه صناعة التأمين تراجع في مبيعاتها نظراً لانخفاض الطلب على التأمين وينتج عن ذلك تراجع حجم الأقساط، كما تتراجع عدد العمليات الجديدة وتزداد حالات فسخ العقود خاصة في وثائق التأمين على الحياة المبنية على الادخار.

➤ خطر التغيرات الاجتماعية Social changes

تعتبر التغيرات الديموغرافية وسلوك المستهلك من أهم عناصر هذا الخطر، كزيادة عدد الوفيات الناتج مثلاً عن الأمراض الجديدة له أثر سلبي خاصة في تأمينات الحياة، كما أن السلوك الاجتماعي كالإجرام مثلاً يمكن أن يزيد من حجم الكوارث.

➤ الخطر السياسي Political risk

يتعلق هذا الخطر في عدم الاستقرار السياسي للبلد، لأنه إذا كان البلد يعاني من صراعات داخلية أو اعتداءات أجنبية سوف يؤدي ذلك إلى ازدياد حجم الكوارث.

¹ منير إبراهيم هندي ، مرجع سبق ذكره، ص: 396 .

مما سبق نستنتج أن عدم الاستقرار في المجال الاقتصادي والأزمات المالية تشكل تهديدا معتبرا على ملاءة المؤمن، فكل تغير في المعطيات الاقتصادية له أثرا آنيا على الميزانية وكذا على حسابات النتائج لشركات التأمين، فالأصول يمكن أن تتلقى أضرارا معتبرة في حالة انهيار أسواق البورصة ومعدلات الفائدة، بالإضافة إلى العجز في تسوية التزامات الشركة، كما أن حسابات النتائج يمكن أن تتلقى صدمات معتبرة عندما ينخفض الطلب (تراجع الأقساط) ويزداد حجم الكوارث.

ونتيجة لذلك يمكن لشركة التأمين أن تجد نفسها في وضعية مالية حرجة، قد تصل إلى عدم احترامها مقاييس الملاءة المسطرة من طرف التنظيم، وفي أصعب الحالات تجد نفسها في حالة إفلاس.

المطلب الثاني: تقييم الملاءة المالية

توجد عدة طرق لتقييم الملاءة وتحديد هامش الملاءة الأدنى المفروض على شركات التأمين وقد حددت اللجنة الدولية للرقابة على التأمين (IAIS) الطرق التالية:

1. طريقة المعدلات الثابتة Fixed ratios approach

تعتمد هذه الطريقة على نسب محددة من بعض الحسابات المعرضة للخطر كحسابات الميزانية وحسابات التكاليف والإيرادات، هذه الطرق مستعملة على نطاق واسع في مختلف بلدان العالم لتقييم الملاءة في شركات التأمين، وهي تتميز بالبساطة في التطبيق لأنها تعتمد على معطيات تاريخية محددة، وأنها غير مكلفة ونتائجها سهلة الفهم بالإضافة إلى ابتعادها على الذاتية في التحليل¹. ومن أهم المؤشرات المستعملة:

- معدل الملاءة = الأموال الخاصة / الأقساط الصافية من تنازلات إعادة التأمين.
- معدل المخصصات التقنية = المخصصات التقنية / الأقساط الصافية من تنازلات إعادة التأمين.
- معدل الاحتفاظ = أقساط الصافية من تنازلات إعادة التأمين / الأقساط الإجمالية.

¹ European commission, op.cit, p:225.

إن تقييم الملاءة حسب مدخل المعدلات الثابتة يقوم على أساس مبدأ الاستمرارية، حيث يمارس المؤمن نشاطه بشكل طبيعي، وهذا ما يسمح له بتسديد الكوارث والتكاليف الإدارية وتكوين الاحتياطيات الضرورية عن طريق إيرادات الأقساط الجارية، دون أن تكون هناك ضرورة لتحقيق الأصول.

2. طريقة رأس المال القائم على الخطر Risk based capital models

من أجل تغطية العيوب السابقة للمؤشرات الثابتة وخاصة استعمال الأقساط كمييار للمخاطر المواجهة، ظهرت هناك طرق تسمح بتحديد رأس المال الخاص المتعلق بمستوى هذه المخاطر وذلك انطلاقاً من تعظيم المخاطر التي تمس المحفظة التقنية والمالية، ونجد أن هذه النماذج معتمدة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.¹

إن التقييم السابق للملاءة المالية يعطي صورة مجمدة ومحددة في الماضي، وبما أن الملاءة تواجهها مخاطر عديدة عبر الزمن ينبغي تشكيل نماذج ديناميكية لتقييمها، ومن بين هذه النماذج المعروفة ما يلي:²

• مدخل السيناريوهات based approached Senario

بمقتضى هذه النماذج يمكن محاكاة (simulation) التطور المستقبلي للأعمال بناءً على توقعات معينة، وهذه المحاكاة يمكن تطبيقها على حسابات الميزانية أو حسابات التكاليف والإيرادات أو على التدفقات النقدية. وقد اعتمدت هذه النماذج في تنظيمات العديد من الدول لتقييم الملاءة كبريطانيا وكندا، كما يمكن تطبيقها إلى جانب بعض الطرق المفروضة كطرق المعدلات الثابتة مثلاً.

• المدخل الاحتمالي Probabilistic approaches

هو مدخل موجه لتغطية جملة من المخاطر التي تواجهها شركات التأمين في المستقبل ضمن فرضيات مختلفة، مما يجعل هذه النماذج تتميز بالمرونة الفائقة وذلك باستعمال عملية المحاكاة.

¹ IAIS, op.cit, p: 19.

² هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 77.

عادة ما تكون هذه النماذج معقدة وتتطلب معرفة عميقة في مختلف الميادين مما يزيد من تكلفتها، كما تعد نتائجها صعبة الفهم وتتطلب مختصين لتحليلها، كما أنها تتميز بالذاتية في تحليلها.

المطلب الثالث: نسب الملاءة المالية

تتفق معظم الآراء العلمية والعملية في مختلف أسواق التأمين على ضرورة وجود معايير أو مستويات للملاءة المالية في شركات التأمين بصفة عامة، وتتضمن قوانين الإشراف والرقابة على نشاط التأمين في الجزائر على كيفية تحديدها، حيث نص المرسوم التنفيذي رقم 95-343 والصادر في 30 أكتوبر 1995، على ما يلي:

- يجب أن تبرز الملاءة وجود الديون التقنية وهامش الملاءة، وهي تتكون من: حجم رأس المال الاجتماعي، الإحتياطات النظامية المشككة، مؤونات الضمان، مؤونة لتكملة الإلزامي للديون التقنية والتي تمثل 5% من رصيد التقنية، إضافة إلى المؤونات النظامية الأخرى والتي لا تتعلق بالالتزامات اتجاه المؤمن لهم باستثناء المؤونات للالتزامات المتوقعة أو انخفاض قيمة أحد عناصر الأصول.
- يجب أن يكون الحد الأدنى لهامش الملاءة لشركات التأمين وإعادة التأمين كما يلي:
رأس المال الاجتماعي + الإحتياطات + المؤونات التقنية / الديون التقنية.
- هامش الملاءة يجب أن يكون يساوي على الأقل 15% من الديون التقنية حيث:
رأس المال الاجتماعي + الإحتياطات + المؤونات التقنية / رقم الأعمال الصافي من إعادة التأمين.
- يجب ألا يقل هامش الملاءة عن 20% من رقم الأعمال المتضمن جميع الرسوم الصافية من إعادة التأمين، فعندما يكون أقل من 20% من رقم الأعمال يجبر المشرع الشركة في أجل أقصاه 6 أشهر من تاريخ ملاحظة النقص اللجوء إلى تحرير أو زيادة رأس المال، أو إيداع رهانات لدى الخزينة العامة وتحريرها بتحديد من طرف المدير العام للشركة.

وفيما يلي أهم نسب الملاءة المالية التي تقيس نسبة مساهمة أموال شركة التأمين الخاصة من مجموع مواردها المالية:

$$-1 \quad \text{كفاية الأموال الخاصة} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{إجمالي التعويضات}}$$

تعد هذه النسبة كهامش أمان للمؤمن لهم إذا كانت مرتفعة، أما إذا كانت منخفضة فإنها تدل على حالة عسر مالي أو الإفلاس.

2- $\frac{\text{الأموال الخاصة إلى الاستثمار في الأوراق المالية} = \text{الأموال الخاصة}}{\text{الأوراق المالية المستثمرة}}$

وتقيس هذه النسبة هامش الأمان في مواجهة مخاطر انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية.

3- $\text{علاقة رأس المال الحر بالاستثمارات} = \text{رأس المال الحر}^* / \text{إجمالي الاستثمارات}$.

تعبّر هذه النسبة عن مدى قدرة رأس المال الحر على مواجهة مخاطر الاستثمار.

4- $\frac{\text{الأصول الثابتة للأموال الخاصة} = \text{الأصول الثابتة}}{\text{الأموال الخاصة}}$.

تمثل هذه النسبة مدى تغطية أموال شركة التأمين الخاصة أصولها الثابتة.

5- $\text{التعويضات للديون التقنية} = \text{التعويضات} / \text{الديون التقنية}$.

تسمح هذه النسبة بتقدير مدى قدرة شركة التأمين على تعويض الحوادث.

6- $\text{هامش الملاءة المحقق للواجب تحقّقه} = \text{هامش الملاءة المحقق} / \text{هامش الملاءة الواجب تحقيقه}$.

هذه النسبة يجب أن تكون أكبر من 100%

المبحث الثالث: نماذج لتقييم الملاءة المالية في الأسواق العالمية وتأثير التضخم في شركات

التأمين

إن تقييم الملاءة يختلف من بلد إلى آخر حسب القواعد المفروضة، وقد تم اختيار نموذجين أساسيين لتقييم الملاءة هما النموذج الأوروبي الذي يعتمد على طريقة المعدلات الثابتة والنموذج الأمريكي الذي يعتمد على طريقة رأس المال القائم على الخطر، وكذا نجد بأن شركات التأمين تتأثر هي الأخرى بظاهرة التضخم وسنحاول التطرق في هذا المبحث إلى ما يلي:

✓ **المطلب الأول:** النموذج الأوروبي والنموذج الأمريكي.

✓ **المطلب الثاني:** تأثير التضخم في شركات التأمين.

المطلب الأول: النموذج الأوروبي والنموذج الأمريكي

أولاً: النموذج الأوروبي

هناك العديد من دول الاتحاد الأوروبي بدأت بإعادة تنظيم أسواقها خاصة فرنسا وبريطانيا لتهم أكثر بالملاءة في شركات التأمين وذلك منذ سنة 1982.¹

1- القواعد الخاصة بجائزة رأس المال الخاص: حيث تلزم المؤمنين باحترام المقاييس التالية:

❖ **الحد الأدنى للضمان**: المقصود به هو الحد الأدنى من الأموال الخاصة الذي يجب أن تلتزم بجيازته شركات

التأمين، حيث يقدر ما بين 0,2 و 1,4 مليون أورو، كما أن هذا الحد يجب أن يكون مساوياً على الأقل

لثلاث هامش الملاءة الإلزامي.

❖ **هامش الملاءة الإلزامي**: يهدف هذا الهامش في شركات التأمين إلى تحديد مبلغ الأموال الخاصة الضروري

للمنشط الجاري للشركة، ويحسب بمؤشرين إما على أساس إيرادات الأقساط للدورة السابقة، أو على أساس

التكلفة المتوسطة للكوارث للسنوات الثلاث أو السبع الأخيرة بالنسبة للكوارث الطبيعية.

2- القواعد الخاصة بتغطية المخصصات التقنية بالأصول المختلفة: ينبغي أن تكون هذه الأصول ممثلة

بشكل جيد للالتزامات المعقدة، حيث تراقب الهيئات الوصية مستوى هذه المخصصات التقنية وتقرر

أشكال ونسب الاستثمارات المسموح بها على النحو التالي:

- 10% للعقارات والأراضي.
- 5% إلى 10% للأسهم والسندات.
- 5% قروض بدون ضمان.
- 10% للأسهم والسندات غير المفاوضة في السوق المنتظم.
- 3% سيولة.

وكل شركة تأمين لا تحترم هذه القواعد فإنها تتعرض لعقوبات بدرجات متفاوتة حسب تجاوزاتها من طرف

الهيئات الوصية. أما الانتقاد الموجه في التشكيلة الأوروبية فيما يخص الملاءة هو غياب خطر الاستثمار في حساب

¹ هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 79.

رأس المال الخاص المناسب والاهتمام فقط بتقييم الخطر التقني، لهذا وضعت دول الاتحاد الأوروبي مشروعاً قيد الدراسة منذ سنة 2007 يسمى بالملاءة II (Solvabilité II) والذي يراعى فيه جانب الاستثمار من خلال تغيير نظام الرقابة على شركات التأمين بإدخال ميكانيزمات تسمح للهيئات الوصية بالتدخل بسرعة وبكفاءة عند حدوث صعوبات.

ثانياً: النموذج الأمريكي

على الرغم من اشتراط حد لهامش الملاءة على شركات التأمين الأمريكية إلا أن ذلك لم يمنع بعض الشركات من مواجهة الصعوبات المالية والتي تتمثل خاصة في عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، مما نتج عن ذلك وضع مقاييس ومؤشرات مالية تسمح بالتنبؤ بمدى قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماتها وهو ما يسمى بنظام الإنذار المبكر (The early warning system)، فقد قام اتحاد مراقبي التأمين في أمريكا (NAIC)¹ بتطوير نظام المعلومات الخاصة للإشراف على التأمين (IRIS)² للإنذار المبكر ليطبق في عام 1973.

ويعتقد هذا النظام يتم حساب نسب مالية محددة، ثم تحليل النتائج بواسطة خبراء متخصصين، والشركات التي لا تحقق المستوى المطلوب تكون لها أولوية في فحص مراكزها المالية. ونتيجة للثغرات العديدة التي مسّت هذا النظام، عمل اتحاد مراقبي التأمين في أمريكا على تطوير نظام جديد آخر هو نظام رأس المال القائم على الخطر، حيث بدأ تطبيقه عام 1994 وهو المعمول به حالياً. يهدف هذا النظام الجديد إلى:

- تحديد المبلغ الأدنى للأموال الخاصة الضرورية مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي تواجه المحفظة التقنية والمالية، وبالتالي تدعيم الارتباط بين المتطلبات من رأس المال الخاص ومختلف المخاطر المواجهة.
- تقوية التزامات الملاءة خاصة بعد تضاعف عدد حالات الإفلاس.
- تحديد كفاءات وصلاحيات هيئات الرقابة.

¹ NAIC: National Association of Insurance Commissioners. (*)

هي لجنة فدرالية خاصة تضم الموظفين الساميين المسؤولين على شركات التأمين الأمريكية في مختلف المقاطعات، تهدف إلى التوفيق بين تشريعات مختلف القطاعات وتقوية الرقابة المالية.

² IRIS : Insurance Information Regulatory System. (**)

ويأخذ هذا النظام بعين الاعتبار أربعة مخاطر تتمثل في: خطر الاستثمار، خطر القرض، خطر الاكتتاب وخطر خارج الميزانية، أما عن طريقة حساب هذه الأموال الخاصة بالمرجحة بالمخاطر فتحسب بالعلاقة التالية:¹

$$RBC=R_0+\sqrt{R^2_1+R^2_2+R^2_3+R^2_4+R^2_5}$$

حيث يمثل:

RBC : المبلغ الأدنى للأموال الخاصة الضرورية المرجحة بالمخاطر.

R₀ : خطر الاستثمار على الودائع.

R₁ : خطر الاستثمار على الأوراق ذات العائد الثابت و التوظيفات قصيرة الأجل.

R₂ : خطر الاستثمار على محفظة الأسهم، وقيم العقارات والاشتراكات.

R₃ : خطر القرض على ذمم إعادة التأمين وذمم أخرى.

R₄ : يتم ترجيح مبلغ المخصصات التقنية بمعامل الخطر المقابل مضافا إليها R₃.

R₅ : خطر التسعير بالنسبة للمؤمن وتلك المتعلقة بالسوق.

أما عن خطر خارج الميزانية فقد تم توزيعه بين R₀, R₄, R₅.

المطلب الثاني: تأثير التضخم على شركات التأمين و

لقد اختلفت النظريات الاقتصادية في تفسيرها للتضخم، حيث نجد كل نظرية تركز على مصدر و تعتبره أساسيا في إنشاء عوامل وقوى تضخمية، حيث جاءت أبحاث المقاربة الكمية التقليدية في مدارس كامبيدج، شيكاغو و المدرسة السويدية للباحثين افرين فيشر و ويكسل ثم كينز و ميلتون فريدمان ، حيث اعتبروا التضخم ظاهرة نقدية صرفة تعود في أسباب نشأتها إلى عوامل مالية ونقدية، وهو يعني حسبهم كل زيادة في كمية النقود المتداولة في السوق هي سبب التضخم الذي ينتج عنه اختلال في التوازن بين كمية النقود و حجم الإنتاج في الجزائر ، توجد العديد من المحددات المسببة للتضخم السنوي، وهي تختلف في أهميتها حسب طبيعة اقتصاد الدولة ودرجة انفتاحها على العالم الخارجي حيث يعتبر التضخم مشكلة اقتصادية ذات أبعاد سياسية واجتماعية يحرص واضعي السياسات الاقتصادية على وضعها ضمن الأهداف الاقتصادية الكلية بهدف وضع مختلف التدابير الكفيلة بمعالجته، هذا ويؤدي ارتفاع معدل التضخم السنوي إلى تدهور سعر الصرف وفق ما يعرف بالقوة الشرائية، كما أن انخفاض سعر الصرف

¹ هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 82.

سيؤدي كذلك إلى ارتفاع تنافسية البلد و انخفاض المستوى العام للأسعار، تعتبر سنة 2010 نقطة التحول في مجال التضخم والذي يعتمد على مؤشر أسعار الاستهلاك، كما تتباين درجة تأثير التضخم حسب طبيعة و أشكال المنتجات التأمينية، ويمكن إدراج بعضها في العناصر الآتية:

(1) **تأثير التضخم السنوي على وثائق التأمين طويلة الأجل:** ترتبط وثائق التأمين طويلة الأجل دائما بعنصر الزمن، ما ينتج عنه ارتفاع عنصر المخاطرة وتأثير عنصر التضخم والتغيرات في قيمة النقود على مختلف العقود التأمينية المبرمة والمحصلة بين شركة التأمين والمؤمن لهم، حيث تتأثر قيمة هذه الوثائق مع مرور الوقت بفعل تراكم معدلات التضخم السنوية، وظهور فجوة زمنية مؤثرة بين تاريخ صدور واستحقاق الوثيقة، مثل التأمين على القروض والتأمين على النشاط الاستغلالي، التأمين على التلوث البيئي.¹

(2) **تأثير التضخم السنوي على وثائق التأمين على الممتلكات:** هي وثائق تأمين تعطى جميع الأخطار التي تواجهها وتتعرض لها الأموال والممتلكات، مثل الأضرار العادية أو التدمير أو الإلتلاف والتي تحدث خلال الفترة المنصوص عليها في الوثيقة وتخضع لشروط واستثناءات معينة، مثل: التأمين على الحريق، تأمينات النقل البري والبحري والجوي، التأمين على المسؤولية تجاه الغير.²

(3) **تأثير التضخم السنوي على وثائق التأمين على السيارات:** يتمثل التأمين على السيارات في اتفاق أو عقد يتم بين طرفين، الطرف الأول هو شركة التأمين والطرف الثاني هو مالك المركبة، ومن خلال هذا العقد تلتزم شركة التأمين بتعويض مالك السيارة من الأضرار التي حصلت لمركبته أو للسيارات التي تسبب لها بضرر بحسب ما هو متفق عليه بالعقد مثل: تأمين على المسؤولية المدنية، تأمين السيارات التكميلي، تأمين السيارات الشامل حيث يظهر تأثير التضخم في ثلاثة أوجه رئيسية أولها قد تتحمله شركة التأمين في حالة اقتصار استحقاق التعويضات في إطار زمني قصير، كما تمثل الملاءة المالية قدرة شركات التأمين على أن تضمن و بشكل دائم مواردها الخاصة لدفع الالتزامات الناتجة عن الأنشطة التأمينية، بمعنى القدرة المالية الدائمة للتسديد في حالة الكوارث و مواجهة التزاماتها اتجاه المشتركين، وهي تقوم على قواعد خاصة بإعداد وتقييم المخصصات الفنية وتمثيل تغطيتها لضمان السيولة

¹ لعور صندرة، التأمين على أخطار المؤسسة دراسة حالة تأمين خسائر الاستغلال، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005، ص 85.

² معوش محمد الأمين، دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الأضرار لتعزيز ملاءتها المالية، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التأمين، جامعة سطيف، الجزائر، 2014، ص 14.

والمردودية، وقواعد خاصة بتكوين هامش الملاءة لحماية مصالح الأفراد المشتركين كما توجد عدة عوامل لتوزيع الفائض التأميني أهمها: عدد المشتركين و حجم أقساط التأمين، التعويضات المدفوعة للمتضررين المؤمن لهم، حجم المنافسة في قطاع التأمين، خبرة ونشاط شركة التأمين في مجال التسويق و استقطاب المزيد من العملاء، تقدير حجم تكلفة إعادة التأمين، مقدار الاحتياطات الفنية و المخصصات حيث يحقق العمل بمبدأ توزيع الفائض التأميني على المشتركين عدة مزايا و فوائد تتمثل في تقوية المركز المالي لصندوق حملة الوثائق، وتخفيض القيمة الفعلية الأقساط التأمينية، ومنع الصفة الاحتكارية للتأمين .¹

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل أهم الأدبيات النظرية المتعلقة بالملاءة المالية، مفهومها ومؤشراتها وكيفية حسابها وتطورها، كونها تحتل أهمية كبيرة سواء بالنسبة للمؤمن لهم أو بالنسبة للشركة، حيث تعبر عن مدى قدرتها المالية الدائمة على تسديد التزاماتها اتجاه المؤمن لهم في أوقاتها المحددة وحتى تكون شركة التأمين في وضعية الملاءة يجب عليها احترام القواعد التالية:

- تحديد المخصصات التقنية الخاصة بمختلف الأخطار المؤمن عليها، وتقييمها بشكل دقيق كونها توجهه للوفاء بالتزامات الشركة اتجاه المؤمن لهم.
- التمثيل الجيد للمخصصات التقنية بالأصول المختلفة.
- تكوين هامش ملاءة مناسب الذي يتكون أساسا من الأموال الخاصة ليحتمي الشركة من النتائج الاستثنائية وغير المتوقعة.

وعلى الرغم من هذه القواعد الاحترازية، قد تجد شركة التأمين نفسها في حالة عدم الملاءة كونها تنشط في محيط حوافه كلها مخاطر سواء تعلقت بالشركة نفسها أو بقطاع التأمين أو بالمحيط ككل. كما نجد بأن شركات التأمين تتأثر بظاهرة التضخم وذلك حسب طبيعة وأشكال المنتجات التأمينية فعلى سبيل المثال نذكر: تأثير التضخم

¹ تواتي بن علي فاطمة، آليات توزيع واستثمار أموال الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي الإسلامي، مجلة الاقتصاد والمالية، 4، جامعة الشلف، الجزائر، 2018، ص 229.

السنوي على وثائق التأمين طويلة الأجل، تأثير الضخم السنوي على وثائق التأمين على الممتلكات، وتأثيره أيضا على وثائق التأمين على السيارات.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية إحصائية

قياسية لشركة أليانس

للتأمينات في الجزائر

تمهيد:

على ضوء ما تم تقديمه في الفصلين السابقين من الدراسة النظرية لكل من التضخم والملاءة المالية في شركات التأمين، يأتي هذا الفصل كمحاولة لإسقاط هذه المفاهيم في دراسة قياسية لموضوع " العلاقة بين التضخم والملاءة المالية في شركات التأمين" وقد تم اختيار شركة أليانس للتأمينات محلا للدراسة على اعتبارها الشركة ذات الأسبقية في الميدان التأميني وكذا مكانتها وخبرتها في السوق بالإضافة إلى سمعتها التجارية الحسنة على الصعيد الوطني ، من خلال الوقوف على أهم الجوانب لاختبار الفرضيات والإجابة على الإشكالية المطروحة. وبناء على ما تم ذكره سابقا سوف نتطرق في هذا الفصل إلى:

✓ **المبحث الأول:** تقديم عام لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية خلال الفترة 2010-2021.

✓ **المبحث الثاني:** تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة 2010-2021.

✓ **المبحث الثالث:** الدراسة القياسية للعلاقة بين معدلات التضخم والملاءة المالية لشركة أليانس.

المبحث الأول: تقديم عام لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية خلال الفترة 2010-2021

سنقوم من خلال هذا المبحث بتقديم شركة أليانس للتأمينات الجزائرية باعتبارها الشركة محل الدراسة وعرض هيكلها التنظيمي، والتطرق إلى أهم المنتجات التي تقدمها الشركة مع إبراز القوائم المالية المختصرة. حيث نتعرض لهذا المبحث من خلال المطالب الثلاث الآتية:

✓ **المطلب الأول:** تعريف شركة أليانس للتأمينات الجزائرية وهيكلها التنظيمي.

✓ **المطلب الثاني:** أهم المنتجات التي تقدمها شركة أليانس للتأمينات.

✓ **المطلب الثالث:** القوائم المالية المختصرة لشركة أليانس للتأمينات.

المطلب الأول: تعريف شركة أليانس للتأمينات وهيكلها التنظيمي

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى تعريف وتقديم شامل لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية وكذلك نشأتها وهيكلها التنظيمي.

أولاً: نشأة وتاريخ مؤسسة أليانس للتأمينات

أليانس للتأمينات «Alliances assurances» هي شركة مساهمة خاصة ذات أسهم برأسمال مبدئي قدره 500 مليون دينار جزائري، أنشئت في جويلية 2005 من قبل مجموعة من المستثمرين الوطنيين، وتم رفع رأس مالها إلى 800 مليون دينار جزائري خلال عام 2009، وشهد عام 2010 زيادة أخرى في رأس مالها ليبلغ 2.2 مليار دينار جزائري بالنسبة لنشاط التأمين على الأضرار. وتحققت هذه الزيادة في رأس المال عن طريق اللجوء العلني للادخار ومكنت الشركة من الامتثال لأحكام المرسوم التنفيذي 09-375 المؤرخ في 2009/11/16 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 95-344 المؤرخ في 1995/10/30 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين.¹

○ في نوفمبر 2010: شرعت أليانس للتأمينات في زيادة رأس مالها عن طريق العرض للاكتتاب. وانصب مبلغ العرض على 31% من رأس المال الاجتماعي، أي ما نسبته 1.44 مليار دينار مقسمة إلى 1804511 سهم.

¹ نشأة شركة أليانس عن موقع: <https://arabworldinsurance.com> يوم 2023/3/20.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية إحصائية قياسية لشركة أليانس للتأمينات في الجزائر

○ في مارس 2011: بعدما استوفى شروط القبول المنصوص عليها في القواعد العامة لبورصة الجزائر، تم إدراج سند رأس المال لشركة أليانس للتأمينات في جدول التسعيرة الرسمية بتاريخ 7 مارس 2011، وقدر سعر الإدراج بـ 830 دينار جزائري.

ثانياً: أهداف شركة أليانس

تسعى شركة أليانس إلى تحقيق جملة من الأهداف، حيث اعتبر المدير العام للشركة أن فتح رأس مال الشركة عن طريق البورصة هي عملية تاريخية بالنسبة للشركة والسوق المالية، كما أكد بأن هناك أهداف إستراتيجية ستحقق من وراء العملية الأولى من نوعها في تاريخ السوق المالية الجزائرية، ومن بين الأهداف التي ذكرها:¹

- رفع رأس مال الشركة تطبيقاً لشروط قانون التأمينات 2009.
- توسيع قاعدة الشركة بمساهمين جدد عن طريق الادخار العام.
- المساهمة في تفعيل بورصة الجزائر من قبل المتعاملين العموميين والخواص.

كما تسعى الشركة للوصول إلى الأهداف التالية:

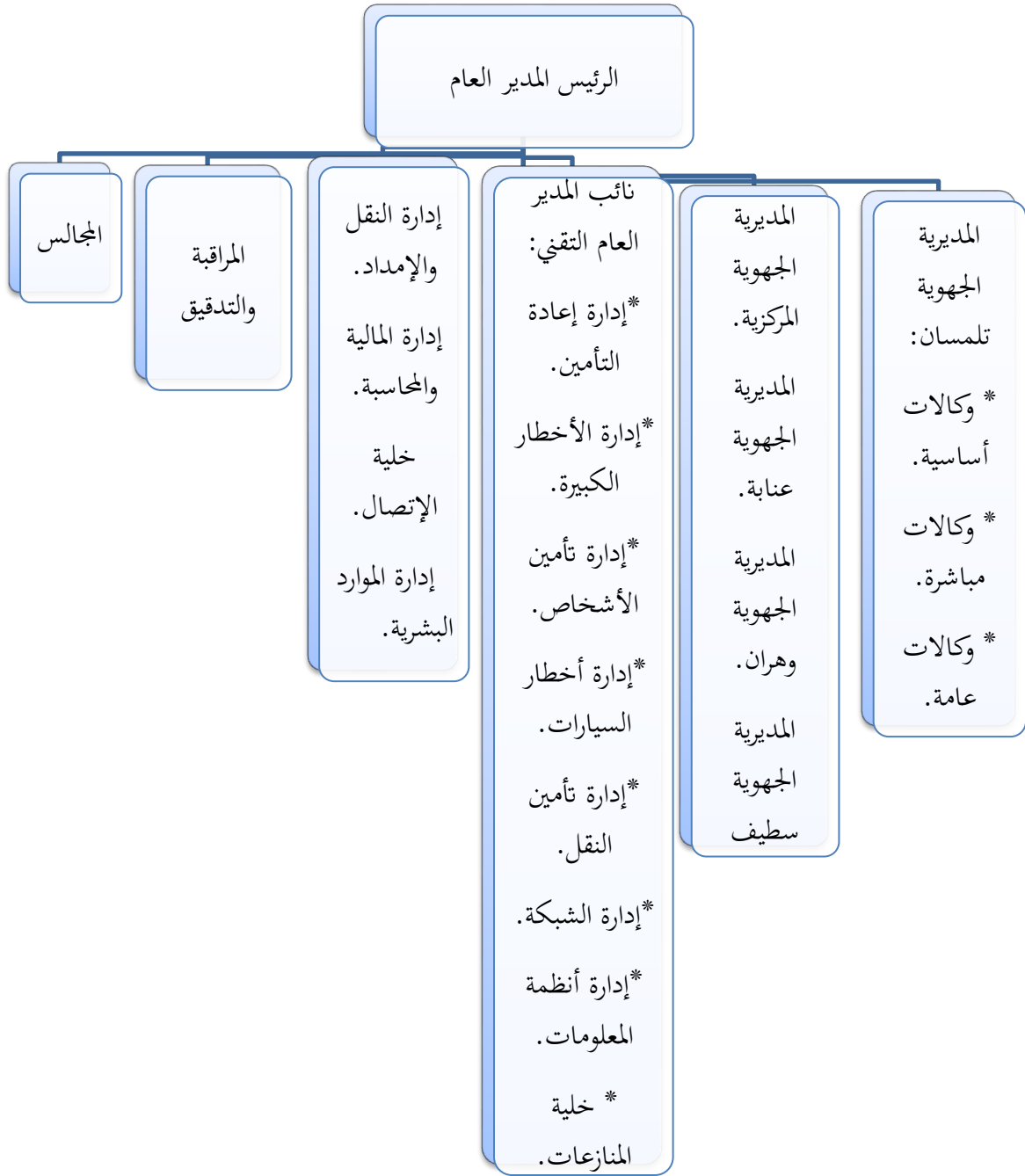
- ✓ زيادة الحصة السوقية للشركة.
- ✓ ابتكار منتجات جديدة.
- ✓ توظيف مهارات جديدة وتحسين نظام الحوافز وقياس الأداء.
- ✓ زيادة التواصل مع المساهمين.

ثالثاً: الهيكل التنظيمي لشركة أليانس للتأمينات

أليانس للتأمينات متواجدة في جميع مناطق الجزائر، ولقد عرفت شبكتها التجارية تطوراً ملحوظاً حتى نهاية سنة 2011، حيث تم افتتاح 193 مركز إنتاج مهيكل إلى 11 وكالة رئيسية و29 وكالة مباشرة و59 وكيل عام و29 ملحقة موزعة على 36 ولاية، ويمكن توضيح الهيكل التنظيمي للشركة من خلال الشكل التالي:

¹ أهداف شركة أليانس عن موقع: <https://arabworldinsurance.com> يوم 2023/3/14.

الشكل رقم (9): الهيكل التنظيمي لشركة آليانس للتأمينات.



المصدر: العابدي دلال، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية -دراسة حالة شركة

آليانس للتأمينات، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، الجزائر،

2015-2016.

المطلب الثاني: أهم المنتجات التي تقدمها شركة آليانس للتأمينات وتطور رقم أعمالها

أولاً: أهم المنتجات التي تقدمها الشركة

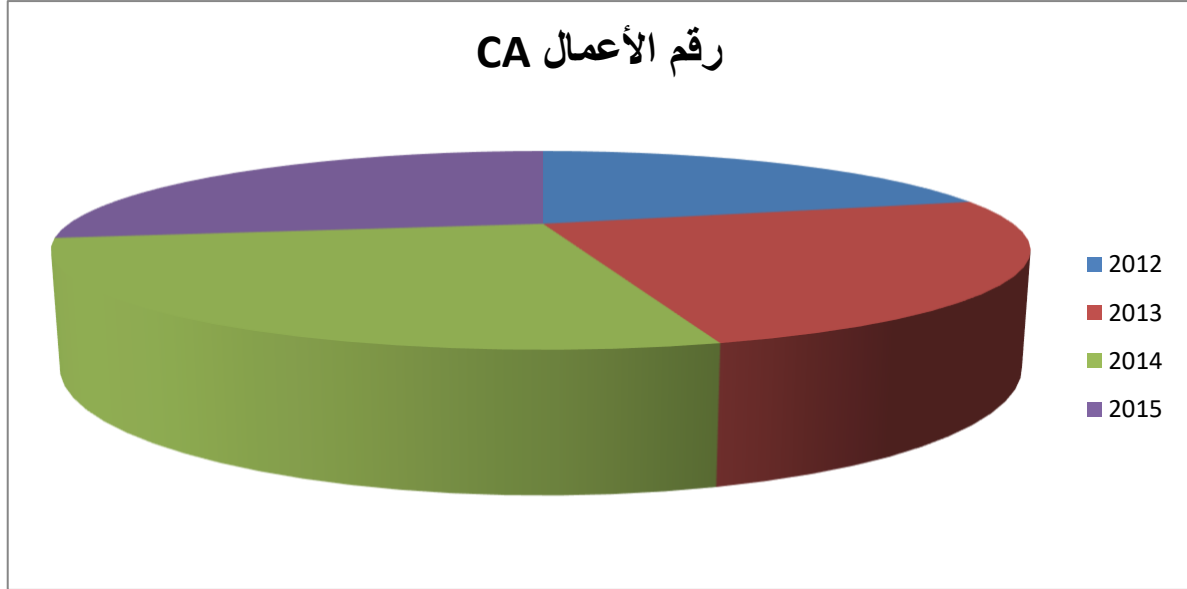
تقدم الشركة خدمات ومنتجات تأمينية حسب الطلب وحاجة التأمين وهذا كما يلي:

- **التأمينات الموجهة للأفراد:**
 - السيارات بما فيها المساعدة.
 - الحوادث الفردية والحوادث الطبيعية.
 - السفر، الصحة والاحتياط.
- **التأمينات المهنية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية، المهن الحرة، الحرفيين والتجار:**
 - السيارات أسطول صغير أو كبير.
 - المخاطر المتعددة المهنية بما فيها المسؤولية المدنية وضمانات أخرى.
 - نقل البضائع بحرا، برا وجوا، وتأمين المجموعة.
- **التأمين على الأخطار الصناعية (الشركات الكبرى):**
 - حرائق ومخاطر ملحقه.
 - المسؤولية المدنية العامة والمهنية.
 - خسائر الاستغلال بعد الحريق أو تحطيم الآلات أو خسائر المنتجات المخزنة في غرفة التبريد.
 - تأمين أنظمة الإعلام الآلي الصغيرة، سرقة الصندوق (الخزينة).
- **التأمينات على البناء والأعمال الهندسية:**
 - تأمينات على نقل المنتجات والتجهيزات.
 - الحوادث الفردية للعاملين في الورشات.
 - جميع أخطار الورشات في الهندسة المدنية وكل أخطار تركيب الآلات.
 - المسؤولية المدنية للمصمم (مكاتب الدراسات وهيئات المراقبة والمهندسين)، ومنتج المشروع (المشرف على الإنجاز، مقاولون رئيسيون، ...).

ثانيا: تطور رقم أعمال شركة أليانس خلال الفترة 2012-2015

حققت شركة أليانس للتأمينات تطورا ملحوظا في رقم أعمالها والشكل الموالي يبين تطور رقم أعمال الشركة خلال الفترة 2012-2015.

الشكل رقم (10): تطور رقم أعمال شركة أليانس خلال الفترة 2012-2015



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على القوائم المالية لشركة أليانس خلال الفترة 2012-2015

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن شركة أليانس حققت تطورا مستمرا في رقم أعمالها حيث قدر في سنة 2012 بـ 3045551284 دج، وحققت زيادة في رقم أعمالها تقدر بـ 3585027051 وذلك في سنة 2013، كما بلغ رقم أعمالها 3951551144 دج في سنة 2014، وارتفع في سنة 2015 إلى أن بلغ 3982960904 دج، وهذا ناتج عن مبالغ الأقساط المدفوعة من قبل المؤمن لهم التي ارتفعت خلال سنوات الدراسة والتي تشكل الجزء الكبير في حساب رقم الأعمال وهذا ناتج عن التسويق الذي تتبعه لترويج منتجاتها التأمينية مما يدل على زيادة الحصة السوقية لشركة أليانس وهذا لإتباع الشركة للسياسة التوسعية.

المطلب الثالث: القوائم المالية المختصرة لشركة أليانس للتأمينات

تعتبر الوثائق المحاسبية المصدر الحقيقي للمعلومات التي يحتاجها المحلل المالي في عمله، إذ أن المؤسسة مطالبة بإعداد هذه الوثائق سواء بناء على النصوص القانونية أو متطلبات تفرضها المبادئ المحاسبية، ومن أهم الوثائق المحاسبية والمالية نجد الميزانية المالية، لذا نعرض من خلال هذا المطلب القوائم المالية المختصرة للشركة محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من 2010-2021.¹

الجدول رقم (1): القوائم المالية المختصرة لشركة أليانس للتأمينات خلال الفترة 2010-2015

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الأصول						
الأصول الثابتة	1995701620,76	2801600148,03	2229388751,91	2448379085,24	2755659558,51	2797281567,93
الأصول المتداولة	3858966005,86	3828836721,65	4325319148,92	4658865295,57	4602879845	4402804307,53
قيم الاستغلال	522297749,43	471315301,52	464926388,82	529934468,35	488088117,51	272583817,85
القيم القابلة للتحقيق	1655486096,25	2358861729,34	2204493951,15	2483709280,03	2534543224,91	2507569723,9
قيم جاهزة	1681182160,18	998659690,79	1655898808,95	1645221547,19	1580248502,58	1622650765,78
مجموع الأصول	5854667626,62	6630436869,68	6554707900,83	7107244380,81	7358539403,51	7200085875,45
الخصوم						
الأموال الدائمة	2745426484,21	2294253687,2	2475339373,37	2821675904,49	2981517679,94	3114093744,11
الأموال الخاصة	2453203445,48	1681453647,58	2201384804,15	2568710604,97	2737079268,83	2881705827,02
خصوم غير جارية	292223038,73	621800039,62	273954569,22	252965299,52	244438411,11	232387917,09
الخصوم الجارية	3109241142,41	4336183182,48	4079368527,46	4285568476,31	4377021723,58	4085992131,34
مجموع الخصوم	5854667626,62	6630436869,68	6554707900,83	7107244380,81	7358539403,52	7200085875,45

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للشركة.

¹ القوائم المالية لشركة أليانس عن موقع: <https://www.cosob.org/etas-financiers-des-emetteurs> يوم 2023/3/19.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية إحصائية قياسية لشركة آليانس للتأمينات في الجزائر

الجدول رقم (2): القوائم المالية المختصرة لشركة آليانس للتأمينات خلال الفترة 2016-2021

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الأصول						
الأصول الثابتة	3486421116,53	3323201803,08	4133878576	5311144692	6517841133,22	6685406379,07
الأصول المتداولة	4198177268,31	4880092785,57	4316538943	4604215670	5095644587,22	5440142251,61
قيم الاستغلال	440877609,31	441848625,14	383921182	321768326	458634040,17	528204237,43
القيم القابلة للتحقيق	2837400029,49	2940621226,91	2765561779	3135512074	3537578630,02	3769546180,2
قيم جاهزة	919899629,51	1497622933,52	1167055982	1146935269	1099431917,03	1142391833,98
مجموع الأصول	7684598384,84	8203294588,65	8450417519	9915360362	11613485720,44	12125548630,68
الخصوم						
الأموال الدائمة	3344006351,11	3561278336,2	3812646268	4879378173	5626608090,71	5956649396,62
الأموال الخاصة	3085479620,09	3241417617,04	3427570432	4397291909	5096135992,32	5306881351,67
خصوم غير جارية	258526731,01	319860719,16	385075836	482086264	530472098,39	649768044,95
الخصوم الجارية	4340592033,73	4642016252,44	4637771252	5035982189	5986877629,76	6168899234,06
مجموع الخصوم	7684598384,84	8203294588,65	8450417520	9915360362	11613485720,44	12125548630,68

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للشركة.

تعتبر القوائم المالية قائمة تتضمن الحسابات المتعلقة بالأصول والالتزامات وحقوق الملكية في تاريخ معين، حيث يتم إعدادها وفقا للنظام المحاسبي SCF المعتمد في الجزائر، وهي تضم جانبين: جانب الأصول وجانب الخصوم حيث يتم ترتيب عناصر الأخير وفقا لدرجة الاستحقاق، أما عناصر الأصول فترتب وفقا لدرجة السيولة، وتصنف عناصر الأصول في الميزانية كما يلي:

❖ **الأصول الثابتة:** وتضم هذه المجموعة جميع الأصول ذات السيولة التي تفوق مدتها السنة بالإضافة إلى جميع حسابات المجموعة الثابتة والقيم الثابتة التي تفوق مدتها السنة مثل مخزون الأمان، سندات المساهمة...

❖ **الأصول المتداولة:** وتنقسم هذه الكتلة إلى ثلاث مجموعات وهي:

✓ **قيم الاستغلال:** تتمثل في المخزونات منقوصا منها مخزون الأمان.

✓ **قيم قابلة للتحقيق:** هي كل الحقوق التابعة للمؤسسة والمتواجدة لدى الغير ولا تزيد مدتها عن سنة.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية إحصائية قياسية لشركة آليانس للتأمينات في الجزائر

✓ القيم الجاهزة (المتاحة): وهي الأموال التي توجد بحوزة المؤسسة وتحت تصرفها في أي وقت وتمثل في حساباتها الجارية والصندوق.

أما عناصر الخصوم فتظهر في مجموعتين هما:

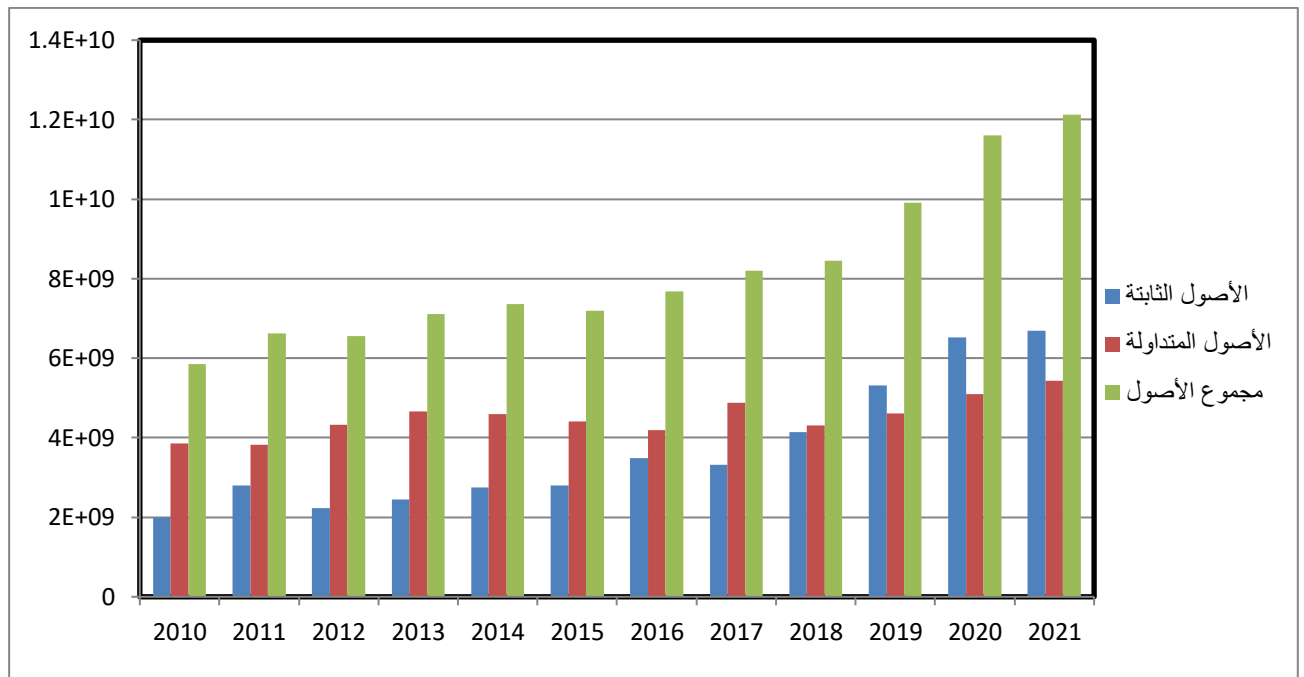
❖ الأموال الدائمة: وهي كل الموارد المالية التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لأكثر من سنة مهما كان مصدرها، وتتكون من:

✓ الأموال الخاصة: هي تلك الأموال التي تعتبر ملكا للمؤسسة ولا يمكن إرجاعها لأصحابها أو توزيعها على المساهمين إلا بعد انتهاء العقد أو إفلاسها منها الاحتياطات.

✓ الخصوم غير جارية: هي تلك الالتزامات التي تلتزم بها المؤسسة لأكثر من سنة.

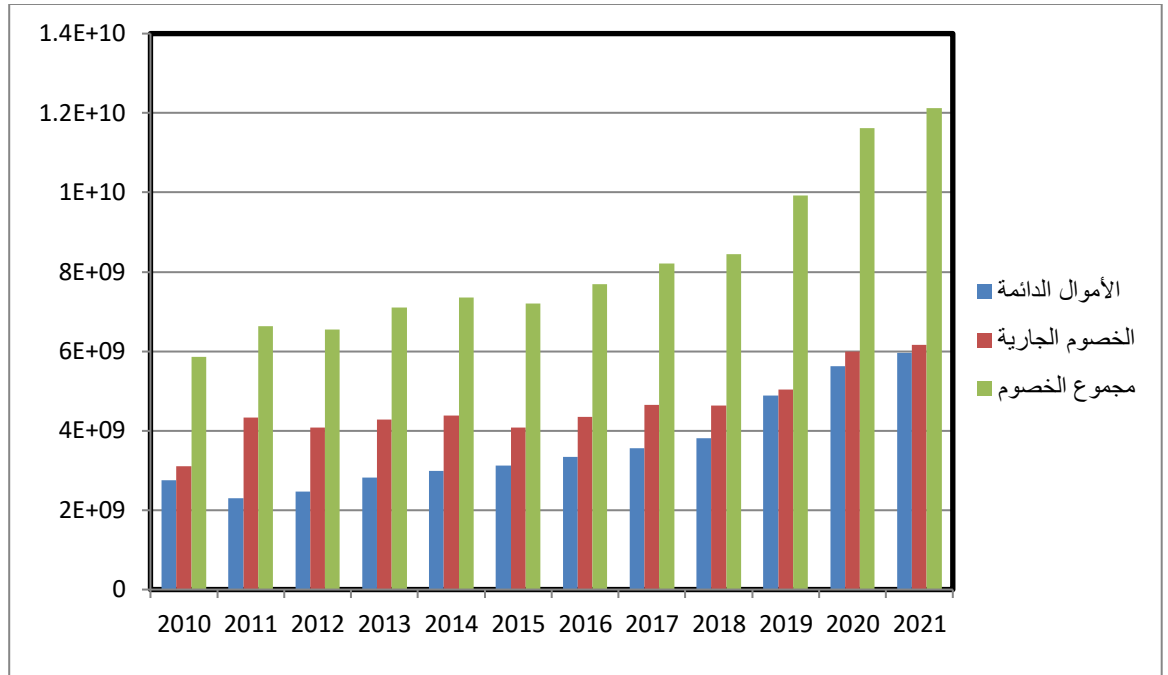
✓ الخصوم الجارية: تشمل على الديون التي تستفيد منها المؤسسة لفترة تقل عن سنة، مثل الموردون. حيث يعكسان الشكلين المواليين ما تم بيانه في الجدولين السابقين:

الشكل رقم (11): التمثيل البياني لأصول شركة آليانس للتأمينات خلال الفترة 2010-2021



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel

الشكل رقم (12): التمثيل البياني لخصوم شركة آليانس للتأمينات خلال الفترة 2010-2021



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel

من خلال الجدولين والشكلين السابقين نلاحظ بأن:

- **الأصول الثابتة** حققت ارتفاعا ملحوظا خلال فترة الدراسة وهذا راجع إلى زيادة نسبة استثمارات الشركة، كما نلاحظ بأن قيمة المباني مرتفعة نسبيا وهذا مؤشر جيد يدل على أن الشركة قامت بإنشاء وكالات جديدة من أجل توسيع نطاق الخدمة التأمينية.
- أما بالنسبة **للأصول المتداولة** فسجلت تذبذبات خلال فترة الدراسة وهذا راجع إلى انخفاض في المؤونات التقنية.
- **الأموال الدائمة** سجلت ارتفاعا خلال السنوات وهذا راجع إلى ارتفاع كل من الأموال الخاصة والخصوم غير الجارية، كذلك رأس المال الخاص سجل ارتفاعا ناتج أساسا عن الارتفاع في قيمة الاحتياطات، ورغم التزايد المستمر للأموال الخاصة إلى أن قيمة الديون تأخذ الشرط الأكبر في جانب الخصوم وهذا يعبر على أن الشركة تستعين بجزء كبير من الديون رغم التزايد المستمر للأموال الخاصة.

المبحث الثاني: تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة 2010-2021

تعتبر القوائم المالية بشكلها الرقمي مجرد صماء خالية من أي مدلول في نظر المقيم، إذ تعتبر المادة الأولية لإجراء التحليلات عليها والقيام بربط أرقامها مع بعضها البعض، وهذا بحساب المؤشرات المالية لإصدار أحكام وتعليقات حول الوضعية المالية للمؤسسة. لذا سنحاول في هذا المبحث تحليل هذه القوائم (الميزانية وجدول حسابات النتائج) لمؤسسة آليانس للتأمينات وهذا من خلال عرض المطالب التالية:

✓ **المطلب الأول:** دراسة وتحليل الملاءة المالية لشركة آليانس للتأمينات.

✓ **المطلب الثاني:** دراسة وتحليل النسب المالية لشركة آليانس للتأمينات.

✓ **المطلب الثالث:** تحليل مؤشرات التضخم في الجزائر.

المطلب الأول: دراسة وتحليل الملاءة المالية لشركة آليانس للتأمينات الجزائرية.

تم التطرق في الجانب النظري إلى أهم النسب الخاصة بالملاءة المالية حيث تم حساب أربع نسب أساسية وذلك لعدم توفر المعطيات المالية ومن خلال هذا المطلب سوف يتم حساب أهم نسب الملاءة المالية.

1) حساب نسبة كفاية الأموال الخاصة:

الجدول رقم (3): حساب نسبة كفاية الأموال الخاصة للفترة (2010-2014)

نسبة كفاية الأموال الخاصة					السنوات
2014	2013	2012	2011	2010	البيان
2737079268,83	2568710604,97	2201384804,15	1968449567,49	2453203445,48	الأموال الخاصة CP
2205714180	2205714180	2205714180	2205714180	2205714180	رأس المال
105677916,53	92134837,14	92134837,14	92134837,14	65788179,70	الاحتياطات
355369919,28	367325800,82	232934936,67	364615001,67	198009909,60	النتيجة الصافية
70317253,02	96464212,99	329399149,66	35215850,01	16308823,82-	الترحيل من جديد
2079917202,36	1690197250,51	1089113566,58	2424364145,02	1401291827,47	إجمالي التعويضات PS
131,5955	151,9769	202,1262	81,1944	175,0672	CP/PS

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على القوائم المالية لشركة آليانس للتأمينات.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية إحصائية قياسية لشركة أليانس للتأمينات في الجزائر

الجدول رقم (4): حساب نسبة كفاية الأموال الخاصة للفترة (2015-2021)

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015
5306881351,67	5096135992,32	4397291909	3427570432	3241417617,04	3085479620,09	2881705827,02
3523142460	3523142460	2205714180	2205714180	2205714180	2205714180	2205714180,00
307547203,64	211340286,94	309159885	262924304	219710204,70	177517036,90	141214908,44
502603803,36	481034583,54	482089560	462355810	432140991,95	421931678,07	363021284,57
424220334,67	351583611,84	636493373	496576138	383852240,39	280316725,12	171755454,01
1701693541,33	1838643369,86	2082222420	1924668112	1935283933	1624537650,88	1616824583,12
311,8588	277,1682	211,1826	178,0863	167,4905	189,9297	178,2324

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على القوائم المالية لشركة أليانس للتأمينات.

التعليق: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة كفاية الأموال الخاصة لشركة أليانس للتأمينات الجزائرية في تذبذب ملحوظ حيث بلغت سنة 2012 أعلى قيمة لها قدرت ب 202% لتتخف تدريجيا في السنوات الموالية إلى غاية 2021.

(2) حساب نسبة الأصول الثابتة للأموال الخاصة:

الجدول رقم (5): حساب نسبة الأصول الثابتة للأموال الخاصة خلال الفترة (2010-2014).

نسبة الأصول الثابتة للأموال الخاصة					السنوات البيان
	2013	2012	2011	2010	
	926733446,06	1033477173,14	1023126879,86	995410424,09	668765072,22
الأصول الثابتة IC					
أراضي	78943100	78943100	78943100	78543100	0
مباني	620479411,97	634185806,14	647883198,6	482457179,11	354043845,43
أصول ثابتة أخرى	222210517,96	216322440,48	226742639,01	238058916,25	190883528,89
الأصول المتنازل عنها	0	0	0	0	0
الأصول المتداولة	5100416,13	104025826,52	69557942,25	196351228,73	123837697,90
الأموال الخاصة CP	2737079268,83	2568710604,97	2201384804,15	1968449567,48	2453203445,48
IC/CP	33,858480	40,233305	46,476512	50,568246	27,260889

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على القوائم المالية لشركة أليانس للتأمينات.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية إحصائية قياسية لشركة آليانس للتأمينات في الجزائر

الجدول رقم (6): حساب نسبة الأصول الثابتة للأموال الخاصة خلال الفترة (2015-2021).

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015
3626305304,45	3538399601,54	2731862300	1914260871	1629754066,63	1480182513,97	1274306305,4
1208772000	1192032000	675632000	595161100	497943100	497943100	302943100
1576928057,66	1585415870,7	1385376133	579154177	593073291,69	593066623,62	606773017,8
587280148,32	253416159,97	330901013	370784253	392299453,95	314776493,85	302240599,1
153993600	153993600	153993600	153993600	55958400	55958400	55958400
99331498,47	353541970,87	185959554	215167741	90479820,99	18437896,5	6391188,5
5306881351,67	5096135992,32	4397291909	3427570432	3241417617,04	3085479620,09	2881705827,02
68,33214	69,432990	62,126016	55,848914	50,279052	47,972526	44,220554

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على القوائم المالية لشركة آليانس للتأمينات.

التعليق: من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن نسبة الأصول الثابتة للأموال الخاصة في تذبذب من سنة 2010 إلى سنة 2014 حيث بلغت سنة 2010 بـ 27%، لترتفع في سنة 2011 بـ 50%، ثم تنخفض سنة 2014 بـ 33%، أما في سنة 2015 عرفت هذه النسبة ارتفاع محسوس ومستمر إلى غاية سنة 2021 قدرت بـ 68%.

(3) حساب نسبة التعويضات للأرصدة التقنية:

الجدول رقم (7): حساب نسبة التعويضات للأرصدة التقنية خلال الفترة (2010-2014).

نسبة التعويضات للأرصدة التقنية					السنوات
2014	2013	2012	2011	2010	البيان
2079917202,36	1690197250,51	1089113566,58	2424364145,02	1401291827,47	التعويضات PS
2559879047,78	2497019768,55	2532719976,66	2741205275,33	1725271174,94	الأرصدة التقنية PT
%81,25	%67,68	%43	%88,44	%81,22	PS/PT

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على القوائم المالية لشركة آليانس للتأمينات.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية إحصائية قياسية لشركة آليانس للتأمينات في الجزائر

الجدول رقم (8): حساب نسبة التعويضات للأرصدة التقنية خلال الفترة (2015-2021).

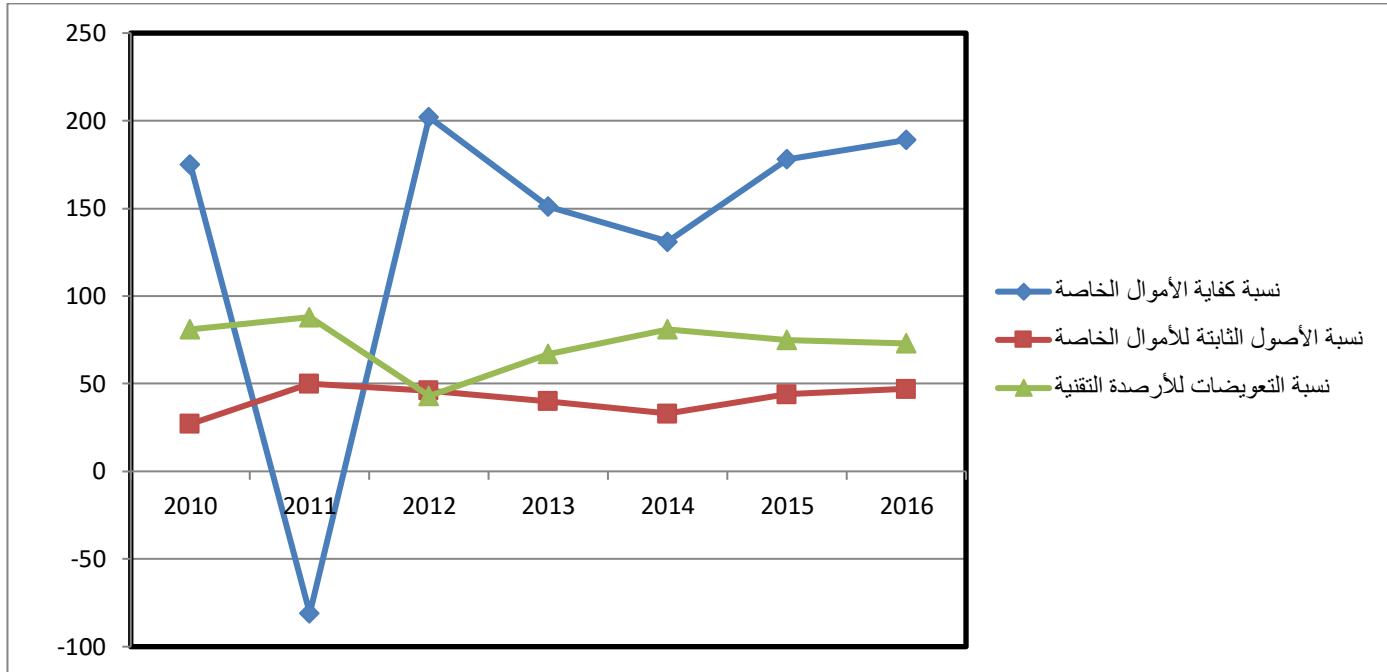
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015
1701693541,33	1838643369,86	2082222420	1924668112	1935283933	1624537650,88	1616824883,12
3168230047,84	2650934577,98	2395262953	2281985167	2341004462,42	2197542866,11	2151956921,39
%53,71	%69,35	%86,93	%84,34	82,66	%73,92	%75,13

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على القوائم المالية لشركة آليانس للتأمينات.

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التعويضات للأرصدة التقنية في تزايد مستمر حيث بلغت أعلى نسبة سنة 2011 بـ 88%، وتستمر هذه الزيادة بداية من سنة 2012 حيث قدرت بـ 43% لترتفع سنة 2013 بنسبة 67% في حين ارتفعت النسبة إلى 81% وذلك في سنة 2014، وفي سنة 2015 بدأت في الانخفاض إلى أن بلغت 75% وتستمر في الانخفاض إلى غاية سنة 2021.

التفسير:

الشكل رقم (13): تطور نسب الملاءة المالية لشركة آليانس للتأمينات خلال الفترة (2010-2016).



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على القوائم المالية لشركة آليانس للتأمينات.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية إحصائية قياسية لشركة آليانس للتأمينات في الجزائر

من الشكل أعلاه يتبين أن نسبة كفاية رأس المال متذبذبة تارة منخفضة وتارة مرتفعة ويعود التذبذب الحاصل في هذه النسبة إلى حجم التعويضات التي تقدمها الشركة للمؤمن لهم أي كلما ارتفع حجم التعويضات انخفضت نسبة كفاية الأموال الخاصة وعموما يتضح لنا أن الشركة تعتمد على أموالها الخاصة بشكل كبير لتغطية التزاماتها اتجاه المؤمن لهم دون اللجوء إلى أموال الغير أي الأقساط.

أما فيما يخص نسبة الأصول الثابتة للأموال الخاصة نلاحظ كذلك وجود تذبذب في حالة ارتفاع هذه النسبة يدل ذلك على أن الأموال الخاصة للشركة تغطي إجمال الأصول الثابتة كما هو الحال سنة 2012 حيث قدرت بـ 46% أما في حالة انخفاض هذه النسبة يدل ذلك على أن الأموال الخاصة للشركة لم تغطي إجمالي الأصول الثابتة وذلك بسبب زيادة الاستثمار في الأوراق المالية بالأموال الخاصة كما هو الحال في سنة 2014.

أما بالنسبة لنسبة التعويضات للأرصدة التقنية فهي متزايدة باستمرار وبنسب متفاوتة وهذا يدل على أن الشركة تقوم بالوفاء بالتزاماتها اتجاه المؤمن لهم وهي الحالة الأحسن للشركة.

4) حساب هامش الملاءة المالية:

الجدول رقم (9): حساب هامش الملاءة المالية خلال الفترة (2010-2014).

هامش الملاءة المالية MSC					السنوات
2014	2013	2012	2011	2010	البيان
2205714180	2205714180	2205714180	2205714180	2205714180	رأس المال المدفوع
105677916,53	92134837,14	92134837,14	92134837,14	65788179,7	احتياطيات
70317253,02	96464212,99-	329399149,66-	35215850,01	16308823,82-	الترحيل من جديد
214616226,84	194726029,49	185255601,43	205347668,79	141328658,29	الأرصدة المقننة PR
2596325576,39	2396110833,64	2153705468,91	2538412535,94	2396522194,17	MSC

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على القوائم المالية لشركة آليانس للتأمينات.

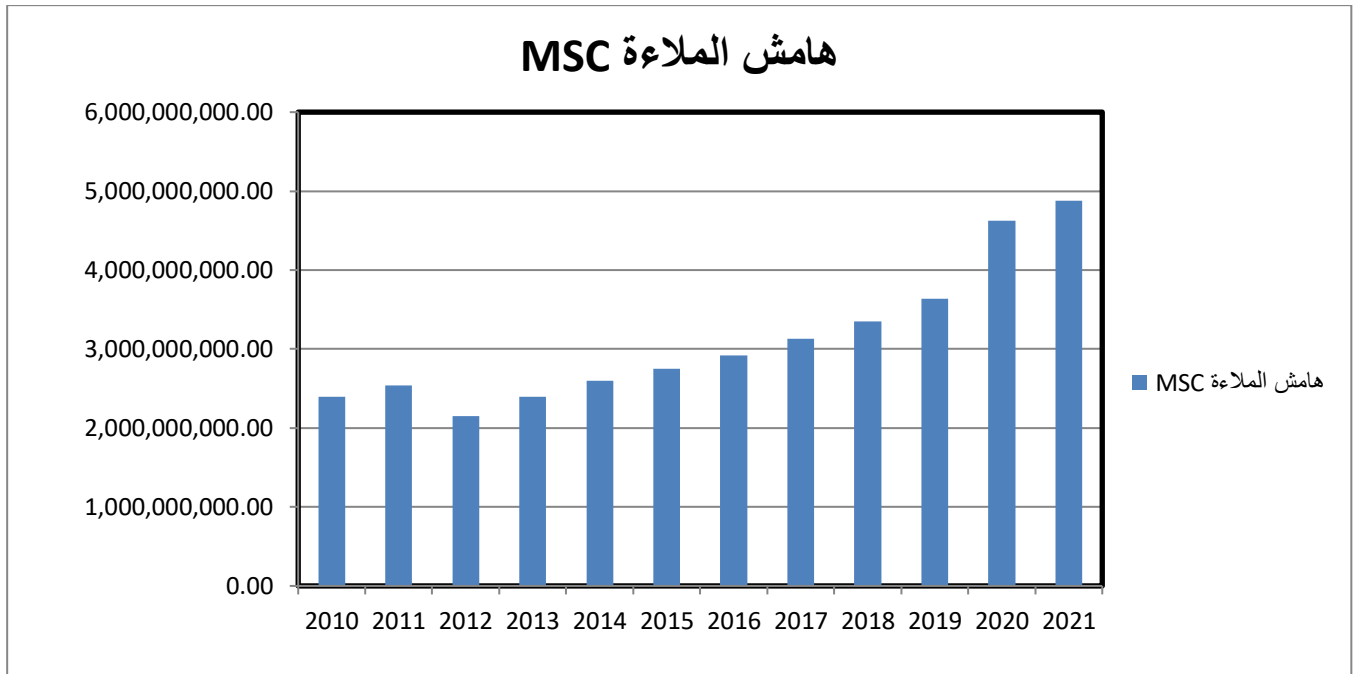
الجدول رقم (10): حساب هامش الملاءة المالية خلال الفترة (2015-2021).

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015
3529142460	3529142460	2205714180	2205714180	2205714180	2205714180	2205714180
307547203,64	211340286,94	309159885	262924304	219710204,7	177517036,9	141214908,44
424220334,67	351583611,84	636493373	496576138	383852240,39	280316725,12	171755454,01
615987182,57	530472098,39	482086264	385075836	319860719,16	258526731,01	230982818,58
4876897180,8	4622538457,17	3633453702	3350290458	3129137344,25	2922074673,03	2749667361,03

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على القوائم المالية لشركة آليانس للتأمينات.

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن هامش الملاءة للشركة في تزايد مستمر بداية من سنة 2013 حيث بلغ **2396110833,64** دج، وبقي على نفس الوتيرة أي في ارتفاع مستمر إلى غاية سنة 2021 حيث قدر بـ **4876897180,8** دج.

الشكل رقم (14): تطور هامش الملاءة لشركة آليانس للتأمينات الجزائرية.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Excel

الفصل الثالث: دراسة تحليلية إحصائية قياسية لشركة آليانس للتأمينات في الجزائر

التفسير: توفر هامش ملاءة كبير للشركة يحميها من الأخطار والأزمات الاقتصادية المفاجأة مثل: وجود حالة ركود في السوق المالي أو انخفاض في معدلات الفائدة أو تدهور في القيمة الحقيقية للاستثمارات، ومن الشكل أعلاه يتضح أن هامش الملاءة للشركة يتزايد باستمرار من سنة إلى أخرى وترجع هذه الزيادات المتتالية للعناصر المكونة له أي ارتفاع كل من الاحتياطات والترحيل من جديد وكذلك الأرصدة المقننة ما عدا رأس المال الذي بقي ثابت إلى غاية سنة 2019 ليشهد ارتفاع سنة 2020 و 2021 قدر ب **3529142460** دج.

المطلب الثاني: دراسة وتحليل النسب المالية لشركة آليانس للتأمينات.

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى أهم النسب المالية المستعملة في شركات التأمين والتي تعتمد المؤسسة لتحليل مركزها المالي من خلال دراسة وتفسير العلاقة بين العناصر المالية ومقارنة تلك العلاقات مع النسب المعيارية، وأهم هذه النسب:

أولاً: نسب السيولة Liquidity Ratios: تقيس نسب سيولة الملاءة المالية للمؤسسة وهي مقدرة المؤسسة على مقابلة إلتزاماتها الجارية في تواريخ استحقاقها، وأهم هذه النسب:

الجدول رقم (11): نسب السيولة خلال الفترة (2010-2013).

المؤشر	طريقة الحساب	2010	2011	2012	2013
نسبة التداول	الأصول الجارية/ الخصوم الجارية	%146,16	%104,46	%123,07	%122,29
نسبة النقدية	النقديات / ديون قصيرة الأجل	%63,67	%27,25	%47,11	%43,18
رأس المال العامل	أموال دائمة - أصول ثابتة	1218806952	16373898	810843698	849189762

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على القوائم المالية لشركة آليانس للتأمينات.

الجدول رقم (12): نسب السيولة خلال الفترة (2014-2021).

2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
%116,38	%118,64	%110,55	%113,63	%93,07	%91,42	%85,11	%88,18
%39,95	%43,72	%24,22	%34,87	%25,16	%22,77	%18,36	%18,51
647964225	691881184	400950684	585520083	321232308-	431766519-	891233042-	728756982-

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على القوائم المالية لشركة آليانس للتأمينات.

التعليق:

– نسبة التداول: من خلال الجدول يتضح أن هذه النسبة أكبر من 100% خلال الفترة 2010 إلى 2017 ما يعني الأصول المتداولة قادرة على تغطية إجمالي الديون القصيرة وهذا إيجابي من الناحية المالية، كما تشير هذه النسب إلى أن المؤسسة تحقق فائضا في السيولة وهي متوازنة ماليا لتبدأ هذه النسبة في التراجع بداية من سنة 2018 إلى غاية سنة 2021.

– نسبة النقدية: عندما تفحص هذه النسبة نجد أن النقدية المتوفرة لدى المؤسسة والموجهة لتغطية مصروفاتها اليومية بلغت أعلى قيمة لها سنة 2010 (63,67%)، ونجد أن القيم الجاهزة استطاعت تغطية الديون القصيرة الأجل من سنة 2012 إلى غاية سنة 2015، في حين نجد هذه النسبة لم تتعدى النسبة المعيارية 30% من سنة 2016 إلى سنة 2021.

– رأس المال العامل: نلاحظ أن رأس المال العامل موجب خلال السنوات 2010 إلى غاية 2017 وهذا يدل على أن المؤسسة تمتلك هامش أمان لمواجهة الصعوبات وسداد التزاماتها قصيرة الأجل، أي أن الأصول المتداولة مولت كل الديون قصيرة الأجل وبقي فائض وجه لتمويل باقي الاستخدامات وكذلك يدل على أن الموارد الدائمة مولت كل الأصول الثابتة وبقي فائض لتمويل الأصول الجارية.

ثانيا: نسب الربحية (المردودية) **Profitability Ratios**: تستخدم نسب الربحية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية مقارنة بالنفقات وغيرها من التكاليف التي تتكبدها خلال فترة محددة من الزمن، وأهم هذه النسب:

الجدول رقم (13): نسب الربحية خلال الفترة (2010-2014).

المؤشر	طريقة الحساب	2010	2011	2012	2013	2014
معدل العائد على الأصول	النتيجة الصافية / مجموع الأصول	3,38%	-5,49%	3,53%	5,16%	4,48%
معدل العائد على حقوق الملكية	النتيجة الصافية / حقوق الملكية	8,07%	-18,52%	10,58%	14,3%	12,98%
معدل العائد على الاستثمار	النتيجة الصافية / الأموال المستثمرة	6,15%	12,29%	7,66%	11,13%	10,44%

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على القوائم المالية لشركة آليانس للتأمينات.

الجدول رقم (14): نسب الربحية خلال الفترة (2015-2021).

الفصل الثالث: دراسة تحليلية إحصائية قياسية لشركة آليانس للتأمينات في الجزائر

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015
%4,14	%4,14	%4,86	%5,47	%5,26	%5,49	%5,04
%9,47	%9,43	%10,96	%13,48	%13,33	%13,67	%12,59
%8,43	%8,54	%9,88	%12,12	%11,05	%10,85	%10,40

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على القوائم المالية لشركة آليانس للتأمينات.

التعليق:

— العائد على الأصول: نلاحظ تذبذب وانخفاض في هذه النسبة حيث بلغ أدنى قيمة سنة 2011 (-) 5,49% وهذا الانخفاض راجع إلى انخفاض في النتيجة الصافية مع الزيادة في إجمالي الأصول مقارنة بسنة 2010، لترتفع هذه النسبة بداية من سنة 2012 وتستمر إلى غاية 2021.

— العائد على حقوق الملكية: تبين هذه النسبة مدى تحقيق الأرباح من مصادر المال الداخلية، حيث سجل هذا المؤشر أدنى تدهور عام 2011 وبلغ (-) 18,52% ناتج عن انخفاض في النتيجة الصافية أما خلال السنوات 2012 إلى غاية 2021 يرتفع المؤشر وهذا راجع إلى ارتفاع النتيجة الصافية مع ارتفاع في حقوق الملكية.

— العائد على الاستثمار: تقيس مدى كفاءة الإدارة في استغلال الأموال المستثمرة.

ثالثا: نسب النشاط: تقيس هذه النسب مدى كفاية إدارة المؤسسة في توزيع مواردها توزيعا مناسباً على الأصول المختلفة، كما تقيس الكفاءة في استخدام هذه الأصول وأهم هذه النسب:

الجدول رقم (15): نسب النشاط لمؤسسة آليانس خلال الفترة (2010-2014).

النسبة	طريقة الحساب	2014	2013	2012	2011	2010
معدل دوران الأصول المتداولة	رقم الأعمال / مجموع الأصول المتداولة	0,9618	0,8907	0,8588	0,8519	0,11
معدل دوران الأصول الثابتة	رقم الأعمال / مجموع الأصول الثابتة	1,60	1,69	1,66	1,16	2,21
معدل دوران الأصول	رقم الأعمال / مجموع الأصول	0,60	0,58	0,56	0,49	0,75

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على القوائم المالية لشركة آليانس للتأمينات.

الجدول رقم (16): نسب النشاط لمؤسسة آليانس خلال الفترة (2015-2021).

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015
0,6775	0,7331	0,9220	0,9349	0,77	1,0873	1,0064
0,55	0,57	0,79	0,97	1,13	1,30	1,58
0,3	0,32	0,42	0,47	0,45	0,59	0,61

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على القوائم المالية لشركة آليانس للتأمينات.

التعليق: من خلال الجدولين السابقين نلاحظ أن نسب النشاط متذبذب نوعا ما خلال فترة الدراسة.

المطلب الثالث: تحليل مؤشرات التضخم في الجزائر

تعتبر الأرقام القياسية من أهم الطرق المعتمدة لقياس معدلات التضخم في أي اقتصاد، ولكي نتأكد من أن الاقتصاد الجزائري يعاني فعلا من ظاهرة التضخم لا بد من تحليل ودراسة المؤشرات والأرقام القياسية التي تعكس الارتفاعات التي شهدتها مستويات الأسعار المحلية، ومن أهمها الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك **IPC**: يحتسب هذا الرقم في الجزائر على أساس شهري من قبل الديوان الوطني للإحصاء **ONS**، وذلك بهدف قياس وتتبع تطور أسعار مختلف السلع والخدمات، ويستخدم في الجزائر رقم لاسبير والذي يأخذ الكميات في سنة الأساس كأساس للترجيح، ويوضح لنا هذا الرقم كيف تتطور أسعار نفس السلة من السلع والخدمات عبر الزمن، أي أنه يبين لنا كم يجب أن ننفق في اليوم من أجل استهلاك نفس الكمية من السلع والخدمات في فترة زمنية سابقة.¹

وحسب الديوان الوطني للإحصاء فإن مؤشر أسعار الاستهلاك على المستوى الوطني يتم تأسيسه بناء على عينة من المدن تضم 17 مدينة تمثل مناطق مختلفة من الجزائر، هذا المؤشر يسمح بتحليل تطور أسعار التجزئة في كامل التراب الوطني، ويشمل هذا المؤشر 260 منتج مقسم على ثماني أصناف للسلع وهي:

○ المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية.

○ الملابس والأحذية.

¹ لعرابة مولود، "تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة الممتدة من 1970-2000"، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، الأردن، المجلد السادس، العدد 02، 2004، ص: 160.

○ السكن والنفقات.

○ الأثاث.

○ الصحة.

○ النقل والاتصال.

○ الترفيه والثقافة والنشاطات.

○ أخرى.¹

ويعتمد قياس المؤشر العام لأسعار المستهلك على أساس الملاحظة للأسعار على مستوى 17 ولاية ومدينة،

وتقسم هذه الأخيرة إلى خمسة مجموعات، تمثل مختلف جهات الوطن وهي كالتالي:

✓ ناحية الجزائر (الوسط): الجزائر العاصمة، البلدية، تيزي وزو، بجاية.

✓ ناحية وهران (الغرب): وهران، تلمسان، معسكر، سعيدة.

✓ ناحية قسنطينة (الشرق): قسنطينة، باتنة، بسكرة، ميلة.

✓ ملحقة عنابة: عنابة، سكيكدة، قلمة، الطارف.

✓ ناحية ورقلة (الجنوب): ورقلة.

وقد تم اعتماده على أساس إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء باعتبار سنة 2001 هي سنة الأساس،

ورغم أن سنة الأساس تتغير كل خمس سنوات لدى مؤسسة الإحصاء المالي الدولي IFS، غير أنها في الجزائر يمكن

أن تصل إلى عشر سنوات في بعض الأحيان، ويتم اختيار المواد بناء على معايير يحددها الجهاز الإحصائي للديوان

الوطني للإحصائيات.² وفيما يلي سنوضح تطور مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة (2010-2021).³

¹ رايس فضيل، محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 21، جوان 2017، بسكرة، ص: 04.

² بن البار محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1986-2014)-دراسة تحليلية قياسية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016/2017، ص: 126.

³ تطور مؤشر أسعار الاستهلاك عن موقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/IPC-et-inflation>: يوم 20/4/2023.

الجدول رقم (17): تطور مؤشر أسعار الاستهلاك IPC خلال الفترة (2010-2021).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
IPC	%4,96	%3,88	%7,1375	%6,29	%1,99	%4,6225
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
IPC	%5,37	%6,36	%4,6275	%3,07	%2,03	%4,64

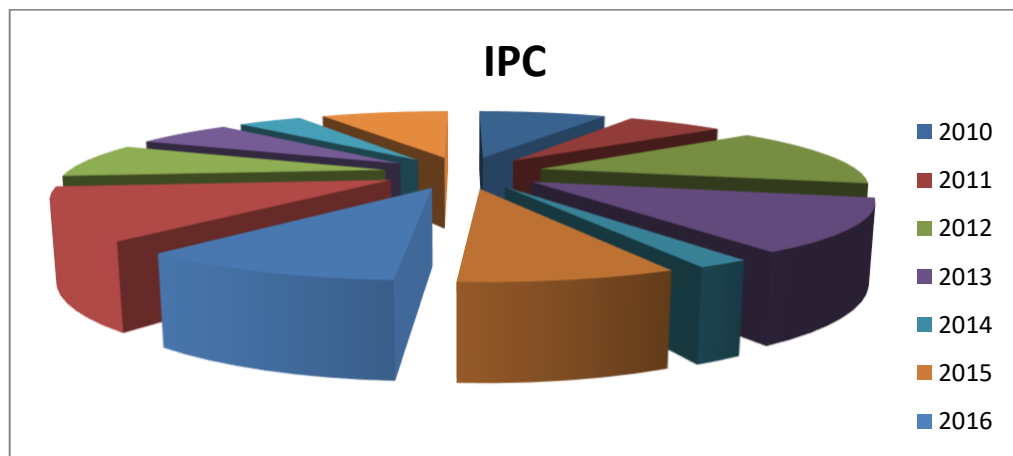
المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات بنك الجزائر.

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في الجزائر متذبذب خلال فترة الدراسة حيث:

✓ من أسباب ارتفاع معدل الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، التعويضات التي منحتها الدولة للعمال والمتقاعدين خارج القطاعات الإنتاجية بأثر رجعي وكذلك ضخ كميات هائلة من النقود من طرف الحكومة في مشاريع دعم وتشغيل الشباب، كما أن معدلات التضخم خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين ليست كلها من مصادر نقدية، مما يعني أن نسبة كبيرة من التضخم الذي حدث في هذه الفترة كان مصدرها عملية التخفيض في العملة، وقلة الموارد من النقد الأجنبي، وضغوط خدمة المديونية.

✓ أما الانخفاض في معدل الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك يعكس مدى فاعلية السياسات المالية والنقدية الصارمة التي تطبقها الحكومة من جهة ومدى الانكماش الاقتصادي والبؤس الاجتماعي الذي تمثل في تدهور القدرة الشرائية بشكل قوي وسريع وبالتالي تراجع مستوى الطلب الكلي.

الشكل رقم (15): التمثيل البياني لتطور مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة 2010-2021



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel

المبحث الثالث: دراسة قياسية للعلاقة بين معدلات التضخم والملاءة المالية لشركة آليانس

اعتمدنا في الدراسة التطبيقية القياسية على سلسلة زمنية طويلة لشركة آليانس، وكذا الاعتماد على النتائج السابقة لإستقرارية السلاسل الزمنية قصد اختيار النموذج المناسب للدراسات، وقد تم الحصول على البيانات المتعلقة بالمتغيرات من القوائم المالية للمؤسسة خلال الفترة (2010-2021)، وتم حساب المتغيرات في شكل نسب مئوية، وبتناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

✓ **المطلب الأول: عموميات حول الاقتصاد القياسي.**

✓ **المطلب الثاني: نمذجة قياسية لسلسلة أسعار الاستهلاك IPC وهامش الملاءة المالية MSC.**

المطلب الأول: عموميات حول الاقتصاد القياسي

ستتطرق في هذا المطلب إلى عموميات حول النمذجة الاقتصادية والاقتصاد القياسي وكذا أهم النماذج القياسية المطبقة في الدراسات الاقتصادية.

مفهوم النموذج الاقتصادي: هو الشكل المبسط لأي مشكلة اقتصادية والذي يأخذ على الأغلب شكل معادلات أو متباينات أو توابع تمثل العلاقة التي يمكن قياسها كميًا.

مفهوم الاقتصاد القياسي: هو العلم الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية بغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات التي تقدمها النظرية الاقتصادية، أو تفسير بعض الظواهر، أو رسم بعض السياسات، أو التنبؤ ببعض المتغيرات الاقتصادية. من أهدافه:

✓ بناء النماذج القياسية الاقتصادية في شكل قابل للاختبار الميداني.

✓ تقدير واختبار هذه النماذج باستخدام البيانات المتوفرة.

✓ استخدام النماذج في التنبؤ واتخاذ القرارات.

منهجية الاقتصاد القياسي: قبل التطرق إلى منهجية الاقتصاد القياسي، سنقوم بتعريف وجيز لبعض المفاهيم التي تتركز عليها هذه المنهجية:

✓ **التقدير ESTIMATION:** هي عملية إدراك الواقع وصياغته في شكل نموذج رياضي يوضح

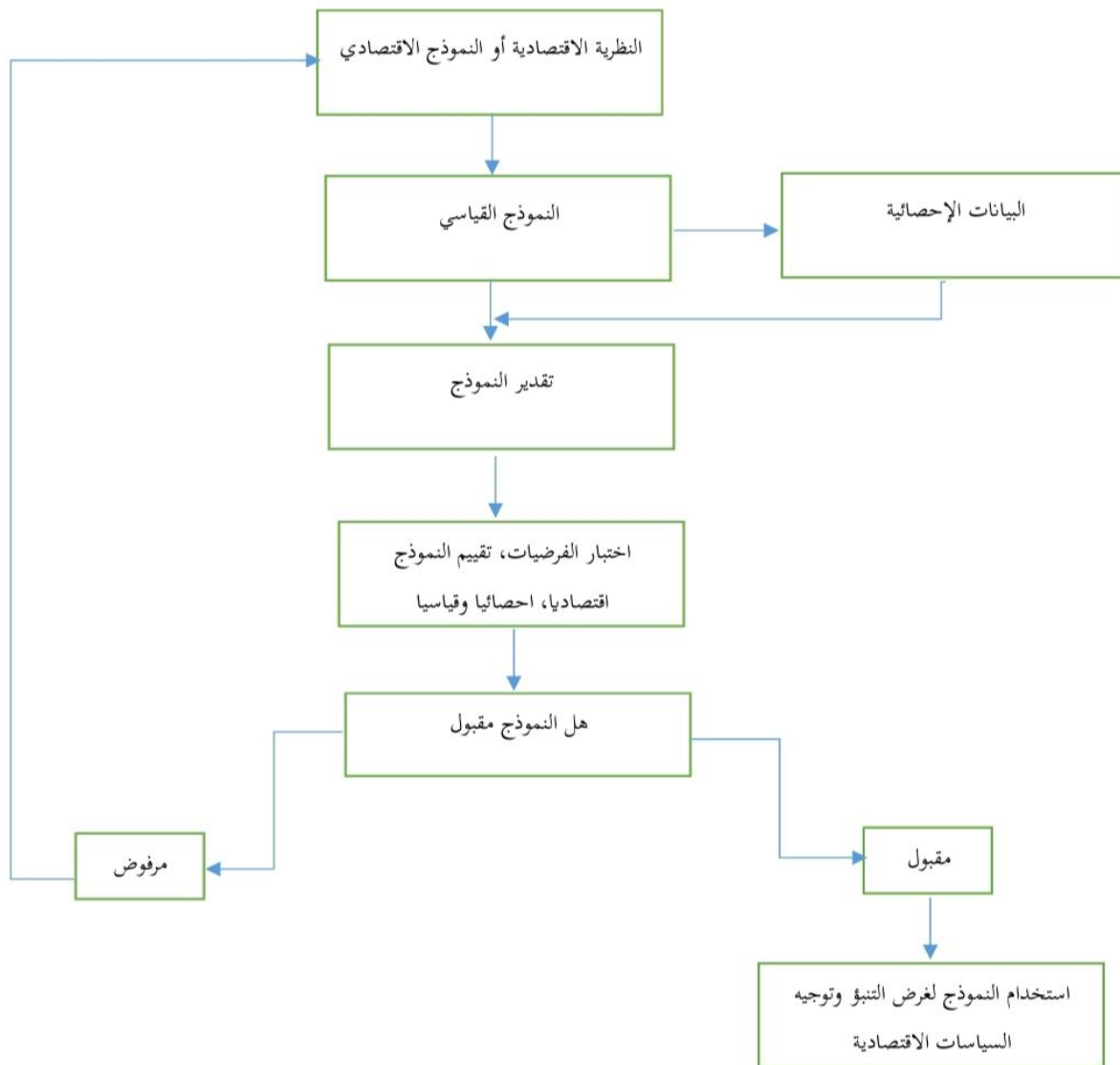
العلاقة السببية أو الإرتباطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

PREVISION: التوقع يعتمد التوقع على النموذج الناتج عن التقدير، وهو يعني الحصول على المستويات المستقبلية للظاهرة المدروسة، وعادة ما تعطى هذه القيمة المستقبلية في شكل قيمة وسطى ضمن مجال معين.

PREDICTION: التنبؤ: يهتم بالمتغيرات الطارئة وبالظواهر الاقتصادية والاجتماعية المعقدة.

وبالتالي يمكن تلخيص منهجية الاقتصاد القياسي في الشكل التالي:

الشكل رقم (16): خطوات التحليل في الاقتصاد القياسي التطبيقي



المصدر: تومي صالح، مدخل لنظري القياس الاقتصادي، بدون رقم للطبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء 1، الجزائر، 1999، ص:7.

النماذج القياسية المطبقة في المالية: من بين أهم النماذج القياسية المطبقة في المالية نجد:

1. النماذج الانحدارية: يعتبر من أكثر الأدوات المستعملة في التحليل القياسي فهو يهتم بوصف وتقييم العلاقة بين متغير (عادة يسمى المتغير التابع) وواحد أو أكثر لمتغيرات أخرى (تسمى بالمتغيرات المستقلة)، ويرمز للمتغير التابع بـ Y والمتغيرات المستقلة بـ $X_1 X_2 X_3 \dots$ وتنقسم النماذج الانحدارية إلى عدة أنواع وهي:

✓ **الانحدار الخطي البسيط:** هو عبارة عن علاقة دالية من الدرجة الأولى تربط متغيرين مأخوذين من واقع اقتصادي أو اجتماعي معين خلال فترة محددة، أحدهما تابع نرسم له بـ Y والثاني مستقل نرسم له بـ X بحيث يتم إيجاد معالم الدالة الخطية (ثوابتها) بعدة طرق أهمها طريقة المربعات الصغرى العادية. والعلاقة الموجودة بين المتغيرين

$$Y_1 = \alpha + \beta X_1 + U$$

يمكن كتابتها من الشكل:

حيث تمثل: $\alpha; \beta$ معاملات الانحدار، u : الخطأ العشوائي.

✓ **الانحدار الخطي المتعدد:** يسمى أحيانا النموذج الخطي العام وهو امتداد للنموذج البسيط حيث أنه يتضمن أكثر من متغير مستقل واحد أي قد يتضمن عدد من المتغيرات من بينها قد يكون هناك تابع واحد والعديد من المتغيرات المستقلة.

2. **نموذج الانحدار الذاتي VAR:** يعتبر من النماذج القياسية الحديثة الشائعة الاستعمال في دراسة التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، وتعامل جميع هذه المتغيرات على أنها متغيرات داخلية حيث يتم كتابة كل متغير على أنه دالة خطية.

3. **نماذج بيانات بانل:** المقصود بها أنها مجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من الأفراد أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة والمقصود ببيانات بانل هي المشاهدات المقطعية مثل السلع... المرصودة عبر فترة زمنية معينة، أي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية.

المطلب الثاني: نمذجة قياسية لسلسلة أسعار الاستهلاك IPC وهامش الملاءة المالية MSC

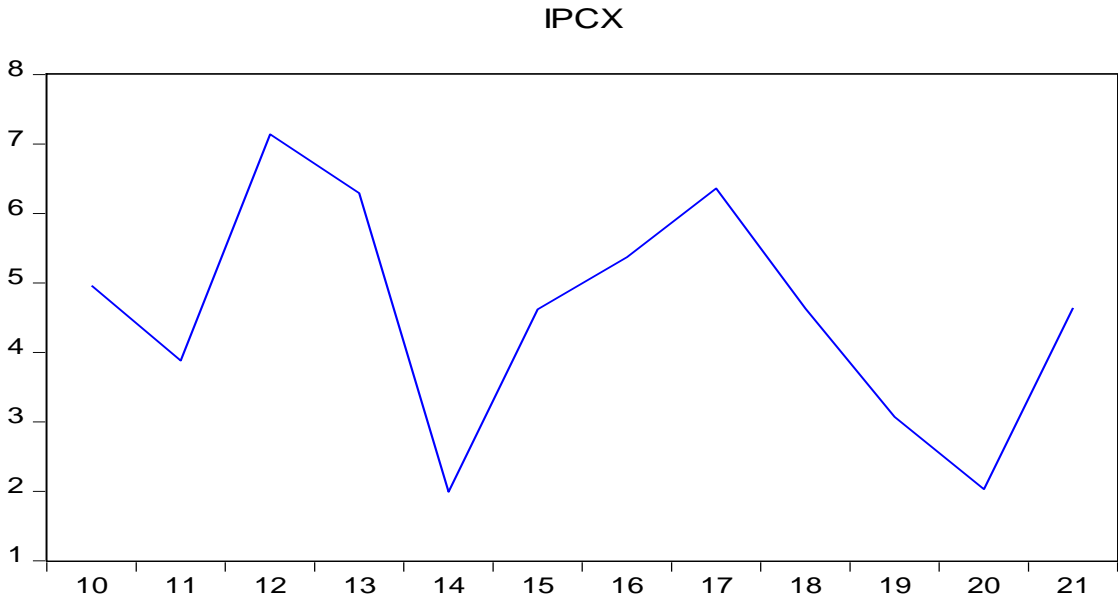
في هذا المطلب سنتطرق إلى نمذجة تقلبات MSC وكذا إيجاد وبناء نموذج للعلاقة بين كل من IPC و MSC بالاعتماد على بيانات سنوية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2021.

الفرع الأول: دراسة وتحليل السلاسل الزمنية:

في هذا الفرع نريد التعرف على الخصائص الإحصائية للسلاسل محل الدراسة.

1. الرسم البياني للسلاسل الزمنية:

الشكل رقم (17): التمثيل البياني والتوزيع الإحصائي IPC

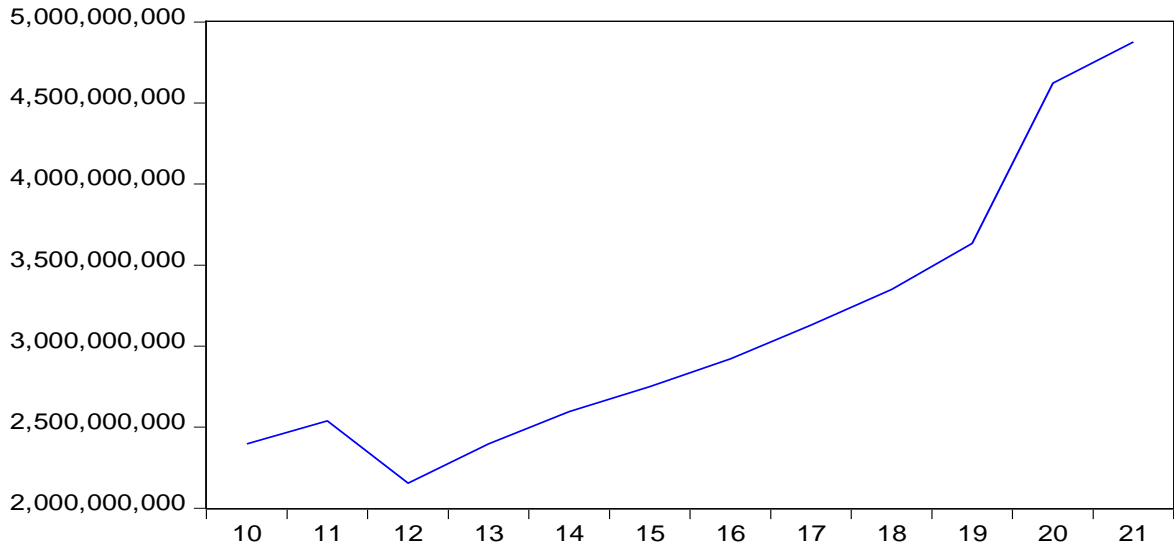


المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على مخرجات Eviews

يبين الشكل رقم (17) بأن أسعار الاستهلاك IPC في تذبذب مستمر خلال سنوات الدراسة.

الشكل رقم (18): التمثيل البياني والتوزيع الإحصائي لـ MSC

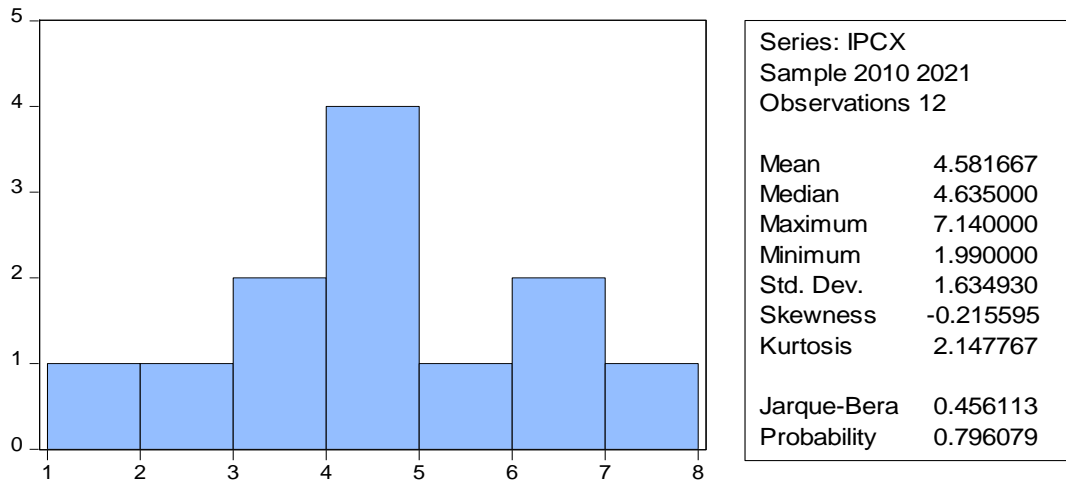
MSCY1

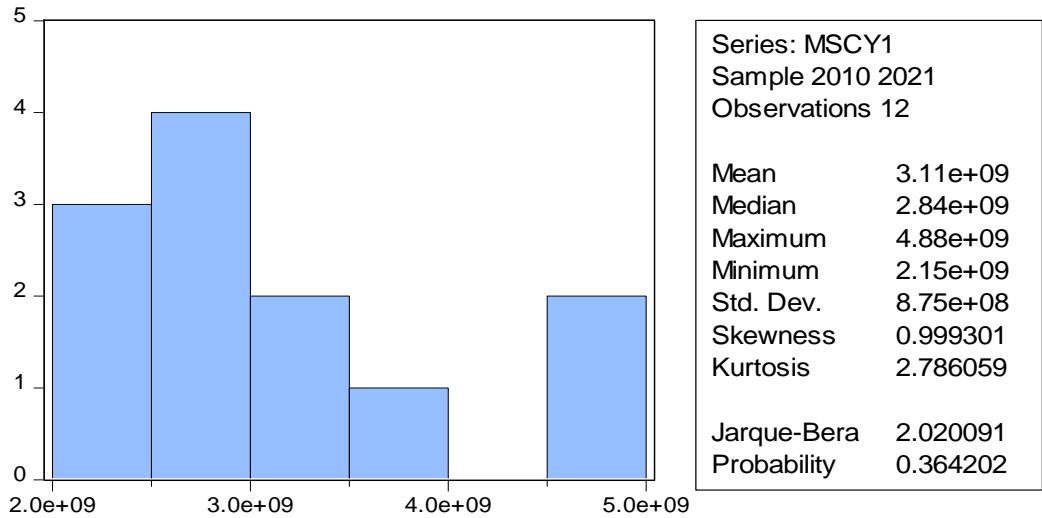


المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على مخرجات Eviews

يبين الشكل رقم (18): بأن هامش الملاءة المالية MSC شهد تذبذب من سنة 2010 إلى غاية سنة 2012،

ثم يبدأ في الارتفاع التدريجي والمستمر إلى غاية سنة 2021.





2. اختبار الإستقرارية:

أ. اختبار استقرارية سلسلة IPC:

لاختبار استقرارية هذه السلسلة نقوم بتطبيق اختبار جذر الوحدة المتمثل في اختبار ديكي-فولر المطور (ADF)

مقابل الفرضية التالية:

H_0 : السلسلة لها جذر وحدوي أي أنها غير مستقرة.

H_1 : السلسلة ليس لها جذر وحدوي أي أنها مستقرة.

الجدول رقم (18): اختبار ديكي-فولر لسلسلة IPC

اختبار ADF		
الاحتمال	القيمة الجدولية	القيمة المحسوبة
0,0740	-3,212696	-2,950305

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات Eviews

من خلال الجدول نلاحظ قيمة الإحصاء المحسوبة لاختبار ADF هي $\tau_c = -2.950305$ وهي أكبر

من القيمة الحرجة $\tau_{tab} = -3.212696$ عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وعليه نقبل الفرضية الصفرية H_0

حول عدم استقرارية هذه السلسلة.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية إحصائية قياسية لشركة آلبانس للتأمينات في الجزائر

من أجل جعل هذه السلسلة مستقرة نقوم باستخدام الفروقات من الدرجة الأولى لهذه السلسلة ثم نقوم بإجراء اختبار ADF مرة أخرى فنحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم (19): اختبار ديكي-فولر لسلسلة IPC

اختبار ADF		
الاحتمال	القيمة الجدولية	القيمة المحسوبة
0,0017	-1,988198	-3,835143

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات Eviews

من خلال الجدول نلاحظ قيمة الاحصاء المحسوبة لاختبار ADF هي $\tau_c = -3.835143$ وهي أقل من القيمة الحرجة $\tau_{tab} = -1.988198$ عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وعليه نرفض الفرضية الصفرية H_0 نقبل الفرضية البديلة H_1 حول عدم وجود جذر الوحدة لسلسلة الجديدة D(IPC) أي أنّ هذه السلسلة مستقرة أي $I(1)$.

ب. اختبار الاستقرار لسلسلة MSC:

الجدول رقم (20): اختبار ديكي-فولر لسلسلة MSC

اختبار ADF		
الاحتمال	القيمة الجدولية	القيمة المحسوبة
0,9957	-1,977738	2,799069

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات Eviews

من خلال الجدول نلاحظ قيمة الاحصاء المحسوبة لاختبار ADF هي $\tau_c = 2.799069$ وهي أكبر من القيمة الحرجة $\tau_{tab} = -1.977738$ عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وعليه نقبل الفرضية الصفرية H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 أي وجود جذر الوحدة للسلسلة MSC أي أنّ هذه السلسلة غير مستقرة. من أجل جعل هذه السلسلة مستقرة نقوم باستخدام الفروقات من الدرجة الأولى لهذه السلسلة ثم نقوم بإجراء

اختبار ADF مرة أخرى فنحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم (21): اختبار ديكي-فولر لسلسلة MSC

اختبار ADF		
الاحتمال	القيمة الجدولية	القيمة المحسوبة
0,0128	-4,008157	-5,097481

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات Eviews

من خلال الجدول نلاحظ قيمة الاحصاء المحسوبة لاختبار ADF هي $\tau_c = -5.097481$ وهي أقل من القيمة الحرجة $\tau_{tab} = -4.008157$ عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وعليه نرفض الفرضية الصفرية H_0 نقبل الفرضية البديلة H_1 حول عدم وجود جذر الوحدة لسلسلة الجديدة $D(MSC)$ أي أنّ هذه السلسلة مستقرة أي متكاملة من الشكل $I(1)$.

الفرع الثاني: دراسة وتحليل العلاقة الكمية بين السلسلتين

من خلال اختبارنا لاستقرار السلسلتين وجدنا أنّهما غير مستقرتين وبالتالي فإن نتيجة الانحدار بينهما تكون زائفة (Régression fallacieuse) وتكون المعادلة المقدرة لا تتمتع بمعنوية ومصداقية إحصائية.

1. تقدير النموذج بين السلسلتين IPC و MSC:

الجدول رقم (22): تقدير النموذج بين السلسلتين IPC و MSC

Dependent Variable : MSCY1
Method : Least Squares
Date : 05/23/23 Time : 02 :05
Sample : 2010 2021
Included observations : 12

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.18 ^E +09	7.38 ^E +08	5.671314	0.0002
IPCX	-2.34 ^E +08	1.52 ^E +08	-1.532916	0.1563
R-squared	0.190272	Mean dependent var		3.11 ^E +09
Adjusted R-squared	0.109300	S.D. dependent var		8.75 ^E +08
S.E. of regression	8.26 ^E +08	Akaike info criterion		44.05364
Sum squared resid	6.83 ^E +18	Schwarz criterion		44.13446
Log likelihood	-262.3218	Hannan-Quinn criter.		44.02372
F-statistic	2.349832	Durbin-Watson stat		0.446522
Prob(F-statistic)	0.156301			

Eviews المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات

الفصل الثالث: دراسة تحليلية إحصائية قياسية لشركة آيانس للتأمينات في الجزائر

وتكون المعادلة المقدرة من الشكل:

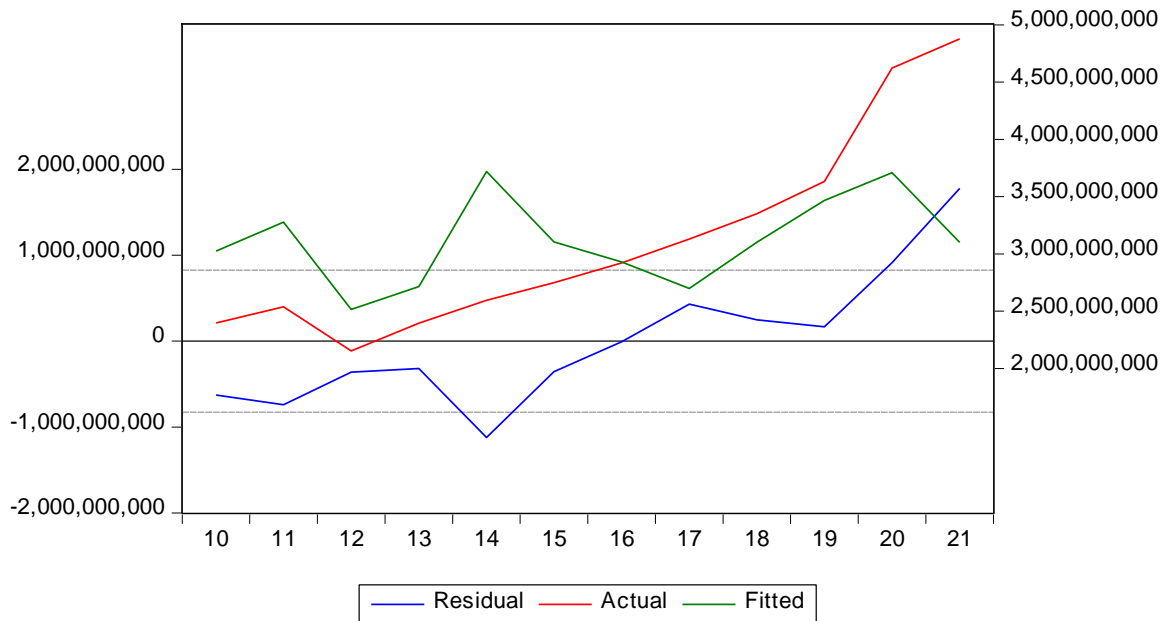
$$MSC = 4183909302.12 - 233571768.645 * IPC$$

أ. الرسم البياني للأخطاء:

بعد تقدير المعادلة نريد اختبار الاستقرار للأخطاء المتعلقة بالنموذج الانحداري المقدر فقمنا برسم المنحنى البياني

لهذه الأخطاء الموضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (19): الرسم البياني للأخطاء



المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على مخرجات Eviews

من خلال هذا الشكل نلاحظ أنّ سلسلة الأخطاء تحتوي على اتجاه عام لأنها لا تتذبذب حول متوسط حسابي

ثابت وبالتالي فالسلسلة غير مستقرة.

ب. اختبار الاستقرار للأخطاء:

باستعمال اختبار الجذر الوحدوي نريد معرفة وتأكيد عدم استقرار سلسلة الأخطاء فتحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم (23): اختبار ديكي - فولر لسلسلة الأخطاء

اختبار ADF		
القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	الاحتمال
-0,135694	-1,977738	0,6146

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات Eviews

من خلال الجدول نلاحظ قيمة الاحصاء المحسوبة لاختبار ADF هي $\tau_c = -0.135694$ وهي أكبر من القيمة الحرجة $\tau_{tab} = -1.977738$ عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وعليه نقبل الفرضية الصفرية H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 أي وجود جذر الوحدة لسلسلة الأخطاء أي أنّ هذه السلسلة غير مستقرة.

من أجل جعل هذه السلسلة مستقرة نقوم باستخدام الفروقات من الدرجة الأولى لهذه السلسلة ثمّ نقوم بإجراء اختبار ADF مرة أخرى فنحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم (24): اختبار ديكي - فولر لسلسلة الأخطاء

اختبار ADF		
القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية	الاحتمال
-2,328035	-1,982344	0,0258

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات Eviews

من خلال الجدول نلاحظ قيمة الاحصاء المحسوبة لاختبار ADF هي $\tau_c = -2.328035$ وهي أقل من القيمة الحرجة $\tau_{tab} = -1.982344$ عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وعليه نقبل الفرضية الصفرية H_0 ونرفض الفرضية البديلة H_1 حول عدم وجود جذر الوحدة لسلسلة البواقي أي أنّ هذه سلسلة البواقي غير مستقرة.

2. نموذج VAR:

يصف نموذج VAR نظام معادلات، يكون فيه كل متغير دالة في إبطائه وإبطاء المتغيرات الأخرى، ففي دراستنا القياسية هذه، يتضمن النظام متغيرين Y و X حيث أنّ المتغير Y في المعادلة الأولى دالة إبطائه Y وفي إبطاء المتغير الأخر في النظام Y وفي المعادلة الثانية المتغير Y دالة في إبطائه Y وفي المتغير الأخر في النظام Y وتسمى هاتان المعادلتان بما يعرف بمتجه الانحدار الذاتي (Vecteur Autorégressif) VAR وتعطى بالعلاقة التالية :

$$\begin{aligned} Y_t &= b_{10} + b_{11}Y_{t-1} + b_{12}X_{t-1} + \eta_{tX} \\ X_t &= b_{20} + b_{21}Y_{t-1} + b_{22}X_{t-1} + \eta_{tY} \end{aligned}$$

✓ إذا كان X و Y متغيران مستقران أي $I(0)$ فإننا نقدر نظام المعادلتين أعلاه باستعمال طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية MCO لكل معادلة على حده.

✓ من خلال اختبارات الجذر الوحدوي للسلسلتين محل الدراسة والمتعلقتين بسلسلة IPC وسلسلة MSC وجدناهما غير مستقرتين وغير متكاملتين ثم قمنا باستعمال الفروقات من الدرجة الأولى، فتحصلنا على سلسلتين مستقرتين ومتكاملتين من المرتبة الأولى أي كل منهما من الشكل $I(1)$ ، وفي هذه الحالة يصبح النموذج VAR كما يلي :

$$\begin{aligned} \Delta Y_t &= b_{11}\Delta Y_{t-1} + b_{12}\Delta X_{t-1} + \eta_{t\Delta Y} \\ \Delta X_t &= b_{21}\Delta Y_{t-1} + b_{22}\Delta X_{t-1} + \eta_{t\Delta X} \end{aligned}$$

بعدها قمنا بحساب قيم السلسلتين الجديدتين للفروقات الأولى، قمنا بحساب البواقي (الأخطاء) للنموذج الانحداري الممثل للعلاقة بين السلسلتين، عند اختبار الجذر الوحدوي لهذه البواقي وجدناها غير مستقرة وبالتالي تؤدي النتيجة إلى عدم وجود تكامل مشترك بين هاتين السلسلتين، وهو ما يبرر اعتمادنا في هذه الدراسة القياسية على اختيار نموذج متجه الانحدار الذاتي بدلا من اعتماد نموذج متجه تصحيح الخطأ VEC.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية إحصائية قياسية لشركة آليانس للتأمينات في الجزائر

مراحل اعتماد نماذج VAR: تتلخص دراسة وتحليل نماذج VAR في الخطوات التالية:

1. تحديد درجة استقرارية السلسلتين الزمنيتين.

2. دراسة السببية.

3. تحديد درجة تأخير النموذج.

4. دوال الاستجابة وتحليل التباين.

5. تقدير النموذج واستقراره.

أولاً: استقرارية السلسلتين:

من خلال ما سبق وجدنا أن كلا السلسلتين متكاملتين من الدرجة الأولى أي أنّ $x \sim I(1)$ وكذلك $y \sim I(1)$

ثانياً: اختبار سببية غرانجر **Granger**:

الجدول رقم (25): اختبار سببية غرانجر **Granger**

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/27/23 Time: 03:17
Sample: 2010 2021
Lags: 3

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DMSCY1 does not Granger Cause DIPCX	8	379.685	0.7384
DIPCX does not Granger Cause DMSCY1		0.52549	0.0377

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات **Eviews**

الاختبار الأول يختبر سببية **MSC** على **IPC**:

بما أنّ $\text{sig}=0.7384$ أكبر من 0.05 فإنه يتم قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة أي أنّ

DMSC لا يتسبب في **DIPC** إذن لا توجد سببية لهامش الملاءة المالية على أسعار الاستهلاك.

الاختبار الثاني يختبر سببية **IPC** على **MSC**:

بما أنّ $\text{sig}=0.0377$ أقل من 0.05 فإنه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة أي أنّ **DIPC**

يتسبب في **DMSC** إذن لا توجد سببية لأسعار الاستهلاك على هامش الملاءة المالية.

وعليه فالخلاصة أن اختبار السببية بين وجود علاقة سببية في اتجاه واحد في الأجل القصير.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية إحصائية قياسية لشركة آليانس للتأمينات في الجزائر

ثالثا: تحديد درجة تأخير النموذج:

الجدول رقم (26): تحديد درجة تأخير النموذج

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: DMSCY1 DIPCX
Exogenous variables: C
Date: 05/27/23 Time: 03:31
Sample: 2010 2021
Included observations: 8

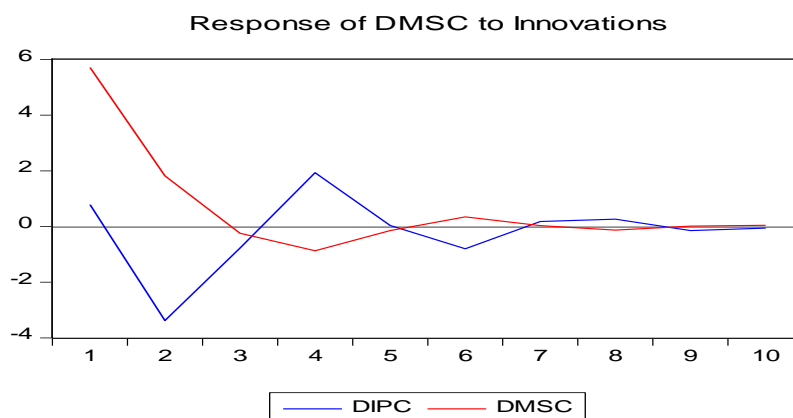
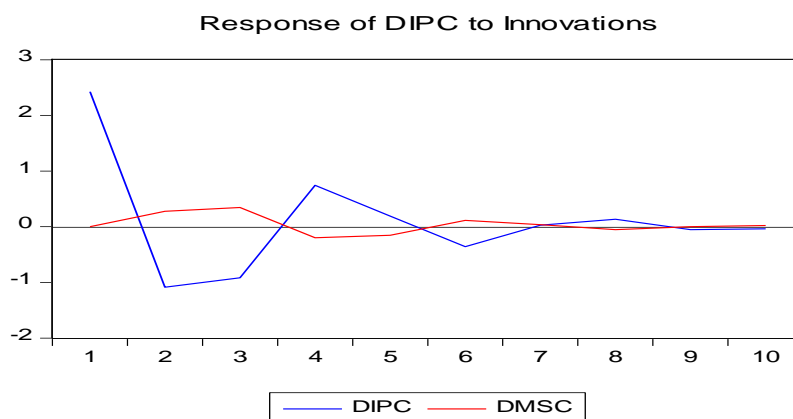
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-184.0088	NA	5.39e+17	46.50221	46.52207	46.36826
1	-183.0256	1.229006	1.23e+18	47.25640	47.31599	46.85455
2	-177.8675	3.868552	1.32e+18	46.96689	47.06619	46.29714
3	-6.067484	42.95002*	3.515625*	5.016871*	5.155894*	4.079219*

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مخرجات Eviews

رابعا: تحليل الصدمات ودوال الاستجابة:

الشكل رقم (20):

Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations



المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على مخرجات Eviews

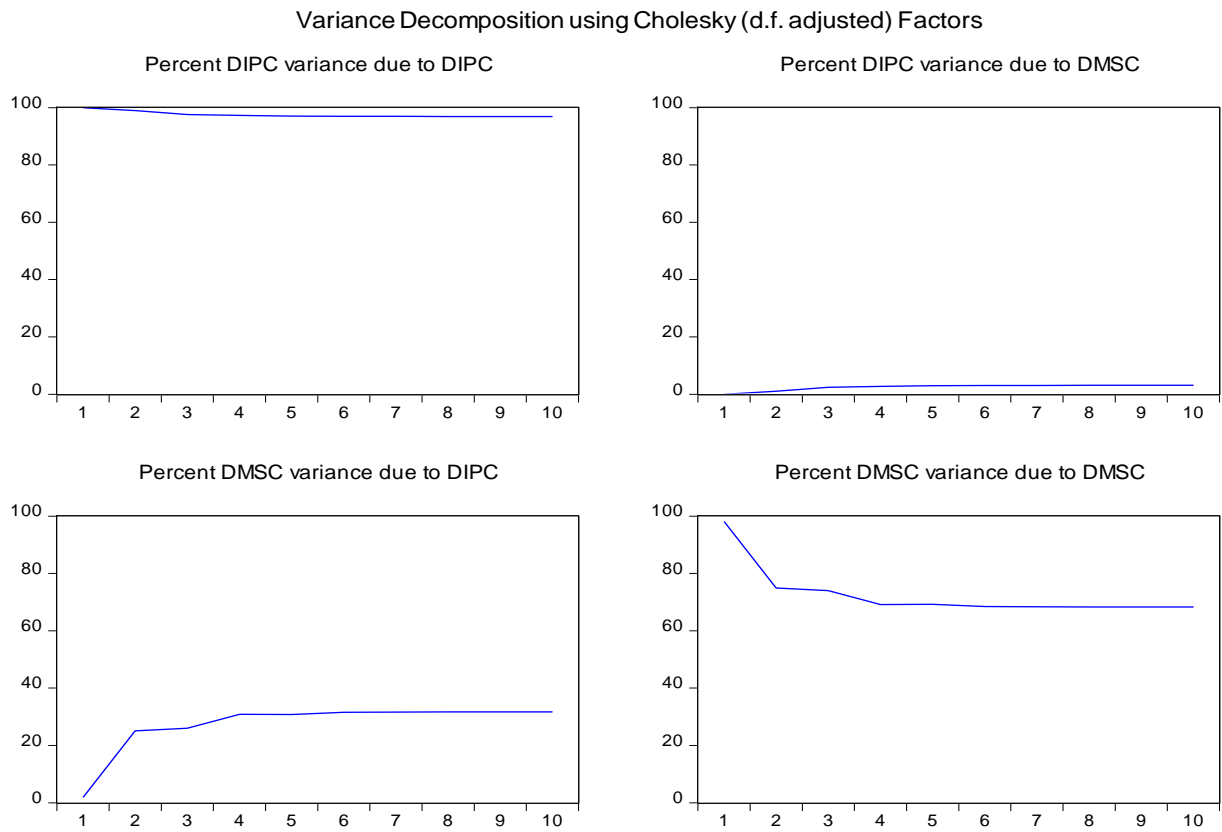
الفصل الثالث: دراسة تحليلية إحصائية قياسية لشركة آيانس للتأمينات في الجزائر

من خلال الشكل أعلاه والذي يمثل تقديرات دوال الاستجابة الممتدة على 10 سنوات، نلاحظ أنّ:

- ✓ استجابة هامش الملاء المالية لصدمة موجبة وأخرى سالبة في أسعار الاستهلاك في السنة الأولى، لتبقى في الارتفاع النسبي والمتباطئ وتكون موجبة إلى غاية منتصف السنة الثالثة ثم يكون التأثير سلبي على المدى القصير.
- ✓ كما أنّ صدمة موجبة في أسعار الاستهلاك لها تأثير سلبي على هامش الملاء المالية، كما نلاحظ أنّ الصدمات السالبة في أسعار الاستهلاك لها آثار ايجابية على هامش الملاء المالية.

تحليل التباين:

الشكل رقم (21):



المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على مخرجات Eviews

الفصل الثالث: دراسة تحليلية إحصائية قياسية لشركة آليانس للتأمينات في الجزائر

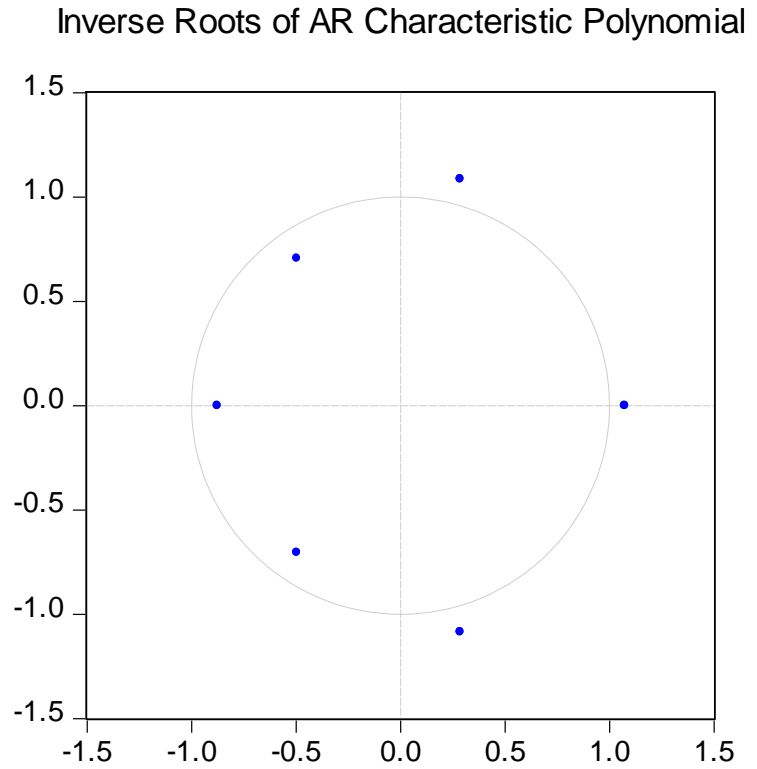
إنّ الهدف من تحليل التباين هو معرفة مدى إسهام كل تجديد لكل متغير في تباين خطأ التنبؤ، فمن خلال تحليل التباين المبين في الشكل أعلاه يشير إلى أنّ:

تباين خطأ التنبؤ الخاص بـ DIPC يعادل تقريبا 98% من أخطاء هذا المتغير وتقريبا 2% من تلك المتعلقة بـ DMSC.

تباين خطأ التنبؤ لـ DMSC يساهم بنسبة 70% من أخطاء هذا المتغير وبنسبة 30% من تلك المتعلقة بـ DIPC.

خامسا: تقدير نموذج VAR واستقراريته:

الشكل رقم (22):



المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على مخرجات Eviews

من خلال الرسم أعلاه نلاحظ أن النموذج غير مستقر لأنّ الجذور لا تقع كلّها داخل الدائرة الوحدة، إنّ النموذج المقدر في شكله المصفوفي يمكن تحويله إلى نظام معادلات كما يلي:

$$\begin{aligned} & \text{DIPCX}(-1) - 0.195132738306 * \text{DIPCX}(-2) - \text{DIPCX} = 0.290466371003 * \\ & 0.555785948313 * \text{DIPCX}(-3) + 2.59107638119\text{e-}09 * \text{DMSCY} (-1) + \\ & 6.80256088286\text{e-}09 * \text{DMSCY} (-2) - 1.02203836006\text{e-}08 * \text{DMSCY} (-3) - \\ & 0.575665656128 \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} & \text{DMSCY} = - 163761424.592 * \text{DIPCX}(-1) - 49987923.2743 * \text{DIPCX}(-2) + \\ & (-3) - 0.504821678602 * \text{DMSCY} (-1) + 10147977.6199 * \text{DIPCX} \\ & 0.059949505808 * \text{DMSCY} (-2) + 1.76975092166 * \text{DMSCY} (-3) + \\ & 137445631.858 \end{aligned}$$

النتائج ومناقشتها

● التفسير الإحصائي والاقتصادي لمعادلة أسعار الاستهلاك **IPC**: تشرح المعادلة السابقة تطور معدل مؤشر أسعار الاستهلاك المسجل بدلالة قيمه السابقة، والقيم السابقة لتطور هامش الملاءة المالية مع وجود حد ثابت، حيث يفسر معدل أسعار الاستهلاك في هذا النموذج بدلالة التأخير بثلاث فترات زمنية، أي معدل مؤشر أسعار الاستهلاك T يعرف ويتأثر بمعدل أسعار الاستهلاك للسنة T-1 والسنة T-2 والسنة T-3، وتطور هامش الملاءة المالية للسنة T-1 والسنة T-2 والسنة T-3.

يرتبط تطور معدل مؤشر أسعار الاستهلاك ارتباطا عكسيا مع هامش الملاءة المالية، كما أن زيادة معدلات أسعار الاستهلاك تؤثر في حجم تخصيص الأفراد للوحدات النقدية للتأمين، وتشير قيمة معامل التحديد $R^2 = 0,99$ أي أن النموذج له قدرة تفسيرية مرتفعة، حيث أن 99% من التغيرات في معدل مؤشر أسعار الاستهلاك (التضخم) مفسر بقيمتها السابقة، والقيم السابقة لهامش الملاءة المالية.

● التفسير الإحصائي والاقتصادي لمعادلة هامش الملاءة المالية **MSC**: تشرح المعادلة السابقة تطور هامش الملاءة المالية المسجل بدلالة قيمه السابقة والقيم السابقة لتطور معدلات أسعار الاستهلاك السنوية مع وجود حد ثابت، حيث يفسر معدل هامش الملاءة المالية في هذا النموذج بدلالة التأخير بثلاث فترات زمنية، أي معدل هامش الملاءة المالية T يعرف ويتأثر بمعدل هامش الملاءة المالية للسنة T-1 والسنة T-2 والسنة T-3، وتطور معدل التضخم (أسعار الاستهلاك) للسنة T-1 والسنة T-2 والسنة T-3.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية إحصائية قياسية لشركة آليانس للتأمينات في الجزائر

تشير قيمة معامل التحديد $R\text{-squared}=0,65$ أي أن النموذج له قدرة تفسيرية متوسطة، حيث أن 65% من التغيرات في هامش الملاءة المالية ترجع إلى التغيرات في معدل التضخم السنوي في الجزائر، والقيم السابقة لهامش الملاءة المالية لشركة اليانس، أما الباقي فيرجع تفسيره إلى عوامل أخرى لم يتم إدراجها في النموذج، وحسب إحصائية فيشر يظهر لنا من خلال دراسة المعامل دفعة واحدة أن النموذج مقبول إحصائياً والتي تقدر بـ $F\text{-statistic}=0,315915$ عند مستوى معنوية 5% ومنه النموذج قادر على تفسير العلاقة بين المتغيرين.

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل التطبيقي اختبار طبيعة العلاقة بين معدلات التضخم والملاءة المالية في شركات التأمين " آليانس للتأمينات"، وتجسيد أهم ما تم التوصل له في الإطار النظري وذلك من خلال دراسة تطور وتغير متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى تحليل القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة خلال الفترة 2010-2021، وقياس أثر المتغيرات المستقلة (مؤشر أسعار الاستهلاك IPC) على المتغيرات التابعة (نسبة كفاية الأموال الخاصة، نسبة الأصول الثابتة للأموال الخاصة، نسبة التعويضات للأرصدة التقنية، هامش الملاءة المالية MSC) للفترة 2010-2021، إضافة إلى دراسة أهم النسب المالية المستعملة في شركات التأمين والتي تعتمد عليها الشركة لتحليل مركزها المالي ومن هذه النسب نذكر: نسب السيولة، نسب الربحية ونسب النشاط، باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR لغرض اختبار العلاقة بين مؤشر أسعار الاستهلاك IPC وهامش الملاءة المالية MSC لشركة آليانس للتأمينات، ومن خلال النتائج تبين أن هناك علاقة عكسية أي علاقة عكسية بين مؤشر أسعار الاستهلاك وهامش الملاءة المالية، حيث تؤثر الزيادة في مؤشر أسعار الاستهلاك سلبا على هامش الملاءة المالية لشركة آليانس للتأمينات.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

يعد خطر التضخم من الظواهر الاقتصادية التي برزت بشدة منذ صدمة الوباء 2020، واستمرت بشكل حاد إلى غاية 2022 ليشهد العالم بداية الاعصار التضخمي، وذلك بسبب ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء واستمرار اضطرابات سلسلة التوريد والضغط في أسواق العمل، ونتيجة لذلك أثر خطر ارتفاع معدل التضخم على نشاط شركات التأمين في الجزائر التي تعتبر من بين القطاعات المالية التي تعمل على تعزيز النمو الاقتصادي من خلال التأثير على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، ذلك أن نشاطها يتميز عن باقي المؤسسات الأخرى باختلاف دورة انتاجها، فهي تحصل أقساطها (ايراداتها) قبل أن تعرف حجم تعويضاتها (تكاليفها).

وحتى تتمكن شركات التأمين من النمو والاستقرار يتوجب عليها الحفاظ على مستوى ملاءة مالية جيدة بشكل يسمح لها بمواجهة التزاماتها اتجاه المؤمن لهم، لذا هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين مؤشر أسعار الاستهلاك IPC وهامش الملاءة المالية MSC لشركة آليانس للتأمينات للفترة 2020-2021، من خلال دراسة قياسية بالاعتماد على نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج:

أولاً: النتائج

من خلال العرض السابق، يمكن استخلاص النتائج التالية:

✓ تستخدم الجزائر لقياس التغير في المستوى العام للأسعار مؤشر أسعار الاستهلاك IPC، ويحسب حسب صيغة لاسبير الذي يرجح السلع والخدمات، هذا المؤشر رغم بعض العيوب إلا أنه يتوفر على مزايا وخصائص لا نجدتها في باقي المؤشرات، لذلك يعتمد عليه في معظم الدول لتتبع تغيرات الأسعار، علاوة على قياس القدرة الشرائية للعملة، ومستوى معيشة الفرد.

✓ يعتبر نظام الأسعار أهم مصدر للتضخم في الجزائر وهذا لانعدام التنسيق بين التنمية الاقتصادية وسياسة الأسعار المتبعة.

✓ التضخم المرتفع يزيد من مطالبات شركات التأمين اضافة إلى التفاعل مع المتغيرات الاقتصادية والمالية الأخرى والتي تؤدي الى تقييم مخاطر أكثر تعقيدا، في الوقت نفسه يتم تعويض هذه الآثار بتأثيرات ايجابية لمتغيرات أخرى مما يخفف من تعرض شركة التأمين لتضخم المطالبات (التعويضات).

- ✓ لا يؤثر معدل التضخم بأي شكل من الأشكال على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، أي حركة معدلات التضخم لا تؤثر على تحركات المتغيرات الاقتصادية الكلية باستثناء سعر الصرف الذي يتأثر بمعدل التضخم لفترتين سابقتين (لا توجد علاقة بين معدلات التضخم وسعر الصرف الجزائري مقابل الدولار الأمريكي) وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- ✓ انطلاقاً من التقارير السنوية لشركة أليانس للتأمينات تبين أن الشركة تركز نشاطها بنسبة كبيرة على قطاع تأمين السيارات حيث يحظى هذا القطاع بنسبة تفوق 70% من مجموع القطاعات الأخرى (التأمين ضد الحريق والحوادث المختلفة الأخرى IARD، تأمين النقل وتأمين الأشخاص .).
- ✓ سلامة وكفاءة أداء شركات التأمين يتوقف على الطريقة التي تمارس فيها قراراتها، وعلى الطريقة التي تدرك فيها الأخطار المتغيرة التي تعترضها وكيفية معالجتها.
- ✓ من أبرز وأهم المخاطر التي تواجه شركة أليانس للتأمينات ويجب الحذر منها ودراستها بدقة هي خطر عدم السيولة وخطر عدم الملاءة، حيث أثبتت الشركة خلال فترة الدراسة قدرتها على تمويل احتياجات الدورة من مواردها قصيرة الأجل بمعنى أنها حققت هامش أمان معتبر يضمن مواجهة خطر الفشل باسترداد جزء من أموالها المستثمرة. وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- ✓ شهد رقم أعمال شركة أليانس للتأمينات قيم متزايدة مما يعني أن الشركة في وضعية مالية جيدة.
- ✓ كلما زاد هامش الملاءة المكون كلما أدى الى زيادة قدرة الشركة للوفاء بالتزاماتها.
- ✓ من خلال الفصل التطبيقي والدراسات السابقة لوحظ وجود علاقة طردية بين هامش الملاءة ومردودية الشركة، أي كلما زادت الشركة من حجم رأس المال أو وضع إستراتيجية مناسبة في طرح الاكتتابات وتحقيق معدل مقبول من الكوارث والتحكم في التكاليف كلما انعكس ذلك بالايجاب على مردودية الشركة والتي تؤكد وجود أداء مالي جيد في الشركة. وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.
- ✓ تشير النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية لشركة اليانس بأنها في وضعية جيدة خاصة نسب النشاط، السيولة والربحية.
- ✓ بالنظر إلى النموذج المقدر للعلاقة بين مؤشر أسعار الاستهلاك وهامش الملاءة المالية لشركة اليانس، يمكن ملاحظة أن المعادلة مقبولة التفسير اقتصاديا، إذ تبين وجود علاقة عكسية بين المتغيرين في الاجل القصير، أي

أن هامش الملاءة لسنة معينة يتأثر سلبا بمعدل التضخم للسنوات السابقة، ذلك أنه كلما ارتفع هذا الأخير كلما ارتفعت قدرة شركة التأمين على الوفاء بمطالبات المؤمن لهم للسنة اللاحقة.

ثانيا: التوصيات والاقتراحات

- ✓ ضرورة قيام شركات التأمين الجزائرية بتوزيع صلاحية تطبيق النسب المالية حتى تحظى بأهمية كبيرة في هذه الشركات مثلها مثل الشركات والمؤسسات الاقتصادية الأخرى.
- ✓ توصية الشركة بتنظيم دورات تكوينية متطورة لتطوير مهارات موظفيها في كافة المراكز الوظيفية ولا سيما في مجال التسويق للعمل التأميني.
- ✓ توصية الشركة بتنويع استثماراتها الى مجالات جديدة ذات عوائد مرتفعة ومخاطر محسوبة يمكن السيطرة عليها.
- ✓ اعتماد الشركة على أساليب رياضية واحصائية متطورة في مجال التنبؤ بالمخاطر.

ثالثا: آفاق الدراسة:

- ✓ دراسة العلاقة بين محددات التضخم وملاءة الشركة التأمينية.
- ✓ استخدام الأدوات الرياضية والاحصائية لقياس ملاءة الشركة.



قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

– الكتب

1. أحمد زهير شامية، النقود والمصارف، بدون رقم للطبعة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
2. أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1431/2010.
3. بن محمود سكيننة، مدخل لعلم الاقتصاد، بدون رقم للطبعة، دار المحمدية العامة، الجزائر، الجزائر، 2009.
4. تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، بدون رقم للطبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء 1، الجزائر، 1999.
5. حسين بن سالم جابر الزبيدي، التضخم والكساد، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2011.
6. حسين غازي عناية، التضخم المالي، الطبعة الأولى، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1412/1992.
7. زكي رمزي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، 1980.
8. سعيد سامي الحلاق، النقود والبنوك والمصارف المركزية، بدون رقم للطبعة، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 2010.
9. سلمان بوذياب، اقتصاديات النقود والبنوك: دراسة في النقود والبنوك – قيمة النقود ونظرية الكمية – المشاكل الاقتصادية المعاصرة، بدون رقم للطبعة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1996.
10. شهاب مجدي محمود، اقتصاديات النقود والمال النظرية والمؤسسات النقدية، بدون رقم للطبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002.
11. شوقي احمد دنيا، النقود والتضخم، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2017.

12. صفاء عبد الجبار الموسوي، طه مهدي محمود، **التضخم الاقتصادي والتنمية السياحية**، الطبعة الأولى، دار الأيام، للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.
13. ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الاقتصاد**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، جزء 2، القاهرة، مصر.
14. عبد احمد أبو بكر، **إدارة أخطار شركات التأمين**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
15. عبد الأمير الصباغ ليث، **صناعة التأمين في الأسواق العربية**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009.
16. عبد الغفار حنفي ورسمية قرياقص، **الأسواق والمؤسسات المالية**، بدون رقم للطبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
17. عقيل جاسم عبد الله، **النقود والمصارف**، بدون رقم للطبعة، منشورات الجامعة المفتوحة، عمان، الأردن، 1994.
18. عبد الصمد سعودي، **الاقتصاد النقدي والأسواق المالية**، الطبعة 2018، الابتكار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2018.
19. عبد النعيم مبارك، **النقود والبنوك**، بدون رقم للطبعة، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 1995.
20. عبد القادر متولي، **اقتصاديات النقود والبنوك**، بدون رقم للطبعة، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2014.
21. عبد الوهاب نجا علي، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، بدون رقم للطبعة، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2014.
22. عبد الحكيم رشيد، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
23. عجمي جميل الجنائي، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، الطبعة الأولى، مركز يزيد للنشر، عمان، الأردن، 2008.
24. صبحي تادرس قريصة، **اقتصاديات النقود والبنوك**، بدون رقم للطبعة، قسم الاقتصاد بكلية التجارة، الإسكندرية، مصر، 1990.

25. فؤاد هاشم عوض، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، بدون رقم للطبعة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1984.
26. منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق المالية والمنشآت المالية، بنوك التجارية، بنوك إسلامية، شركات التأمين، صناديق الاستثمار، أسواق الأوراق المالية، أسواق الاختيار، المستقبلات، منشأة المعارف، بدون رقم للطبعة، الإسكندرية، مصر، 1999.
27. محمود حسن الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
28. ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
29. نجيب رجب وضاح، التضخم والكساد: الأسباب والحلول: وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، بدون رقم للطبعة، دار النفائس للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2011.
30. كنعان علي، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2012.
31. هيثم الزغبى، حسن أبو زيت، أسس مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000 - 1420.

– الرسائل والمذكرات

1. أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، حالة الجمهورية اليمنية 2003، 1990، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2007.
2. إيمان بن زروق، التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر 2020 - 2021.
3. العابدي دلال، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، دراسة حالة شركة اليانس للتأمينات، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015 - 2016.

4. بن البار محمد، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1986 – 2014، دراسة تحليلية قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2016-2017 .
5. حلقوم الحاج، دراسة أثر التضخم على النظام المعلوماتي المحاسبي، دراسة حالة شركة الأسهم الرياض، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2009-2010.
6. دبات أمينة، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2015-2014.
7. سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2005 – 2006.
8. صغيري فاطيمة الزهراء، دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1970، 2005، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.
9. طلحة محمد، قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية بالجزائر الفترة الممتدة، 1970-2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2018-2019.
10. عمران وليد، دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم دراسة حالة الجزائر، مذكرة مكتملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2013-2014.
11. معوش محمد الأمين، دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التأمين على الضرر لتعزيز ملاءمتها المالية، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التأمين، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2014.
12. لعور صندرة، التأمين على اخطار المؤسسة دراسة حالة تأمين خسائر الاستغلال، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005 .

13. هدى بن محمد، تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين، دراسة حالة الشركة الجزائرية لتأمينات CAAT، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2004-2005 .

– المجلات والمقالات

1. تواتي بن علي فاطمة، آليات توزيع واستثمار أموال الفائض التأميني في شركات التأمين التكافلي الإسلامي، مجلة الاقتصاد والمالية، (4)، جامعة الشلف، الجزائر.
2. حسناوي مريم، حساني حسين، دراسة تحليلية للملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 7، 2018.
3. رايس فضيل، محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2015، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 21.
4. شاهر فلاح العرود، أثر الملاءة المالية على القيمة السوقية لسعر السهم في البنوك التجارية الأردنية، دراسة تحليلية، بورصة عمان، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد 10، 2013.
5. فهميم صالح لندي، منهج محاسبي مقترح لمعالجة المخصصات التقنية في شركات التأمين، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد 32، 1990.
6. لعرابة مولود، تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر، دراسة تحليلية للفترة الممتدة من 1970، 2000، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات، الأردن، المجلد السادس، العدد 02، 2004.

– المواقع الالكترونية

1. نشأة وأهداف شركة أليانس عن موقع: <https://arabworldinsurance.com> يوم 2023/3/20.
2. القوائم المالية لشركة أليانس عن موقع: <https://www.cosob.org/etas-financiers-des-emetteurs> يوم 2023/3/19.
3. تطور مؤشر أسعار الاستهلاك عن موقع: <https://www.bank-of-algeria.dz/IPC-et-inflation> يوم 2023/4/20.

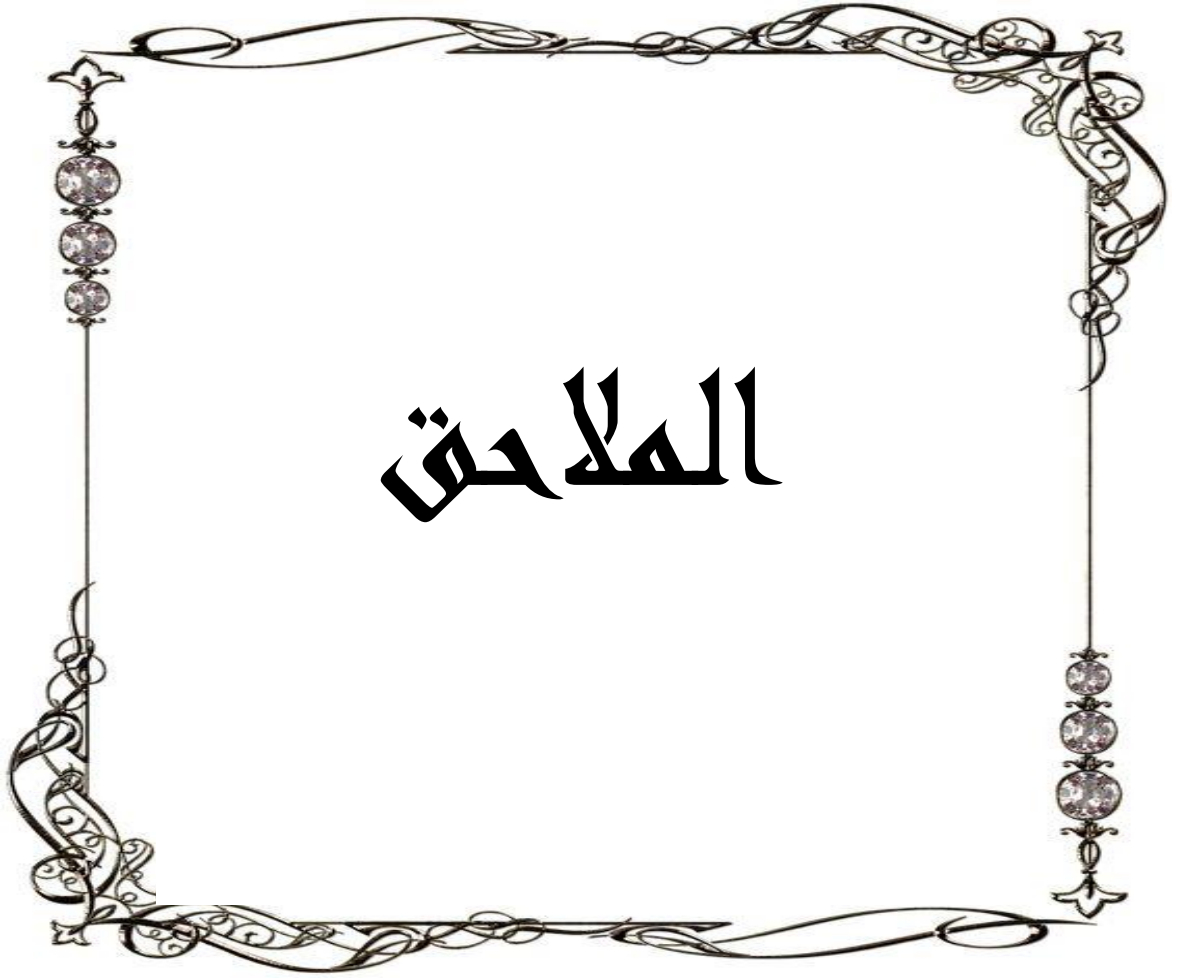
– الكتب

1. Alain tosetti et autres, **assurance comptabilité, réglementation, actuariat, économique**, paris, 2002.
2. Denis claire lambert, **économie des assurances**, masson et Armand colin, paris, 1996.
3. Eric Vivier, **mieux apprécier la solvabilité, la tribune de l'assurance**, N°4 juillet, aout, 2002.
4. Franck le valois et autres, **la gestion actif passif en assurance vie, réglementation, outils méthodes, économie**, paris, 2003.
5. James landel et martine charre cerveau, **lexique des temes d'assurance**, argus, paris, 2000.
6. Joelle bonenfant, jean lacroix, **l'inflation**, comperndre l'environnement économique, direction de la relation internationale de l'enseignement centre de langue, chamber de commerce et d'industrie de paris, ressources pour les enseignants et les formateurs en francais des affaires.
7. IAIS, on solvency, **solvency Assessments and Acturial Issues**, committee on solvency and actuarial issues, march2000.

– المجلات والمقالات

1. Article of research department, don coletti, Brian o'Reilly, Bank of Canada Review Autumn 1998.
2. European commission, study into the methodologies to assess the overall financial position of an insurance undertaking from the perspective of prudential supervision, May 2005
3. Christian sain rapt, **dictionnaire de l'assurance**, arcature, paris, 1996.
4. Marchés émergents de l'assurance, **les lecons tirées des crises financières sigma**, suisse, Re, N°7, 2003.
5. Qusai musahr Mohammad, **the danger of inflation and its impact on financial transactions in the light of sharia and economics**, research and Islamic studies journal issue 63, 2001.

الملاحق



الجدول رقم (1): اختبار استقرارية سلسلة IPC

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.950305	0.0740
Test critical values:		
1% level	-4.297073	
5% level	-3.212696	
10% level	-2.747676	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 10

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(IPCX)

Method: Least Squares

Date: 05/23/23 Time: 00:08

Sample (adjusted): 2012 2021

Included observations: 10 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IPCX(-1)	-1.380289	0.467846	-2.950305	0.0214
D(IPCX(-1))	0.550428	0.376625	1.461477	0.1873
C	6.501026	2.273007	2.860099	0.0243
R-squared	0.577930	Mean dependent var		0.076000
Adjusted R-squared	0.457339	S.D. dependent var		2.393557
S.E. of regression	1.763226	Akaike info criterion		4.215493
Sum squared resid	21.76277	Schwarz criterion		4.306268
Log likelihood	-18.07746	Hannan-Quinn criter.		4.115912
F-statistic	4.792472	Durbin-Watson stat		1.698712
Prob(F-statistic)	0.048848			

Null Hypothesis: D(IPCX) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.835143	0.0017
Test critical values:		
1% level	-2.847250	
5% level	-1.988198	
10% level	-1.600140	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 9

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(IPCX,2)

Method: Least Squares

Date: 05/23/23 Time: 00:12

Sample (adjusted): 2013 2021
Included observations: 9 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IPCX(-1))	-1.797082	0.468583	-3.835143	0.0064
D(IPCX(-1),2)	0.522169	0.303307	1.721585	0.1288
R-squared	0.725394	Mean dependent var		-0.072222
Adjusted R-squared	0.686165	S.D. dependent var		3.559929
S.E. of regression	1.994307	Akaike info criterion		4.411601
Sum squared resid	27.84083	Schwarz criterion		4.455428
Log likelihood	-17.85220	Hannan-Quinn criter.		4.317021
Durbin-Watson stat	2.284631			

الجدول رقم (2): اختبار استقرارية سلسلة MSC

Null Hypothesis: MSCY1 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.799069	0.9957
Test critical values:		
1% level	-2.792154	
5% level	-1.977738	
10% level	-1.602074	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 11

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(MSCY1)
Method: Least Squares
Date: 05/23/23 Time: 00:27
Sample (adjusted): 2011 2021
Included observations: 11 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
MSCY1(-1)	0.081717	0.029194	2.799069	0.0188
R-squared	0.117946	Mean dependent var		2.25E+08
Adjusted R-squared	0.117946	S.D. dependent var		3.12E+08
S.E. of regression	2.93E+08	Akaike info criterion		41.91841
Sum squared resid	8.61E+17	Schwarz criterion		41.95458
Log likelihood	-229.5512	Hannan-Quinn criter.		41.89560
Durbin-Watson stat	2.166544			

Null Hypothesis: D(MSCY1) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

	t-Statistic	Prob.*
--	-------------	--------

Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.097481	0.0128
Test critical values:	1% level	-5.295384	
	5% level	-4.008157	
	10% level	-3.460791	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 10

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(MSCY1,2)

Method: Least Squares

Date: 05/23/23 Time: 00:40

Sample (adjusted): 2012 2021

Included observations: 10 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MSCY1(-1))	-1.610051	0.315852	-5.097481	0.0014
C	-3.83E+08	1.96E+08	-1.948287	0.0924
@TREND("2010")	1.16E+08	34335992	3.370269	0.0119
R-squared	0.787914	Mean dependent var		11246838
Adjusted R-squared	0.727318	S.D. dependent var		4.37E+08
S.E. of regression	2.28E+08	Akaike info criterion		41.57167
Sum squared resid	3.64E+17	Schwarz criterion		41.66244
Log likelihood	-204.8583	Hannan-Quinn criter.		41.47209
F-statistic	13.00271	Durbin-Watson stat		1.982003
Prob(F-statistic)	0.004393			

الجدول رقم (3): اختبار الاستقرارية للأخطاء

Null Hypothesis: RESI11 has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.135694	0.6146
Test critical values:	1% level	-2.792154	
	5% level	-1.977738	
	10% level	-1.602074	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 11

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(RESI11)

Method: Least Squares

Date: 06/02/23 Time: 18:53

Sample (adjusted): 2011 2021

Included observations: 11 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
----------	-------------	------------	-------------	-------

RESI11(-1)	-0.039073	0.287946	-0.135694	0.8948
R-squared	-0.206377	Mean dependent var		2.19E+08
Adjusted R-squared	-0.206377	S.D. dependent var		5.02E+08
S.E. of regression	5.52E+08	Akaike info criterion		43.18103
Sum squared resid	3.04E+18	Schwarz criterion		43.21720
Log likelihood	-236.4957	Hannan-Quinn criter.		43.15823
Durbin-Watson stat	1.531951			

Null Hypothesis: D(RESI11) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.328035	0.0258
Test critical values:	1% level	-2.816740	
	5% level	-1.982344	
	10% level	-1.601144	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 10

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(RESI11,2)

Method: Least Squares

Date: 06/02/23 Time: 18:57

Sample (adjusted): 2012 2021

Included observations: 10 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RESI11(-1))	-0.886906	0.380968	-2.328035	0.0449
R-squared	0.363308	Mean dependent var		97434821
Adjusted R-squared	0.363308	S.D. dependent var		7.24E+08
S.E. of regression	5.78E+08	Akaike info criterion		43.28261
Sum squared resid	3.01E+18	Schwarz criterion		43.31287
Log likelihood	-215.4131	Hannan-Quinn criter.		43.24942
Durbin-Watson stat	1.682813			

الجدول رقم (4): تحديد درجة تأخير النموذج

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: DMSCY1 DIPCX

Exogenous variables: C

Date: 05/27/23 Time: 03:31

Sample: 2010 2021

Included observations: 8

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-184.0088	NA	5.39e+17	46.50221	46.52207	46.36826
1	-183.0256	1.229006	1.23e+18	47.25640	47.31599	46.85455
2	-177.8675	3.868552	1.32e+18	46.96689	47.06619	46.29714
3	-6.067484	42.95002*	3.515625*	5.016871*	5.155894*	4.079219*

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

الجدول رقم (5): تقدير نموذج VAR

Vector Autoregression Estimates

Date: 05/27/23 Time: 03:53

Sample (adjusted): 2014 2021

Included observations: 8 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

	DIPCX	DMSCY1
DIPCX(-1)	0.290466 (0.04378) [6.63437]	-1.64E+08 (1.4E+08) [-1.13251]
DIPCX(-2)	-0.195133 (0.02852) [-6.84243]	-49987923 (9.4E+07) [-0.53073]
DIPCX(-3)	-0.555786 (0.02806) [-19.8067]	10147978 (9.3E+07) [0.10950]
DMSCY1(-1)	2.59E-09 (2.3E-10) [11.1459]	-0.504822 (0.76778) [-0.65751]
DMSCY1(-2)	6.80E-09 (3.0E-10) [22.7322]	0.059950 (0.98833) [0.06066]
DMSCY1(-3)	-1.02E-08 (4.2E-10) [-24.1297]	1.769751 (1.39891) [1.26510]
C	-0.575666 (0.08989) [-6.40388]	1.37E+08 (3.0E+08) [0.46295]
R-squared	0.999573	0.654636
Adj. R-squared	0.997008	-1.417551
Sum sq. resids	0.017065	1.86E+17
S.E. equation	0.130634	4.31E+08
F-statistic	389.8017	0.315915
Log likelihood	13.24911	-162.0950

Akaike AIC	-1.562277	42.27375
Schwarz SC	-1.492766	42.34326
Mean dependent	-0.206250	3.10E+08
S.D. dependent	2.388346	2.77E+08
Determinant resid covariance (dof adj.)		0.000000
Determinant resid covariance		0.000000
Number of coefficients		14

الجدول رقم (6): استقرارية نموذج VAR

(1)

Roots of Characteristic Polynomial
 Endogenous variables: DIPCX DMSCY1
 Exogenous variables: C
 Lag specification: 1 3
 Date: 05/27/23 Time: 02:59

Root	Modulus
0.287362 - 1.085895i	1.123274
0.287362 + 1.085895i	1.123274
1.074428	1.074428
-0.874843	0.874843
-0.494332 - 0.705365i	0.861338
-0.494332 + 0.705365i	0.861338

Warning: At least one root outside the unit circle.
 VAR does not satisfy the stability condition.

(2)

System: UNTITLED
 Estimation Method: Least Squares
 Date: 05/27/23 Time: 03:06
 Sample: 2014 2021
 Included observations: 8
 Total system (balanced) observations 16

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-110.2640	295.3459	-0.373339	0.7448
C(2)	-8.908697	192.3777	-0.046308	0.9673
C(3)	94.38348	189.2915	0.498615	0.6675
C(4)	2.38E-07	1.57E-06	0.152034	0.8931
C(5)	0.000000	2.02E-06	0.000000	1.0000
C(6)	2.19E-06	2.86E-06	0.765088	0.5242
C(7)	-484.8895	606.4046	-0.799614	0.5078
C(8)	-1.64E+08	1.45E+08	-1.132513	0.3749
C(9)	-49987923	94187277	-0.530729	0.6486
C(10)	10147978	92676252	0.109499	0.9228
C(11)	-0.504822	0.767780	-0.657509	0.5784
C(12)	0.059950	0.988333	0.060657	0.9571
C(13)	1.769751	1.398906	1.265097	0.3333
C(14)	1.37E+08	2.97E+08	0.462947	0.6889

Determinant residual covariance 2.26E+21

$$\text{Equation: DIPCX} = C(1)*\text{DIPCX}(-1) + C(2)*\text{DIPCX}(-2) + C(3)*\text{DIPCX}(-3) + C(4)*\text{DMSCY1}(-1) + C(5)*\text{DMSCY1}(-2) + C(6)*\text{DMSCY1}(-3) + C(7)$$

Observations: 8

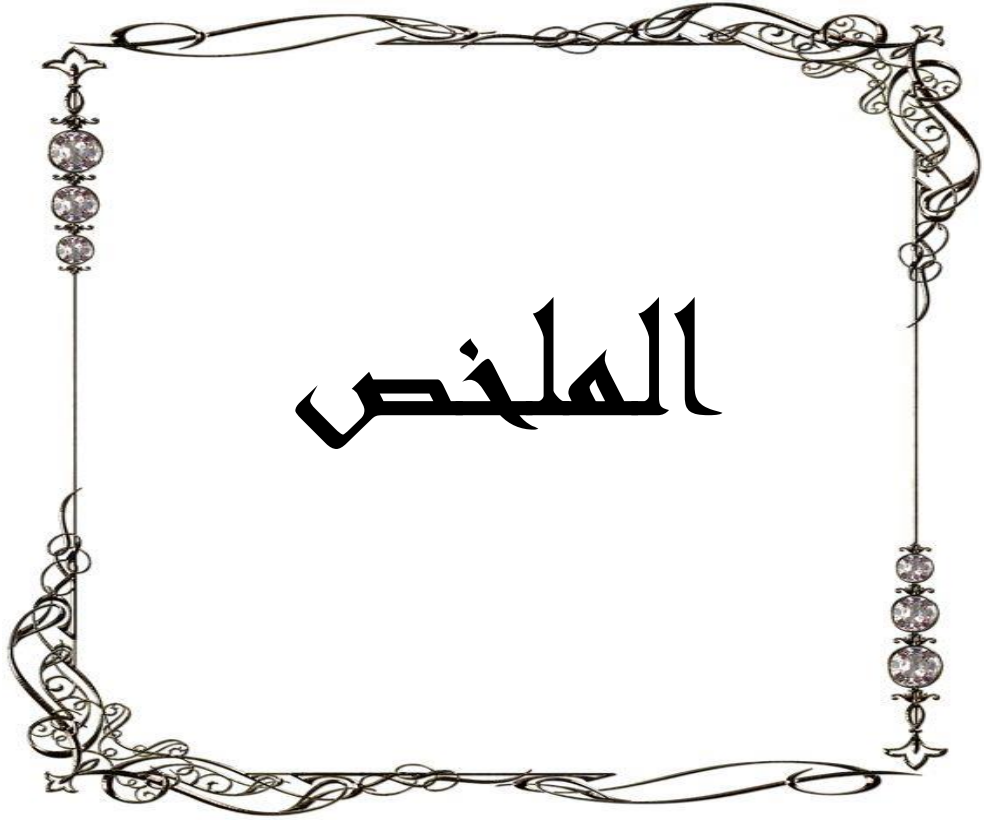
R-squared	19447.652344	Mean dependent var	-0.206250
Adjusted R-squared	136139.56250	S.D. dependent var	2.388346
S.E. of regression	881.2336	Sum squared resid	776572.8
Durbin-Watson stat	0.782351		

$$\text{Equation: DMSCY1} = C(8)*\text{DIPCX}(-1) + C(9)*\text{DIPCX}(-2) + C(10)*\text{DIPCX}(-3) + C(11)*\text{DMSCY1}(-1) + C(12)*\text{DMSCY1}(-2) + C(13)*\text{DMSCY1}(-3) + C(14)$$

Observations: 8

R-squared	0.654636	Mean dependent var	3.10E+08
Adjusted R-squared	-1.417551	S.D. dependent var	2.77E+08
S.E. of regression	4.31E+08	Sum squared resid	1.86E+17
Durbin-Watson stat	3.199288		

المخلص



تهدف دراستنا الى اختبار العلاقة بين معدل التضخم السنوي والملاءة المالية في شركات التأمين حيث: تناولنا في جانبها النظري إلى إبراز حدود الإطار النظري لكل من التضخم والملاءة المالية في شركات التأمين، أين تم اختيار شركة آليانس للتأمينات محلاً للدراسة هذا من جهة، أما من جهة أخرى تهدف الدراسة التطبيقية إلى تحليل، ووصف وقياس كل من معدلات التضخم ونسب الملاءة في شركة آليانس للتأمينات خلال الفترة (2010-2021).

وتوصلت الدراسة إلى وصف وتحليل وقياس متغيرات الدراسة، وتفسير العلاقة بين معدلات التضخم ومختلف مؤشرات الملاءة في شركة التأمين، وهذا من خلال إبراز العلاقة العكسية والطرديّة ما بين معدلات التضخم وجملة النسب ومؤشرات الملاءة المالية (نسب السيولة، نسب الربحية ونسب النشاط).

الكلمات المفتاحية: التضخم، الملاءة المالية، هامش الملاءة، شركات التأمين،

Résumé

L'objectif de la partie théorique de notre étude est de montrer les limites du cadre théorique pour l'inflation que pour la solvabilité des compagnies d'assurance, «Alliance d'assurance» au cours, d'autre part le but de la partie pratique de notre étude est d'analyser, décrire et de mesurer chacun des taux d'inflation et des ration de solvabilité de la compagnie d'assurances Alliance durant la période (2010 - 2021).

Par cette étude nous avons arrivé à décrire, analyses et mesurer les différente variables de l'étude ainsi a expliquer la relation entre les taux d'inflation et les différents indicateurs financières dans la compagnie d'assurances Alliance en mettant en évidence la relation parallèle et inverse entre les taux d'inflation, les ration totaux et les indicateurs de solvabilité financière ou l'étude montre une relation

Mots clé : Inflation, Solvabilité, Marge de solvabilité, Les compagnies d'assurance....